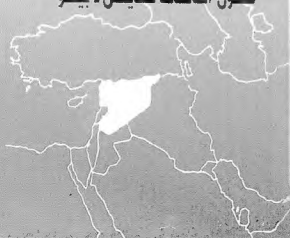


الأدب العثماني
و. ج. زيفسكي

سيرة بلاد الشام تجزئة وطه

(باللغتين العربية والفرنسية)
دراسة وملف وثائقي
حول اتفاقات ساكس - بيكو



الأب الأستاذ
د. جوزيف محسار

سورة بلاد الشام بجزيرة وطن

حول اتفاقات سايكس - بيكو
دراسة وملف وثائقي

(باللغتين العربية والفرنسية)

الآراء الواردة في كتب الدار تعبر عن فكر مؤلفيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الدار

جميع الحقوق محفوظة
لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

الطبعة الأولى - ١٩٩٩

دار طلاس

للدراسات والترجمة والنشر



دمشق - اوتستراد المزة. ص.ب: ١٦٠٣٥

هاتف: ٦٦١٨٠١٣ - ٦٦١٨٩٦١

تلفاكس: ٦٦١٨٨٢٠ - برقية: طلامسدار .

جميع الدار

جميع الحقوق محفوظة
لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

ملف وثائقي

I . مقدمة تاريخية

II . ترجمة التقارير الفرنسية

III . نص التقارير الفرنسية

كتب الأب الأستاذ الدكتور جوزيف حجار المنشورة

- تاريخ سورية السياسي المعاصر الجزء الأول 1918-1920 بالاشتراك مع السيد العماد أول مصطفى طلاس، دمشق— دار طلاس 1993 .
- المسيحيون الكاثوليك في الشرق الأوسط، دمشق— دار طلاس 1995 .
- سلسلة أوروبا ومصير الشرق الأوسط
- الكتاب الأول: محمد علي حاكم مصر ومطامعه السورية— العثمانية من سنة 1815-1848 (باللغة الفرنسية)، دمشق— دار طلاس 1989 .
- الكتاب الثاني: نابليون الثالث ومطامعه في المشرق العربي من سنة 1848-1870 (3 أجزاء) (باللغة الفرنسية)، دمشق— دار طلاس 1989 .
- الكتاب الثالث: بسمارك وتوجهاته المشرقية (1870-1882) (جزءان) (باللغة الفرنسية)، دمشق— دار طلاس 1990 .
- الكتاب الرابع: القومية العربية بين الدول العظمى وتركيا الفتاة (1908-1914) (باللغة الفرنسية)، دمشق— دار طلاس 1996 .
- الكتاب الخامس: الحرب الكونية الأولى وتقسيم البلاد السورية (1914-1918) (باللغة الفرنسية)، دمشق— دار طلاس 1999 .
- أنطاكية بين روما— بيزنطة ومكة (3 أجزاء)، لبنان— دار المورد 1998 .
- مجاهد لا يتعب— البطريرك مكسيموس الثالث مظلوم، حريصا— لبنان 1956 .
- قبة الصخرة الكريمة في القدس وجامع الأقصى بالتعاون مع عارف العارف— القدس 1961 .
- السينودس الدائم في الكنيسة البيزنطية من بداية 394 إلى القرن الحادي عشر— روما 1962 .
- تاريخ الكنيسة الجديد، بالتعاون مع عدة أساتذة في أوروبا، الجزء الرابع من 1700 إلى 1840 . الجزء الخامس من 1848 ولغاية اليوم، باريس 1965 و 1971 ترجم إلى لغات .
- المسيحية في الشرق دراسات تاريخية للعهد الجديد 1684 إلى 1968، بيروت مكتبة لبنان 1971 .
- الفاتيكان وفرنسا والمسيحية الكاثوليكية في الشرق 1878-1914 باريس 1979 .
- القدس ماضيها وحاضرها، دمشق— دار الأديب 1997 .

توطئة

لعل من أخطر الاتفاقات السرية التي فوجئ العرب بها بعد الحرب الكونية الأولى هي اتفاقات « سايكس — بيكو » التي تمت في الحفاء بهدف تجزئة الوطن العربي وبخاصة في بلاد الشام ، ونقل تبعية أجزائه من الحكم التركي إلى الانتداب الفرنسي — الانكليزي بعد الانتصار على المحور الألماني — التركي وبالتالي تمزيق وحدة البلاد الطبيعية الجغرافية والسياسية والاجتماعية .

وكثيراً ما أشير إلى هذه الاتفاقات دون العودة إلى جذور هذه الاتفاقات ضمن إطارها في مجمل العلاقات الدولية ، ودون التعرف على حقيقة مضامينها الكاملة أو إدراك أبعادها الأساسية في الماضي والحاضر .

إن القارئ العربي بحاجة إلى الوقوف على هذه الأمور في أساسها لأننا ما نزال نعالى من تبعاتها وعواقبها منذ قرن ونصف في جميع مجالات حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي الدويلات التي انبثقت عن هذه التجزئة في أقطارنا كافة .

ولكي نصل إلى مستوى المسؤولية في الوعي القومي والوطني أفراداً وجماعات لا بد من إلقاء بعض الأنواء الكاشفة على بعض النقاط الأساسية التي كثيراً ما كتب عنها في اللغة العربية والفرنسية ، كي يتاح للمثقفين الاطلاع على بعض الوثائق التاريخية والسياسية .

لذلك عزمنا اليوم أن ننشر ملفاً جامعاً للوثائق الأساسية الخاصة بهذه الاتفاقات وذلك لأول مرة في نصوصها الأصلية الفرنسية وفي ترجمتها للغة العربية . وقد أعدنا مقدمة قصيرة تساعد على فهم بعض النقاط الجوهرية التي مازالت إلى يومنا هذا

موضوع بحث وتلقيق، وخاصة بعد المفاوضات العسيرة في الأزمة الكبرى التي نشأت بعد قيام دولة «إسرائيل» رئيسية الدول الكبرى، هذه الدول التي تعتمد في تفسير علاقاتها وقضاياها على تفسير هذه الاتفاقات حتى يومنا هذا ومن أهم تلك القضايا: قضية الحدود، والمياه، والمستعمرات، وكذلك الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية وغيرها.

إن الصراع العربي الإسرائيلي، والعلاقات العربية — العربية، التي بدأت بعد الحرب الكونية، أي بعد الاستقلال، هي انعكاس وتفسير لنصوص هذه الاتفاقات الاستعمارية وما عقبا من تعديلات أو إيضاحات بين الدول الكبرى التي ما تزال تطمح في الهيمنة على مصر بلاد الشام السورية وعلى المشرق العربي برمته.

دمشق في ٢٨ تموز ١٩٩٩ م

الأب الأستاذ

د. جوزيف موسى حجار

الفهرس

I

- توطئة 5
- مقدمة تاريخية 11
- 1- دو فرانس : المعتمد الدبلوماسي ، إلى رئيس الحكومة بريان 71
- 2- من رئيس الحكومة بريان إلى بول كامبون السفير في لندن 74
- ملحق تقرير بريان إلى كامبون 75
- 3- رئيس الحكومة بريان إلى بول كامبون السفير في لندن 81
- 4- بول كامبون إلى بريان 82
- 5- بول كامبون إلى بريان 85
- 6- الاجتماع الفرنسي الإنكليزي حول موضوع سورية 87
- 7- بول كامبون إلى بريان 92
- 8- ملاحظة الوزارة ، سورية — فلسطين 94
- 9- ف . جورج — بيكو إلى بول كامبون 96
- 10- مذكرة بتوقيع ف . جورج — بيكو والسير مارك سايكس 101
- 11- أ . بريان إلى بول كامبون 106
- 12- ب . كامبون إلى أ . بريان 109
- 13- الوزير (برتلوت) إلى دو فرانس في القاهرة 110
- 14- دو فرانس إلى بريان 111
- 15- ملحوظة للحكومة حول موضوع مفاوضات بول كامبون والسيد بيكو حول سورية 112
- 16- ب . كامبون إلى أ . بريان 113
- 17- أ . بريان إلى سفارة لندن (ب . كامبون) 116
- 18- من فلوريو المكلف بالأعمال إلى بريان 118
- 19- من السفير موريس بالبولوغ إلى أ . بريان 112
- 20- الاتفاقات الفرنسية — الهبطانية المعروفة باسم سايكس — بيكو 129

- 21- بركة من ب . كامبون إلى الوزير بلفور 131
- 22- بركة عاجلة جداً من بول كامبون إلى الوزير ييشون 133
- 23- الوزير س . ييشون إلى بول كامبون في لندن 136
- 24- من بول كامبون إلى الوزير ييشون . سري للغاية 137
- 25- من بول كامبون إلى الوزير ييشون 138
- 26- من الوزير ييشون إلى بول كامبون 139
- 27- مذكرة من اللورد روبرت سميل 141
- 28- اللجنة المركزية السورية ، قسم : مراسلات الشرق 143
- 29- مذكرة من أ . غوت حول موضوع النشاط السياسي لشكري غاتم 146
- 30- مذكرة إلى الوزير ، احتلال سورية والإدارة الفرنسية 148
- 31- مذكرة إلى الوزير (أعدها السيد جورج — ييكو) 150
- 32- من ف . جورج — ييكو إلى الوزير ، بركة سرية 152

I . مقدمة تاريخية

دراسة في جذورها - مضمونها - أبعادها

بينما كنت أتابع عن كثب في مؤتمر مدريد للسلام سر المناظرات بين أقطاب السياسة العالمية وبين رؤساء وفود الدول التي أنشئت ضمن إطار بلاد الشام أو السورية، الواحدة أصلاً وطبيعية، والجزأة فعلاً واصطناعاً، أدركت في أجل معانيها وأبين مظاهرها وأعمق دلالاتها خطورة هذه الاتفاقات الأُميالية التي عقدت خلال الحرب الأوروبية - الكونية الأولى بين بعض الدول الكبرى والتي عرفت باسم كبار المفاوضين أي الفرنسي فرانسوا جورج ييكو واليهبطاني مارك سايكس (سايكس - بيكو). وافقت هذه الاتفاقات تتمحور حتى يومنا في مصر منطقتنا الشرقية العربية الراحنة في تعدد وتشعب حدودها وفي تطور دويلات مجالها المبلقن تحت عبء أغلال بنودها وتبعاتها. فهي أصل الأزمات المزمنة التي يعاني منها مشرقنا العربي، لابل العالم العربي بأسره في وجوده المضطرب وفي غموة المش. أزمات تلازم جميع معالم نشاطاته السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية كما أنها تشرف على أهم قرارات أمنه ونظامه العسكري. فهي بالمعنى العميق والوجودي أزمات الحضارة العربية المعاصرة في همول انعكاساتها ومضاعفاتها. استوطنت في جميع مؤسساته الحيوية وتعمقت جذورها في جسمه وأعضائه وهي جروح دامية ولؤلؤم متنامية ومعاناة راسخة. اتفاقات قديمة وحاضرة في استمرارية أزماتها وأهدافها. إذ ما زال التفيت والتهزيق يترسخ بين أعضاء الجسم الجغرافي والإنساني والحضاري العربي السوري الواحد.

فهذا الوضع المتأزم يعني أولاً قيام الدولة الصهيونية وطبيعتها العنصرية التوسعية. وهو يعني أيضاً قيام دويلات عربية نشأت آنفاً في إطار كيان القطر العربي السوري الواحد منذ تنفيذ القرارات المتعلقة باتفاقات سايكس / ييكو برعاية الدول الكبرى وقد تماقذت هذه عل الاحتفاظ بمبادئ الاتفاقات التقسيمية مع تعديل بعض بنودها الأساسية تبعاً لأغراضها الجيوستراتيجية غير عاجية بحقوق سكان البلاد وبأمالهم وأمانهم

في التحرر من الحكم العثماني والاستقلال والسيادة والوحدة في إطار دولة عربية ذات مقومات كافية من موارد مادية وإمكانات معنوية وبشرية ترسخ دعائمها وتقرب مكانتها بين الأمم المتحضرة .

فالصراع التاريخي والحياقي المتفاقم مع العدو الصهيوني والتجزئة القائمة بين كيانات سياسية صغيرة الحجم ضعيفة القوى ومتنافسة في نظمها وأهدافها رغم وحدة أحوالها ومصيرها : هذا الواقع الأليم يدل قطعاً على أن اتفاقات ساكس / بيكو لم تفقد بعد طبيعة أهدافها مع زوال حكم انتداب الدول الاستعمارية التي أبرمتها ونفذت موادها . فهذه الاتفاقات ما زالت قائمة في مضمونها وفي أبعادها . كما أن إشكالية القضية العربية السورية في مداها التاريخي أي في مقوماتها الجيوسياسية والجيواستراتيجية ما فتئت تشكل المحور المركزي أو القطبي في صلب القضية للمشرقية التي لم تفقد أهميتها مع انهيار النظام العالمي الثنائي وبعد نكبة حرب الخليج . لا بل إن الوضع المتأزم قد أصبح مأساوياً مع مستجدات النظام الدولي الراهن . فهذا ما يجعلنا أن نستذكر أصول تاريخنا المعاصر وأن نتعرف إلى أسباب تجزئة بلادنا السورية في جذورها وفي مضمونها أو مفهومها فتحقق — وملف وثائق هذه الاتفاقات بين أيدينا — من أبعادها القرية والبعيدة معتمدين طريقة البحث والتحليل التاريخي . غير مكتفين كالعادة بالعرض أو التفسير أو التعقيب . فالأمر يتعلق بمجدية المصير القومي والدراسة تهدف إلى التوعية الرصينة . فإذا ما راعينا هذا الجانب التوجيهي والتثقيفي نطمعن إلى جدوى سعينا وكدنا لا بل وسهرنا المتواصل في الجهد والجهاد متوخين لإنجاح قضية قومية هي قضية مصيرية عادلة لشعوب أمة مغلوطة على ذاتها من جراء طغيان مصالح دول حريصة قبلاً وأخيراً على تحقيق أهدافها الجيواستراتيجية وأهداف المؤسسات التي ترعاها ذات الجنسيات المتعددة بغية الهيمنة العالمية .

(1) الجذور التاريخية

قضت هذه الاتفاقات في جوهرها وفي أهدافها الجيواستراتيجية على كيان الذاتية السورية الطبيعية والتاريخية في محاولة الدول الكبرى لإيجاد حل نهائي للقضية المشرقية برمتها . فمثلت هذه العملية المرحلة الأخيرة في سلسلة مراحل الانحسار العثماني . إنا نعرف أهمية هذه القضية المشرقية Question d'Orient في تطور التاريخ الأوروبي الحديث . إذ أضحت الشغل الشاغل من اهتمام وقلق السياسة العالمية خلال قرون : من مراحل التوسع العثماني

في شرقي وقلب أوروبا إلى مراحل الضعف والتقهقر العثماني منذ عام 1683 وحتى عام 1918 عند انهيار الدولة .

ففي خضم الحركات الإنسانية التحررية في أوروبا : من حركات الأنوار والعقنة الفكرية والثورات الشعبية الاجتماعية والنهضة الليبرالية والبرجوازية مع التصنيع وادّخار رأس المال وتحرر القوميات العرقية إلى التوسع والغزو وحتى الهيمنة السياسية والمالية والعسكرية بدت الدولة أو بالحري الإمبراطورية الشرقية الإسلامية العثمانية وكأنها رجل أوروبا المريض في مفهوم ولقب دول أوروبا الكبرى لعجزها عن مواكبة مراحل المسيرة التحررية والحضارية الحديثة ففقدت وكأنها الدولة المعجوز يتعذر عليها التحكم في مصيرها الذاتي بينما تتقاذفها موجات التحديثات الطاغية دأبها سبيل الدفاع دون الهجوم أو المبادرة . وقد هبت الدول الأمبريالية إلى الاستيلاء على أقاليمها الواسعة المنتشرة في أرجاء القارات الثلاث = أوروبا وآسيا وأفريقيا .

يجدر بنا أن نتحقق ولو سريعاً من جسامه هذا التراجع التاريخي في هذا الجزء الأول من بحثنا . فنستعيد بالذاكرة أهم مراحل هذا الانحسار العثماني في مظاهره الأكثر بياناً : من انحطاط شامل في المؤسسات الحكومية إلى ضياع مكنتهاته الإقليمية حتى التبعية أمام الهجوم الأوروبي فالغزو والهيمنة الأمبريالية . لا بد من التوقف عند بعض هذه المراحل لما في تاريخ الأمم وفي تاريخنا من وصلٍ وحياي في تسلسل الماضي المرير والحاضر الأليم والمستقبل الغامض المريب .

2- المرحلة الأولى : تبدأ من عملية تحرير النمسا والمجر إلى توقيع معاهدة Passarovitz إثر تحرير مدينة بلغراد النهائي ، أي في عام 1718 . فعندما توقف الزحف العثماني المطرد في قلب أوروبا بعد رفع الحصار على فيينا في 12 أيلول 1683 تبدل ميزان القوى بين الشرق الإسلامي والغرب الأوروبي المسيحي وغدت المشكلة الشرقية Question d'orient تمثل عنصراً هاماً وعاملاً قوياً في مسار التاريخ الدولي وفي الصراع الأوروبي — العثماني : فبدأ مدرج الانحسار العثماني . ففي عام 1688 حررت عاصمة المجر Buda بعد احتلال دام مائة وأربعة وخمسين عاماً . وكان هذا الانتصار مقدمة لهجوم عام للقوى الأوروبية المتحالفة . فزاجعت أمامها الجيوش العثمانية واكتسحت القرى المسيحية مناطق واسعة في المجر وأقاليم مقدونيا وبلاد الصرب واليونان مما أدى إلى عقد هدنة Carlovitz بتاريخ 26 من كانون الثاني 1699 لصالح النمسا وإلى عقد معاهدة خاصة مع الروس

حصلوا بموجبها على مناطق Azov في ساحل البحر الأسود الشمالي . ثم تعاقبت المعجمات المتتالية ضد المواقع العثمانية خسرت من جراءها جيوش السultan معال كثيرة إلى أن حررت بلغراد نهائياً عام 1716 . فجاءت إثرها معاهدة Passarowitz (21 تموز 1718) حيث فرض المنتصر الأوروبي — تحديداً إمبراطور النمسا — بنوداً قهريّة في المجالات السياسية والعسكرية والدينية منها ما يتعلق بحماية الطوائف المسيحية والأماكن المقدسة في بيت المقدس وتوابعها وبالا امتيازات التجارية والقضائية في إطار العهد المسماة Capitulations . وتتابع من جهته قيصر الروس بطرس الكبير حملاته على الحدود العثمانية المتاخمة للبحر الأسود وعلى مقاطعات القوقاز وبعد انتصارات ساحقة يفرض هو أيضاً بنود معاهدة الآستانة (5 تشرين الثاني 1720) ويحصل على امتيازات جديدة سواء في شبه جزيرة القرم أو في الأقاليم السلافية بالأخص في بلاد الصرب والجبل الأسود (يوغسلافيا الحالية) .

وتنتهي هذه المرحلة الأولى الزاخرة بالتفوق العسكري الأوروبي باضطراب الدولة العثمانية أن تقبل نظاماً جديداً في علاقاتها الدبلوماسية مع بعض الدول الأوروبية ولا سيما مع فرنسا عدوة النمسا التقليدية ولو أن هاتين الدولتين تلتزمان رسمياً بالعقيدة المسيحية الكاثوليكية ومع روسيا حامية المسيحية الأرثوذكسية وعدوة النمسا أيضاً ومنافستها في مجال أوروبا الشرقية والجنوبية . وتبدأ منذئذٍ علاقات خاصة من التعاون العسكري والدبلوماسي بين باريس والآستانة بينما يسود وضع خاص من العلاقات بين الباب العالي والعرش الروسي ، هو مزيج محكم من التعايش والتناحر للسيطرة على البحار الحارة مع المطالبة بحرية العبور في مضائق الدردنيل .

2- أما المرحلة الثانية من الانحسار العثماني فإنها تتصل بعملية التوسع الروسي تجاه جنوب وشرق أوروبا وغرب أقاليم آسية ولا سيما سواحل البحر الأسود .

فمنذ عام 1722 وحتى عام 1727 تابع بطرس الكبير حملاته العسكرية بقصد احتلال سواحل البحر الأسود ومناطق القوقاز ولكن بدون جدوى تذكر ، إذ دافع العدو العثماني عن ممتلكاته بقوة السلاح وبمهارة النشاط الدبلوماسي ولا سيما بالتحالف المجدي مع أعداء القيصر المسكوني وبالأخص مع مملكة السويد ومملكة فرنسا . وعندما أبرمت معاهدة بلغراد (18 أيلول 1739) حصلت فرنسا لقاء مساهمتها المعنوية على امتيازات ذات أهمية في إطار نظام الامتيازات المعروفة بـ Capitulations

عام 1740. ولكن لم يلبث العدو الروسي في عهد كاترين الثانية أن كرر اعتدائاته المحكمة غير مبالٍ بتحالف الباب العالي مع الدول الأوروبية ذات المصالح البحرية والتجارية والإقليمية في منطقة البلطيق وفي البحر الأبيض المتوسط، من الساحل السوري إلى شواطئ الأناضول وفي أقاليم شرقي أوروبا (من هذه الدول المتحالفة مع الأتراك ضد الروس: السويد - النمسا - فرنسا - وبريطانيا). لكن النصر جاء حليف الأسطول الروسي في معركة بحرية كبرى جرت قرب سواحل آسيا الصغرى (معركة Tschmeh في 4 تموز 1770) كما أحرزت الجيوش الروسية انتصارات أخرى حاسمة في معارك برية وقعت في مناطق حوض الدانوب الشرقية ولا سيما في سهول بسارابيا ومولدافيا. وتنتهي هذه المرحلة بالفوز المبين للسياسة التوسعية الروسية عندما عقدت معاهدة Kainardji (12/10 تموز 1774) ومعاهدة ثانية متممة ومكحلة لها هي Ainali-kovak (31 آذار 1779).

ففي هذه المرحلة الثانية ظهرت عوامل جديدة في العلاقات الأوروبية العثمانية ألا وهي تشابك المصالح على صعيد السياسة الدولية إلى حد أن أصبحت المشكلة الشرقية Question d'Orient تمثل عاملاً ثاباً وفاعلاً في ميزان القوى الأوروبية وفي خفايا لعبة الأمم. وفي هذا المضمار من التحالفات السياسية والمناورات الدبلوماسية برعت حكومة فرنسا في خوض مبادئها كما امتازت في التدخل في شؤونها دولة بروسيا الناشئة ولا سيما إبان حكم الملك فريدهك الثاني. كما تميّزت هذه المرحلة بالدور الذي قام به بعض الخبراء العسكريين الأوروبيين لا سيما الفرنسيين منهم أمثال De Totz و De Bonneval وغيرهم أقل شهرة ومكانة في تسريب الضباط العثمانيين على الاستراتيجية الجديدة وعلى التقنية الحديثة فيما يتعلق بسلاح المدفعية. هذه الظاهرة تبين مدى التخلف العثماني أمام الثقافة والحضارة الأوروبية في شتى نواحي الفكر السياسي والعلوم الفيزيائية والكيمائية.

3- ونصل إلى المرحلة الثالثة من الانحسار العثماني في الأقاليم الشرقية وفي البحر الأبيض المتوسط ما بين 1790 و 1840. فهي مرحلة الثورات والحروب النابوليونية الكبرى، كما في مرحلة الإصلاحات العميقة في أوروبا على صعيد الأحكام الدستورية والأنظمة الديمقراطية أو الشعبية. يتحول خلال هذه الفترة الصراع الأوروبي - العثماني من محاوره السياسية القديمة في قلب وجنوبي شرقي أوروبا إلى العاصمة الأستانة وإلى مضائق الدردنيل ثم إلى الحوض الشرقي من البحر الأبيض المتوسط إلى بلاد مصر وبلاد الشام.

تظهر سمات النزاعات الأوروبية والصراع الأوروبي — العثماني في أهم وأخطر تفاعلاتها الجيومياسية والجيواستراتيجية للسيطرة على البحار وأراضي المشرق أو ما يسمى بالشرق الأوسط: البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وحر الخليج والأقاليم العثمانية العربية الواقعة بينها، حيث تمر الطرق التي تصل القارة الأوروبية بالمستعمرات الأفريقية والآسيوية ولا سيما الهندية منها. يكفي أن نذكر تلميحاتاً حملة بونابرت على مصر وعلى جنوبي سورية وما لازمها من صراع أمبالي فرنسي — بريطاني في هذه المناطق. وما عهد محمد علي والي مصر في تطلعاته ومشائعه الداخلية والخارجية من إصلاحات جذرية ومن محاولات تصنيع ومن تنظيم جيش حديث ومن حملات عسكرية في شبه الجزيرة العربية حتى الخليج وفي بلاد الشام حتى بر الأناضول في اتجاه العاصمة الآستانة وفي السودان حتى منابع النيل. ما هذا العهد المجيد في تصورات وأهدافه وإنجازاته سوى امتداد للرؤية الواسعة والمتصميم النير وللإرادة الصلبة للمشاركة الفاعلة والعميقة في مجريات وأهم منعطفات النزاعات الأوروبية التي تحولت في مجراها التوسعي إلى مجال منطقتنا المشرقية العربية السورية. فأضحت للمشكلة المشرقية البعيدة الأفق في وقائعها الأوروبية القديمة مشكلة قريبة الأبعاد تنفذ إلى صميم تاريخنا السوري الحديث وتمثل عاملاً جوهرياً في بدء تطور النهضة القومية في شتى ميادين الفكر والأدب والتفتح العالمي سوف تتحقق من معاملها الجلييلة الواضحة في المرحلة الرابعة والأخيرة من سباق الانحسار العثماني والتخلف والتقهقر أمام الزحف والتوسع والغزو الأمبالي الأوروبي بعد أن جردت سلطة محمد علي وأبعدت عن بلاد الشام فحلت محلها مجدداً سلطة بني عثمان بموازرة الدول الأوروبية الكبرى التي آثرت أن تتعامل مع الحكم العثماني الهزيل حتى الخنوع بدل أن تجاه الحكم المصري في نزعة الفتية الجموح.

4- فبدأ عندئذ المرحلة الرابعة والأخيرة من الانحسار العثماني مع أنول شخصية محمد علي ونخب النهضة الشاملة والآمال الجسام التي بعثها. وتنتهي مع بدء الحرب الأوروبية — الكونية الأولى. — تذخر هذه المرحلة بأحداث ومنعطفات ذات خطورة بالغة. يكفي أن نذكر منها ما يتعلق مباشرة بجمهور بحثنا.

1- ظاهرة التنظيمات أو الإصلاحات الأساسية في تنظيم إدارة الدولة وفي علاقاتها مع الدول الأوروبية ومع طوائفها ورجالها. فقد أعلن عنها الباب العالي في الخط المماليوني

خلال عقد مؤتمر باليس (آذر 1856) عقب حرب القرم وانتصار الحلف الفرنسي-البريطاني على العدو الروسي. تشكل هذه الظاهرة الجبرقة في طبيعتها وفي أبعادها الداخلية والدولية موقفاً وانجهاً سياسياً لا بل والتزاماً فُرض على الحكم العثماني بقصد الاندماج في إطار النظام الأوروبي في ترابط وانسجام مصالحه العالية وأمنه العام. (Concert Européen) وهو نظام قائم أصلاً وفعلاً على أساس التوازن الجيوستراتيجي بين قوى الدول العظمى. وإذا بالتحالف الفرنسي-البريطاني المنتصر يفرض هيمنته على مقدرات الدولة العثمانية من ثروات شتى- رأس مال- موارد طبيعية- طرق مواصلات بين القارات- ثقافة وحضارة- مشاريع عامة كبرى على الرغم من تناقضاته وزعزاعاته الأميبالية. وإذا بالإصلاحات ذاتها مع ضرورتها وفالحتها من حيث المبدأ وتطور الظروف الدولية والحضارية تلبو في مضمون تشريعاتها وفي ممارسة تنفيذها وكأنها اختراق وغزو فكري سياسي مغاير للهوية الذاتية المشرقية في تعارض موادها لأسول الحكم العثماني التقليدي والإسلامي ولعادات شعوبه المتعددة والمختلفة من حيث العقيدة والمذهب والتطلعات الاجتماعية والقومية، فنشأت والحالة هذه الأزمات الاجتماعية والصراعات القومية والطبقية والمناظرات الفكرية والتيارات السياسية المتعارضة. هذا الأمر أدى إلى زعزعة أركان الحكم وإلى بليلة الرأي العام والخاص مما أضعف مناعة الدولة وزاد من أسباب انحطاطها.

II- ظاهرة النظام الدستوري وثورة القوميات السلافية والمسيحية في الأقاليم الأوروبية: وهي امتداد منطقي أو جذلي وتاريخي في دينامية تطور العلاقات المتأزمة بين الدول الأوروبية الكبرى والدولة العثمانية إثر نجاح الحركات القومية في إمبراطورية النمسا وفي العالم الأثاني، فكان تلاحم هذه الحركات مع طموحات القوميات السلافية أو المسيحية القابعة تحت «كابوس» السلطة العثمانية. واتخذت حركات التحرر طابعاً آخر يتصل بالتقدم العلمي والصناعي والاقتصادي عند بقية القوميات الأوروبية. وقد أدى هذا التقدم الحضاري إلى التوسع في اتجاه دولة تنقصها مقومات المناعة والدفاع عن اللات نظراً لتخلفها في جميع هذه المجالات الفكرية والسياسية والعسكرية. وفي إطار هذه العلاقات غير المتكافئة رجحت كفة القوى الأوروبية في ميزان المعادلة فأضحت الدولة العثمانية في مؤسساتها الحكومية ومنظماتها الاجتماعية فرسة المهجوم وضحية الهزقة وكادت تسخر جميع ممتلكاتها الأوروبية أمام التحالف الأوروبي الشامل الذي يتركز بالتحالف المقدس الذي نشأ إثر رفع الحصار على مدينة فيينا قبل قرنين،

فجاء إعلان الدستور العثماني 1876 الذي ابتكره مدحت باشا وبعض أعوانه من القوميين الأتراك المصلحين - جاء هذا الدستور بمثابة ردة فعل فيها كثير من الإبداع والحداد السياسي أو الحرب إلى الأمام كما يقال . كلها صفات ذات قيمة ظرفية مزيفة أو مصطنعة للوقوف ضد التحالف والاحتلال الأوروبي في عدوانه المحكم برعاية بسمارك - وكانت بالمقابل الحرب الروسية العثمانية المبرجة وما لحقها من نكسة أو بالحري من نكبة عسكرية رغم استراتيجية الدفاع البطولي في معارك طاحنة تذكر في تاريخ الحروب ولا سيما دفاع معقل Plevna . أما أبعاد هذه الحرب وهذا التضامن الأوروبي ضد الدولة العثمانية فكانت حاسمة قضت أو كادت على الوجود العثماني في القارة الأوروبية . وجاء مؤتمر برلين (تموز 1878) ليثبت بموجب الشرعية الدولية هذا الوضع المأساوي للحكم العثماني ليس في أوروبا فحسب إنما أيضاً في قلب العاصمة وفي بقية الأقاليم الباقية المشرقية في بر الأناضول والبلاد العربية . إذ تزعزت هيبة السلطان عبد الحميد الثاني واضطر إلى القبول بمخسارة بلاد مصر بعد أن احتلتها بريطانيا والتخلي عن ولاية تونس بعد أن استولت عليها فرنسا . فقد ساء الوضع الداخلي المتأزم والمضطرب إلى حد أن ساد شعور التشاؤم حول مصير الدولة وقوة مناعتها الذاتية في الصمود ضد هجمات الأميالية الأوروبية المتكررة بانتظام يشبه الغطط والتصميم المحكم للسيطرة على ما تبقى من أقاليم مشرقية ولا سيما بر الأناضول والجلال العربي الحبيب ومناطقه السورية بالأخص .

III - ظاهرة المعارضة لحكم عبد الحميد السلطوي وحكم جمعة الاتحاد والفرقي ذات النزعة الطورانية المتزمتة : بينما أخذت حركة الصحوة القومية العربية تنمو وتنشط وتنظم لاستعادة السيادة على أراضيها ووطنها إنما تحمّن الظروف المواتية للانتقال التاريخي المرتقب بدأت الدول الأوروبية الأميالية هي أيضاً تسعى إلى الهدف ذاته إنما بأساليب قوتها الخاصة لأنها لا تنتظر ولا تتربص مسار التاريخ في تطور الانحطاط الطبيعي إنما تنهي لهذه الظروف السانحة لا بل تفتعل عواملها للقضاء نهائياً على الحكم العثماني البالي بعد أن استطاعت أن تسيطر على مقدراته الأساسية في المؤسسات العامة وفي أهم مراكز القرار في الدولة تخص بالذكر أهمها : الإدارة المالية (بموجب قرار محرم أو كانون أول 1881) التنظيم العسكري للقوات البرية (إشراف الخبراء الألمان) وتنظيم قوى الأمن الداخلي (إشراف الخبراء الفرنسيين) تنظيم الأسطول البحري (إشراف الخبراء البريطانيين) . كما تخص بالذكر الاتفاقات السرية بين الدول الأوروبية

الكبرى لاقتسام مناطق النفوذ الاحتكارية المطلقة (Zones exclusives d'Influence) قبل اندلاع الحرب الأوروبية — الكونية الأولى — وتحديداً منذ منتصف 1913. ففي هذا المضمار نكتفي بالتنويه إلى ما يخص مصر البلاد السورية لا سيما إعلان مطامع فرنسا التقليدية حيال المصالح البريطانية في آخر عام 1912 والاتفاق الفرنسي الألماني لأقطاع المناطق الشمالية السورية في أوائل عام 1914.

أولاً: ما يخص المصالح الفرنسية البريطانية في سورية يبرز الصراع القديم المزمع بغية النفوذ والسيطرة مجدداً وبصورة علنية في أواخر عام 1912 وبدء عام 1913 في إطار أزمة دولية خانقة للباب العالي، وكانت إيطاليا قد استغلت هذه الظروف للعدوان على الأقاليم الأفريقية المتبقية في سواحل طرابلس الغرب (ليبيا) ولاحتلالها، كما أنها حاصرت بأسطوطها العاصمة الأستانة وقصفت أيضاً بعض الموانئ بقذائف حارقة منها بيروت. كما ساعدت هذه الظروف المضطربة حركة القوميين الألبان في تحرير إقليمهم من حكم السultans وإعلان الاستقلال. كما دفعت هذه الأزمة دول أوروبا البلقانية التي كانت قد استعادت استقلالها حديثاً إثر مؤتمر برلين إلى إعلان الحرب على حكومة جمعية الاتحاد والترقي وإلى الهجوم للاستيلاء على ما تبقى من مناطق عثمانية في القارة.

وإذا بالرئيس الفرنسي بوانكاريه (Poincaré) يجري اتصالات دبلوماسية مكثفة مع وزير الخارجية البريطاني غراي (Grey) فيتفقان على نص تصريح رسمي فرنسي يعلن اهتمام فرنسا الخاص والمطلق بمستقبل سورية المصري دفعا لكل مطعم صريح أو ضمني من بريطانيا الدولة المنافسة ورداً مسبقاً لكل مطلب أو حق بالاستقلال والسيادة من قبل الحركة القومية العربية. فللتأكيد على هذا الاهتمام الذي اعتبرته حكومة فرنسا بمثابة حق دولي مكتسب وما يشبه نظراً لأهمية المصالح الاقتصادية والدينية التقليدية أو التاريخية حرص رئيس الوزارة بوانكاريه على إنشاء لجنة خاصة في إطار وزارة الخارجية الفرنسية تعنى بالقضية السورية دعيت رسمياً بلجنة الشؤون السورية (Commission des affaires Syriennes) التي بحث فيما بحث في جدول أعمالها المتتابعة موضوع حدود سورية الطبيعية والسياسية والتاريخية وموضوع ضرورة رعاية وحسن إدارة المؤسسات والمنظمات الفرنسية المدينة وأخيراً وليس آخراً موضوع الظروف السانحة للاستيلاء على الأراضي السورية بمجمعتها أو على أوفر جزء منها إذ انهارت الدولة العثمانية قريباً. وإن عملية تقسيم واقتسام أقاليمها المشرقية لا بد من إتمامها على غرار الأقاليم الأوروبية في الماضي.

ثانياً: ما يخص المصالح الفرنسية — الألمانية في سورية لا بد لنا هنا أن نكشف عن اتفاقية ذات صفة أمبهيالة ثابته وُقعت بين هاتين الدولتين قبيل اندلاع الحرب . فقلما عني المؤرخون والباحثون عامتهم في الغرب أو في المشرق العربي ناهيك في سورية بمضمونها وبظروف المفاوضات التي هيأت لها ، وبأبعادها الجيوستراتيجية ، لا سيما وأن واقعها واحتمالات عقدها يظهران حسب المقاييس المتعلّقة أو العقلانية الصرفة بُعد المصداقية والمثال عندما يؤخذ بعين الاعتبار واقع العداء المستحكم بينها في الصراع المرير للهيمنة سواء في القارة الأوروبية أو في الدولة العثمانية أو في بقية ميادين الصراع الأمبهيالي في العالم . أما ما يهت من أسباب للتفرقة وللتباعد وللبغضة بين الشعوب ومن عوامل للتناحر بين القوميات الناهضة والفتية فقد يؤدي أيضاً إلى التقارب والتصال والتعاون لتأمين المصالح العليا بين الحكومات ذات المطامع الأمبهيالية خارج القارة الأوروبية وعلى حساب الشعوب والحكومات الضعيفة نظراً للحوافز والأهداف المتشابهة من قيم النسبية المالية والاقتصادية التي لا تعرف معنى للحدود وللجنسيات وللحكومات القومية . هذه هي القوى المتعددة الجنسيات التي تتحكم بمصير العالم على الصعيد الدولي . وتلك كانت الدوافع التي سمحت بالتداخل والتعاقد بين ألمانيا وفرنسا في المجال السوري وعلى حساب وحدة البلاد الطبيعية وسيادة الدولة الثانية ذاتها .

فهذا ما حدث من تعاقد أمبهيالي بين فرنسا وألمانيا في الأقاليم الشمالية من المجال السوري في إطار المصالح المالية المشتركة في المشروع المعروف بخط بغداد *Chemin de fer de Bagdad* وهو الخط المزمع أن يربط ألمانيا — من ميمبورغ وورلين — بالخليج عن طريق العاصمة الآستانة وبغداد ماراً بالحمسا وبلغاريا وبر الأناضول وعبر المناطق السورية الشمالية مع مركز انطلاق وتشعب اتصال في حلب غرباً إلى الاسكندرون جنوباً إلى الموصل وبغداد فالبصرة فالكويت إلى الخليج . فظفراً لهذه المصالح العليا المشتركة تخطت فرنسا عن أطماعها الإقليمية السورية في دائرة من مساحات واسعة تمتد من دير الزور إلى طرابلس مروراً بمدينة حمص وبصبح هذا الجزء من المجال السوري منطقة تابعة للتنفيذ وللعمل الألماني بصفة احتكارية مطلقة مئمنة في المستقبل كل سيادة أخرى وكل تدخل أمبهيالي آخر . وتم هذه الصفقة ذات الأبعاد الأمبهيالية الخطيرة بالتوقيع على بنودها في 15 شباط 1914 قبيل الحرب . ومن الطريف في مسخرة القدر أن أحد المفاوضين والموقعين على هذه الاتفاقية التي تذكرنا بوعدها بلقور كان السيد Ponsot الذي سيعين في المستقبل مفوضاً سامياً خلال فترة الانتداب الفرنسي للمناطق السورية اللبنانية التابعة للتنفيذ

الفرنسي بعد قسّم البلاد السورية إلى محور جديد من التسوية الاستعمارية هو المحور الفرنسي — البيطاني .

وهكذا نختتم مطافنا السريع من بحثنا حول جلور اتفاقية سايكس — بيكو وهي موضوع دراستنا الأساسي فإذا ما أردنا أن نوجز مراحل هذه الحقبة من تاريخ الانحسار العثماني الذي هيا للوضع الأليم للدولة ما لها الانهيار المرتقب الذريع فعلينا أن نقول بحق : إنه تاريخ سلسلة مترابطة الحلقات في استمرارية مذهلة من التخلّف الحضاري والعلمي ومن التقهقر السياسي والمعنوي ومن العجز العسكري والتقني والتنظيمي . أما أطماع الدول الأوروبية الكبرى فإنها تماشي وتسبب معاً هذا السياق من الانحدار الشامل ولحتمي في جدلية تاريخية من العلاقات الدولية تفرضها سنن تنازع البقاء في المجتمعات البشرية ، حيث القوى القوية الغنية والجائعة في طموحاتها تتوسع على حساب القوى المستضعفة الكهلة وتأخذ مكانها في معركة الحياة المتواصلة وهكذا دواليك إلى أن يدور الزمان وتسطم قوى جديدة تطمح بدورها إلى السيطرة وإلى الهيمنة .

تلك كانت للأسف حالة الدولة العثمانية في تطور مراحل قرونها الأخيرة وقد تلاعبت في عوامل مصيرها الأيل إلى الانضمحالل قوى الأمبريالية الأوروبية التي هيّمت للقدر المرتقب عندما تحين الظروف للملحمة للقضاء الحتم .

(2) مضمون الاتفاقات

لما استفحلت عوامل الأزمات بين الدول الأوروبية الكبرى المتنازعة على الهيمنة في العالم إثر مصرع ولي عهد إمبراطور النمسا والمجر في سراييفو Sarajevo . ولما التزمت كل دولة من المعسكرين المتناصرين بتمهلاتها السياسية والعسكرية في الحلف الذي تنتمي إليه صار قرار الحرب وتنفيذه أمراً عاجلاً محمّلاً . ولم تكن للدولة العثمانية حينئذ من موجبات ديهلوماسية أو سياسية أو معنوية للاقتساب إلى كل من المعسكرين وقد دأب السلاطين والباب العالي منذ أكثر من قرن على التمسك بمبدأ الحياد المطلق حيال المنازعات والأزمات الأوروبية رغم ترابطها مع المشكلة المشرقية .

فجاء القرار التمسقي الذي فرضته على الحكومة وعلى مجلس المبعوثين فئة قلة متزعة في جمعية الاتحاد والترقي برئاسة أنور وطلمت وجهال . كان هذا القرار الذي ربط مصير الدولة بمصير أحد المعسكرين في أوروبا بمثابة تحول جذري لوضع دولي متميز

يعطي كما في الماضي للوجود العثماني في ضعفه وعلااته الموضوعية أهمية متفاوتة ومتعة تحفظ كيانه وتجلب له رضاءً وتعاظماً وفوائد جمّة من الطرفين المتحاربين . أصبحت المصاهرة الألمانية – العثمانية التي صممت وأبرمت خلال أيام قليلة من مفاوضات متعقبة وسريعة تعاقداً غير متكافئ الجوانب في الشروط الأساسية من المادة في التعامل الدولي ، لأن ثمة تفاوتاً شاسعاً بين القدرات والخبرات العسكرية وبين المؤهلات والالتزامات البشرية والتنظيمية وبين الثروات المالية ناهيك عن المعنويات والسلوك السياسي حيال القضايا والأهداف الدولية ، فيصبح الحليف العثماني والحالة هذه عبئاً ثقيلاً للحليف الأكبر ، ولكنه يتمتع على علاته الكثيرة بمواقع استراتيجية فريدة في ميادين الحرب الواسعة تكسبه أهمية كبيرة في مخططات هيئة أركان الحرب الألمانية – المحسوبة . وكان يحلم في تسخيرها لضرب المعسكر المعادي الفرنسي – البيطاني – الروسي في مناطق مطامعه الأسيولية الأكثر حساسية وخطورة سواء في العاصمة الآستانة ومضائق الدردنيل الباب والمفتاح لمواصلات البحر الأسود ، حيث تعطيلها يخنق الاقتصاد الروسي في أحد منافذه الحيوية سواء في خليج الإسكندرون السوري أو خليج البصرة وشط العرب أو في خليج العقبة وفي قناة السويس وهما مفتاحا الوصول إلى البحر الأحمر فمضيق عدن ومنهما إلى قلب القارة الأفريقية وإلى المحيط العربي الهندي وإلى قلب شبه القارة الهندية – الصينية حيث تملك فرنسا وبريطانيا أوسع وأغنى المستعمرات في القارتين الأفريقية والآسيوية .

فإذا ما أمعنا النظر في جغرافية هذه المواقع تتمثل لنا أهمية القطر السوري الجيوستراتيجية بمحدوده الطبيعية الجغرافية والتاريخية معاً . فالساحل السوري يشكل من خليج الإسكندرون إلى شبه جزيرة سيناء الواجهة الغربية والباب المفتوح للقارة الآسيوية ، كما يمثل المجال السوري برتمه المحور المركزي الذي تمر بواسطته جميع الاتجاهات والطرق الجيوستراتيجية بين الغرب والشرق . فسورية هي قطب في حد ذاتها تتصارع في أراضيها مطامع جميع الدول الاستعمارية . فمن هذه الرؤية الواقعية ذات الخبرات التاريخية الموثقة نفهم أبعاد المقولة الشهيرة التي قالها في جملة رائعة من الإيجاز التيموري الباحث والكاتب St Marc Gerardin في إحدى مقالاته التحليلية خلال الأزمة السورية – اللبنانية عام 1860 إذ كتب أن المعضلة السورية هي جوهر المعضلة المشرقية برمتها . هكذا كانت الرؤية الصحيحة في منتصف القرن التاسع عشر وعلى هذا المنوال بقيت دوماً إلى أوائل القرن العشرين خلال الحرب وحتى يومنا كما سنرى عندما نستفيض في بحثنا عن مضمون

الاتفاقات التي نحن بصددنا وعن أبعادها القوية والبعيدة في الصراع الدائم على مصر بلادنا السورية .

فلا عجب والحالة هذه أن يمين النظام التركي احد وزرائه المرموقين جمال باشا ونهر الحرية لتولي منصب والي سورية ومنطقة الحجاز متمتعاً بسلطات واسعة جعلت منه حاكماً مطلق الصلاحيات Proconsul vice-roi يشرف على التحركات والعمليات العسكرية باتجاه مصر ويتابع عن كثب نشاط الجمعيات القومية العربية في طموحاتها نحو التحرر والاستقلال . وكان البعض من أقطاب أمهات الجمعيات السرية قد بقوا في البلاد في العاصمة التاريخية دمشق وفي المدن الأخرى خصوصاً في المناطق الساحلية والجنوبية وقد وضعوا الخطوط الأساسية لبرنامج عمل سياسي يرمي إلى إنشاء دولة عربية كبرى في نطاق حدود تضم في الواقع ما يعرف بالهلال الخصيب وتعتمد في تأسيسها وتنظيمها الأولي على مساعدة بريطانيا العظمى صاحبة المصالح الأتية الرابطة سواء في مصر أو في العراق العربي والخليج ، أو في البحر الأحمر وعدن كما جاء فيما سمي ببروتوكول دمشق حسب المعلومات الموثوق بها التي اعتمدها مؤرخ البقطة العربية المغمض جورج أنطونيوس .

ولا عجب أيضاً أن تهم بالوقت ذاته الأوساط السياسية الأتية الأتية الفرنسية لمستقبل سورية قضية ومصبوراً وتعمل جاهدة كي تحمل الشخصيات اليتانية المرموقة والمؤسسات الاقتصادية والمالية والدينية والإعلامية على المطالبة الحثيئة بما سمته التراث المشرقي لفرنسا في الدولة العتانية La France du Levant . فتوضع البراج وتصاغ العرائض كما رُبيحت حدود البلاد السورية أو سورية الكاملة La Syrie intégrale أو سورية الطبيعية La Syrie naturelle موضع وهدف الامتلاك المرمحي . فيعهد إلى الأسطول الفرنسي المتجول في حوض البحر الأبيض المتوسط بمراقبة ومحاصر الساحل السوري برمته من خليج الاسكندرون إلى الحدود المصرية ، كما يطلب منه الاستيلاء على جزيرة أرواد منذ أواسط عام 1915 حيث شيدت قاعدة عسكرية أنتت الاتصال المباشر والدائم مع العملاء المحليين .

ولا عجب أخيراً أن تتصل الدوائر السياسية البريطانية في مصر بالشريف حسين أمير مكة والحجاز بواسطة عملها القديم نجمة الأمير عبد الله فتضربه بالوعود المسولة وبيعض المساعدات المالية والعسكرية العتية . فيتخيل بادئ ذي بدء وكأن مطالعته في الخلافة العربية كبديل للخلافة العتانية ستبرز إلى حيز الواقع ، ثم وكأنه سيصبح ملك

وراعي الدولة والأمة العربية ذات حكم السيادة لتقوم محل السلطة العثمانية في بلاد واسعة الأطراف تمتد حيث الحدود التي وضعها أقطاب الحركة القومية في برقوقول دمشق الذي كانت تعرف بالهلال الخصيب . أي من حدود بلاد فارس إلى حدود بلاد مصر ومن البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الهندي ناهيك عن الإمارات العديدة المبعثرة في سواحل ودخل شبه الجزيرة العربية من البحر الأحمر غرباً إلى بحر الخليج شرقاً .

وبينا تتدخل المراسلات المعهودة بين الحسين ومكماه من المفوض السامي البريطاني في مصر تجري أيضاً اتصالات سياسية أخرى بين أمير نجد سعود الوهابي وبين عملاء بريطانيين ، كما تبدأ المباحثات الفرنسية البريطانية حول مستقبل البلاد السورية في حال انهيار الحكم العثماني المرتقب .

هكذا وقد وضعنا ملامح المعالم الجيوسياسية والجيواستراتيجية والأطر التاريخية والسياسية والأمنية التي تصل إلى لب البحث ، إلى تدرج المباحثات التي أدت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية ثم بينهما والخليف الثالث الروسي إلى عقد الاتفاقات الثنائية المعروفة عامة باتفاقات سايكس- بيكو .

أجل إن الدراسات حول هذا الموضوع عديدة ومتشعبة ولكني لأخجل أن أحداً ممن تطرقوا إلى البحث قد حصل على المصادر الوثائقية الأصلية بكاملها ، فاكثى البعض بتحليل نص الاتفاقات المدونة وعني البعض الآخر بدراسة ظروف المراسلات البريطانية العربية . وقد حفظنا بجمع ملف الوثائق العديدة المبعثرة في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية وراجعناه بحصيلة ماتوفر في أرشيف وزارة الخارجية البريطانية مما اعتمد عليها المؤرخون عامة فاتفق لنا أن المصادر الفرنسية تحتوي على وثائق فريدة من نوعها وغنية في موادها مما يتيح لنا أن نرسم صورة نكاد نراها كاملة ونهائية لعناصر المباحثات ولراحلها التاريخية . وقد كنت وضعت بحثاً مستفيضاً حول هذا الموضوع في سياق دراساتي حول أوروبا ومصر المشرق العربي *l'Europe et les destinées du Proche-Orient* وهي السلسلة التاريخية التي تنشرها دار طلاس .

أما اليوم وفي هذه العجالة فالمطلوب هو الإشارة أو التنبيه إلى أهم وقائع ملف هذا الحدث الخطير ، منها الظروف التي أوجت للمبادرة الفرنسية بمفاوضة الخليف البريطاني ومنها مضمون هذه المفاوضات ذاتها ابتداءً من التعليمات التي وضعت للسفير Cambon ولمعاونه المفاوضات F. J. Picot القنصل العام السابق في بيروت مروراً بالمناقشات التي جرت

في لندن وفي برتسبورغ وانتهاءً بالاتفاقات التي وقعت بين ممثلي دول التحالف الثلاثي
فرنسا — بريطانيا وروسيا .

أولاً : المبادرة الفرنسية :

هي النتيجة للعوامل العديدة ذات الصلة العامة لظروف الحرب أو الخاصة
للسياسة الداخلية . أما أهمها فإنه يتصل بظروف الحملات العسكرية في ميادين الجبهات
المشرقية في أواخر عام 1915 . ففي مضائق الدردنيل أخفقت الحملة الفرنسية — البريطانية
المشتركة في كسر خط الدفاع العثماني الرامي إلى صون أمن العاصمة وإلى منع الأسطول
الروسي من مغادرة البحر الأسود ومن العبور في المضائق باتجاه البحر الأبيض المتوسط .
وفي العراق أخفقت أيضاً الحملة البريطانية في الاستيلاء على مدينة بغداد خلال زحفها
المواصل في الجنوب . لابل حوصرت الجيوش البريطانية في مدينة تل العمارة فاستغلت
حينئذ ألمانيا هذا الوضع وعينت الجنرال Von der Goltz منظم الجيش العثماني سابقاً قائداً
لهيئة أركان الحرب في جبهة الدفاع المشترك في العراق ومشرفاً على سياسة الاتصال مع
الزعماء المسلمين في أفغانستان وشمالي الهند بغية التعرض للحكم البريطاني وضربه في عقر
دار سلطته الأتيمهالية أي في قلب وجنوب شرق القارة الآسيوية . أما في فرنسا فإن ثمة
عوامل أخرى تتعلق بالسياسة الداخلية وبالأهتمام الخارجي حيال المشرق العثماني والعربي
لا سيما المناطق السورية . فما أن يعين الزعيم الفرنسي Briand رئيساً للحكومة حتى يأخذ
على عاتقه الأهتمام بالحديث بالجبهات المشرقية وكان أسلافه قد أهملوها في نظرهم الضيقة
لأفانق الحرب الواسعة ذات المرامي الكونية أو الأيميهالية . وفي هذه المجالات المشرقية تمثل
القضية السورية نقطة ارتكاز أساسية للمصالح الفرنسية ذات الجوانب المتعددة . وما أن
بدأ Briand يعنى بهذه الناحية الشرقية في برنامج عمله السياسي حتى علم بما يجري في
المشرق العربي من المراسلات الجارية بين المفوض السامي البريطاني في القاهرة مكماهين
والشريف الهاشمي حسين أمير الحجاز بواسطة القنصل العام واسمه De France وبواسطة
المحقق العسكري St Quentin كما علم بسر الاتصالات المريبة الجارية في السودان وفي شبه
الجزيرة العربية وفي قلب آسيا بين الأراء المحليين وموظفي الخارجية أو الحرية الألمانية
Oppenheim Von der Goltz . وتبين لهذا السياسي المتفتح والخبير بأهمية المشرق العربي
ما لهذه الاتصالات البعيدة المرامي والأفق الأيميهالية من خطورة . وما زاد الطين بلة
ما شرع به جمال باشا والي سورية العثماني من محاولات في التفاوض مع المسؤولين في الحلف

الثلاثي الفرنسي البريطاني الروسي تعد للاحتياز المشروط إلى جانبهم إذا ما عترف بأمارته المطلقة على بلاد ولايته العثمانية أي على سورية والحجاز . فرأى رئيس الوزارة Briand أن الوضع يتطلب بحثاً وعملاً مشتركاً مع الحليف البريطاني لتأمين المصالح الفرنسية في المشرق العربي وبالأخص في البلاد السورية ، المجال التاريخي للمطامع الفرنسية الأرمينية . وكانت المبادرة الفرنسية الجريئة في المفاوضات المباشرة .

ثانياً : المفاوضات ومراحل المناقشات حتى الاتفاق على بنودها الأساسية .

يجدر بنا أن نتناول بحث هذه المواضيع بكل روية وإمعان ، نظراً لما لعناصر التحليل من الأهمية البالغة لمصير المسألة السورية في المخطط الأرميني المشترك الداعي إلى إقامة نظام مشرقى جديد يتعلق بجميع الولايات العربية المزمع فصلها عن الدولة العثمانية .

بدأ المفاوض الفرنسي F.G.Picot عمله في لندن مسلحاً بتعليمات واضحة حاسمة غايتها الجديّة الحفاظ على وحدة البلاد السورية كاملة La Syrie intégrale . وإذا بالمناقشات تقضي إلى نتيجة مفاجئة هي تقيض الغاية المنشودة أصلاً تتمثل بمساومة ذات الصيغة الاستعمارية التقسيمية الواضحة ، ويتفق الجانبان بموجبها على محو الذات والتسمية السورية بضم البلاد إلى كيان سياسي جديد تابع لسيادة أو لتفوذ كل من الدولتين فرنسا وبريطانيا مع مراعاة بعض الجوانب من الطموحات العربية هي الاستقلال المشروط في مناطق التفوذ الداخلية حيث يتاح لشبه دولة أو دويلات متحدة اتحاداً كونفدرالياً بإقامة حكم ذاتي ، هو أقرب إلى صيغة المحميات منه إلى صيغة الاستقلال الحقيقي . هذا هو في مخطوطه الجمهورية مشروع المساومة الاستعمارية التي وصلت إليها المفاوضات التي يجب أن نتابع سياقها في أهم موادها ومراحلها حتى الاتفاقات النهائية .

I- تعليمات الرئيس Briand إلى السفير Cambon وللفاوض F.G.Picot

يتضح من قراءة فقرات التعليمات التي حددت بتاريخ 2 و 9 تشرين الثاني 1915 للسفير في لندن P.Cambon ولعمادته المفاوض F.G.Picot أن حكومة الرئيس Briand كانت جد معنية حتى القلق بضرورة رسم الحدود الثابتة والأوفر اتساعاً للبلاد السورية التي تطمح في ضمها إلى إمبراطوريتها الاستعمارية تحاشياً لمنازعة الحليف المنافس البريطاني أو لطموحات القوميين العرب السوريين الداعين إلى الاستقلال وإلى السيادة الوطنية . فقد أنيطت بـ F.G.Picot مهمة التفاوض حول هذه الحدود السورية بعد موافقة الحكومة

البيطانية على المبادرة الفرنسية . فاعتبرت حكومة باريس أن هذه الموافقة الميدنية تعني اعترافاً صريحاً بالحقوق التي تطالب بها في المجال السوري . أما الحدود التي تطمح فرنسا بتثبيتها خلال المباحثات العتيدة ، فإن التعليمات الوزارية ترسمها بصورة واضحة ودقيقة للغاية معللة ذلك بأصباب تمت كالماضي إلى مكانة سورية الجيوستراتيجية في المشرق العربي وإلى المصالح التاريخية الثابتة لفرنسا في هذه البقعة المشرقية .

فالبلاذ السورية ستقوم بدور البديل عن الحساسة الناجمة من انبهار واضمحلال الدولة العثمانية ، وهذا يقتضي إنأ أن تحافظ على مجالها الإقليمي الطبيعي الواسع غير المنتقص Cette Syrie... un pays non étriqué بحيث تستطيع أن تعيش حسب مبدأ الاكتفاء الذاتي اعتماداً على مواردها الغنية دون أن تكون عبئاً على الدولة المستعمرة أو تابعة لها في مصادر تميمتها وتقدمها . فهي والحالة هذه كما في الماضي مركز إشعاع حضاري في هذا الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط . هذه هي صورة سورية الجديدة التي سيفخر بها الفرنسيون لابل السوريون أنفسهم على حد سواء وإلا ستكون البلاد بؤرة تستمر فيها علل التشكيك وخيبة الآمال والحسرة بين المواطنين وحتى بين صفوف الأنصار :

La Syrie nouvelle le véritable centre de rayonnement de la Civilisation de cette partie de la Méditerranée. Une déception non seulement pour la France, mais pour les Syriens eux mêmes. Regret de faire partie d'un pays à l'avenir limité. Reproche des plus ardents de nos partisans.

فهذه الحدود السورية تتصل بالتسمية المعهودة التي لا تتضمن في معناها التقليدي مناطق قيليقية وحسب وإنما أيضاً مناطق فلسطين المعروفة بسورية الجنوبية حيث أن سورية تشتمل على الساحل برتمه من قيليقية إلى حدود مصر . هذا هو المجال السوري الذي تتمسك به فرنسا . وعلى المفاوض ألا يألو جهلاً في المطالبة بهذه الحدود لأن طبيعة الجغرافية في وحدتها تفرض وحدة البلاد من حيث المجال السامي . أما فيما يخص الأماكن المقدسة في فلسطين فقد تقتضي طبيعتها المتميزة أن تمتنع بحكم أو نظام خاص مشفوع بضمانات دولية تحفظ حقوق الجماعات Communautés الدينية المسيحية والإسلامية واليهودية .

فمع هذه التحفظات فيما يتعلق بمصر الأماكن المقدسة يجب التمسك بوحدة سورية كما تبين من الوضع الراهن للحدود الإدارية العثمانية . فعلى هذا النحو تشمل سورية

Le territoire de la Syrie comprend ainsi :
القدس فيهرت — قدمشق فحلب وفي الشمال الغربي جزء ولاية أضنة الواقع جنوبي جبال طوروس وهي تمثل مناطق خصبة وعقدة الطرق التي تُقضي إلى بلاد الأناضول . أما شرقي هذه الناحية من طوروس فالحدود السورية تتبع خط قمة طوروس في ولايات أو متصرفيات مأمورة العزيز — ديار بكر و Van ثم تتخرج إلى الجنوب وتتبع الجبال التي تحده حوض نهر دجلة ثم تمر بمحاذاة مجرى النهر إلى جنوبي الموصل حيث لفرنسا مؤسسات مزدهرة أعطت عمقاً تاجاً لنفوذها ثم تصل إلى الفرات في حدود منطقة أو متصرفية دير الزور التي تبقى ضمن نطاق السيطرة الفرنسية .

ففي هذا الإطار الجغرافي ستضم إلى المجال السيامي السوري مقاطعات مرش Madu- Kapour مع مناجم جبل Marganet الغنية حيث كانت تصنع معظم الأدوات المنزلية النحاسية في الدولة العثمانية ثم Arghana ومناجم الرصاص الفضي التي تحدها ثم ديار بكر وكلها مناطق سوف تنمي موارد سورية . ومن المستحسن أن تضم أيضاً إلى المجال السوري مناطق كركوك البترولية مع العلم أن بريطانيا ستفرض النزول عند هذه الرغبة الفرنسية .

تلك هي الحدود السورية التي ستشكل السيادة العربية الجديدة
La nouvelle souveraineté arabe aurait pour limite la Syrie ainsi dessinée
يتمسك بالموصل ومناطقها لأسباب جيواستراتيجية سوف تعترف بقيمتها كل من روسيا وبريطانيا . وهي حصّة ستطالب بها فرنسا كبديل أو تعويض للخسارة الكبرى المتمثلة باضمحلال الدولة العثمانية وهي حصّة عادلة لا تزهد مساحتها وأهميتها عن حصص بقية الحلفاء : من جهة حصّة روسيا في أرمينيا وشمالي بلاد فارس (ليران) ومن جهة ثانية حصّة بريطانيا في بغداد والعراق (العربي) وفي جنوبي بلاد فارس (ليران) .

فعلى المفاوضات أن يقنع الحليف البريطاني بقبول رغبة فرنسا في الحصول على مجال سوري قابل للوجود وللتنمية البتغاة ومنسجم مع السيادة والمصالح التي يتطلع إليها الحليف في مجال المشرق الخاص . وإن ثمة موضعاً للمساومة كي تراعى المصالح المشتركة ولا سيما رغبة بريطانيا في الحصول على منفذ على ساحل البحر الأبيض المتوسط لتصدير منتجات المناطق التابعة لها . وعليه إذاً أن يضطلع بالمهمة الموكولة إليه على أتم وجه بغية بلوغ الأهداف المتعددة دون استغرائه للشعور والحساسية الحليف البريطاني الذي قد يرفض أية مساومة أو أي تنازل عن طموحاته المشرقية والسورية معاً .

فما هو نصيب أو حصة الجانب العربي من هذا المخطط الفرنسي الاستعماري الذي قد يمثل البديل بعد انحلال أو تلاشي الدولتين المشرقتين المزمع اقتسامهما (أي العثمانية والفارسية أو الإيرانية) ؟ سؤال لا بد أن يطرح فيما يتعلق بموضوع بحثنا ، أي في حال اضمحلال الكيان العثماني . لا يجب عن بالنا أن المفاوضات البيطانية — العربية (المعروفة بمراسلات مكماه — حسين) كانت لاتزال قائمة وسائرة على قدم وساق . وقد تناول موضوعها السفير Cambon مع الوزير Grey تمهيداً للمباحثات الفرنسية — البريطانية المتعددة . فأوضح الوزير البيطاني أن حكومته تهدف منها القضاء على الوحدة العثمانية العربية عن طريق التلويح بالإغراء قصد المساعدة الفاعلة في إنشاء إمبراطورية عربية جديدة . فلهذه الغاية قد تقبل بريطانيا إذا اقتضى الأمر — إنما على سبيل الوعد — بعض التنازلات الإقليمية لصالح الحكم العربي سواء في المناطق السورية (التي ستخضع للحكم الفرنسي) أو في مناطق بغداد والموصل (التي ستخضع للحكم البيطاني) . وعلى كل لا قيمة بهذه الوعود سوى صفة ظرفية أو شكلية يرم منها حمل الشريف حسين على الالتزام بالاعتراف العقلي والمطلق إلى جانب الحلفاء خلال فترة الحرب وبعدئذ فلكل حادث حديث وموقف وممارسة . وهذا هو نصيب الجانب العربي في منظور المسؤول عن أمور السياسة الخارجية البيطانية .

II- مراحل المفاوضات — جلسات النقاش الرسمية والمداولات الخاصة .

اتفق الجانبان على بدء المباحثات الثنائية قصد رسم الحدود السورية والعربية أو البلاد الطامعة بها فرنسا والبلاد التابعة لسيادة عربية لصالح أمير الحجاز الشريف حسين الهاشمي . فعقب هذا القرار يُطلع الوزير Grey السفير Cambon على أسماء أعضاء الوفد البيطاني للمفاوض برئاسة Sir Arthur Nicholson وهم موظفون من كل من وزارة الخارجية والحربية والمند أما الوفد الفرنسي فيقتصر على السفير Cambon رئيساً وعلى عضوية Ploot الذي سيقوم وحده بالعمل تحت إشراف السفير .

عقدت الجلسة الأولى في 23 من تشرين الثاني 1915 وهي بمثابة المداولات التمهيدية حيث أوضح كل من الطرفين وجهة نظر حكومته حسب التقرير الذي أرسلته السفارة الفرنسية إلى رئيس الوزارة Briand . فلم يخف Nicholson شعور قلق حكومته من الخطر الداهم الذي تمثلته الانتصارات الألمانية / العثمانية في أوروبا وفي الجبهات الشرقية وما تعانيه جيوش الحلفاء أي الفرنسية — البيطانية معاً من إخفاق وتدهور عظيم في معارك

الدردنيل Gallipoli الذي تحقق للعدو من نجاح في ربط اتصال بري مباشر بين برلين والآستانة عن طريق الحمسا وبلغاريا . وقد أدرك الطرف الفرنسي عمق شعور المذعر الذي يسيطر على معنويات المسؤولين في الحكومة البريطانية في هذه الظروف الحرجة . وكان هو السبب الذي دفعهم إلى بدء مبادرتهم في اتجاه الشريف حسين بغية حمله على قطع الصلة مع الحكم العثماني مع الوعد في إنشاء سيادة عربية مستقلة على أنقاض الحكم الأيل إلى الانهيار ، وهذا يقتضي رسم حدود الدولة العربية الحيدة الموعود بها .

واختلفت الرؤية الاستعمارية البريطانية عن وحدة المطامع الاستعمارية الفرنسية — فبينما الأولى تنوحي بجبالاً عربياً واسعاً في نطاق الهلال الخصيب تركز الثانية على خصوصية الجبال السوري . وبينما يؤكد الطرف البريطاني على ضرورة خلق « سيادة عربية مستقلة » يتطرق Picot إلى وصف مرامي حكومته في إقامة دولة سورية أسمها حرقياً « بسورية الكبرى » La Grande Syrie وهي بمثابة البديل أو المؤسسة التعويضية (على سبيل المقايضة) عما ستفقدته فرنسا من مصالح وفوائد مادية ومعنوية عند اضمحلال الدولة العثمانية .

فانطلاقاً من هذه الرؤية أو المبادئ الأساسية أوجز للمفاوض الفرنسي ماجاء في تعليمات حكومته بشأن هذه الحدود ومداها الواسع كما اتضح لنا عند تحليل هذه الوثيقة — اكتفى برتوكول هذه الجلسة التمهيدية بعرض وجهة نظر الطرفين دون أي تعليق أو تلخيص لنقاش ما جرى خلال المداولة ، ولكننا نعرف ردة فعل الطرف البريطاني من تقرير السفير Cambon أرسله إلى رئيس الوزارة Briand بعد ثلاثة أيام تمهيداً بتاريخ 26 من تشرين الثاني . يجدر أن نتوقف قليلاً عند أهم فقراته لما تحويه من عناصر جيواستراتيجية بالغة الأهمية .

إن الحكومة البريطانية تراقب الوضع باهتمام جدي لا بل بشعور من الفزع الخاطر الناجم عن الوضع العسكري المريع في المشرق العثماني وإن هذا الوضع وما يترتب عليه من تبعات دفنها إلى بدء مفاوضات سريعة مع الشريف حسين وهي مستعدة لقبول بعض شروطه ومنها تنازلات إقليمية واسعة المدى في الجبال السوري . فهذه التنازلات سوف تمثل معظم الأراضي السورية ما عدا جبل لبنان وفلسطين . هذا من حيث الشكل أو الصيغة المادية أو الظاهرية أما من حيث الجوهر أو طبيعة السيادة العربية فإنها أي الأراضي السورية التابعة للحكم العربي أو الهاشمي ستصبح في الواقع « محمية » أو « مستعمرة » فرنسية . وقد أكد السير نيكلسون إرادة حكومته في متابعة السير في المفاوضات مع أمير الحجاز على

الرغم من اعتراضات وتحفظات السفير الفرنسي الشديدة للهجة إذ صرح له أن القضية السورية تمت بصلة إلى مشكلة البعد الاستراتيجي وهو أكثر أهمية وخطورة من شؤون الحدود المادية السورية كما تحجرها السياسة الفرنسية. فهذا البعد — حسب الرؤية البريطانية — هو بعد الأمن أو الدفاع الجيوستراتيجي للمشرق العربي في مله الواقعي الواسع الذي يشمل جميع الأقاليم العربية من العراق إلى السودان مروراً بالبلاد السورية والبلاد المصرية ناهيك بشبه الجزيرة العربية. تلك هي المناطق البنية التي تحوط بها المرات البحرية من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي شرقاً وإلى البحر الأحمر غرباً. ففي جميع هذه المجالات البنية والبحرية معاً يشكل التوسع الكاثي خطراً موضوعياً دائماً يجب احتواؤه في الظروف الراهنة نظراً لطبيعة التحالف الكاثي — العثماني / ونظراً لتعامله مع القوى الإسلامية لا سيما العربية منها. فما دامت الحالة هذه فإن السلطات العسكرية البريطانية تتطلع إلى الوقت الذي سيصبح المجال السوري في نواحيه السياسية والعسكرية جبهة أو خط دفاع هو الأمل للمجال وللأمن المصري. ولذا فإن هذه السلطات تتبأ حثيثاً لمعالجة هذه الطوارئ وإن وزير الدفاع Lord Kitchener يعي جيداً خطورة هذا الوضع ويعطيه حق قدره من السهر واليقظة والحرس منتظراً الظروف المواتية لإخراج مخططات عمله العسكري إلى حيز الوجود عندما تتوفر لديه وسائل المواصلات لتأمين نقل المواد الغذائية والأمتعة الحربية والجنود إلى هذه الناحية من الجبهة، وعندما سيتخلص من تبعات الهجوم الفاشل ضد العاصمة الآستانة في شبه جزيرة Gallipoli.

أما القيادة العسكرية والسياسية الفرنسية فإنها كانت تعارض ومنذ بدء الحرب كل تصميم بريطاني يتجسد في حملة منفردة ضد الأراضي السورية سواء في الشمال عبر خليج الاسكندرون من قبل الأسطول أو في الجنوب عبر شبه جزيرة سيناء من قبل جيش نظامي. إذاً، الموقف الدبلوماسي الفرنسي يواجه الآن صعوبات مستجدة فهو العلو والحليف معاً، وفي موقع الضعف للحفاظ على تطلعاته التقليدية للتحكم الفردي والمطلق في مصير سورية لما بعد الحرب، لأن الاعتبارات الجيوستراتيجية التي يركز عليها الموقف العسكري البريطاني تمت بصلة إلى طبيعة التضامن وإلى أهمية الدفاع المشترك في الجبهات الشرقية وإلى وحدة المجال الجيوسياسي العثماني في الأقاليم العربية.

فكان لا بد للجانب الفرنسي من القبول بتنازلات تحد من طموحاته في سورية. ويعترف السفير كامبون بضرورة هذه التنازلات لابل يقترح على الرئيس بريان أن يعلن تمسكه المطلق بالحلف وبتطلعاته السياسية والعسكرية معاً مما يمثل اعترافاً ضمناً بصحة

وجهة النظر الجيوستراتيجية البيطانية. هذا الموقف المبدئي يفرض إذاً على الحكومة الفرنسية أن تقبل بمسار جديد في المباحثات أي بسبيل التسوية أو المساومة. وهو الطريق الجديد الذي ستسلكه في الواقع. فبدأ عندئذ منعطف في العلاقات الفرنسية — البيطانية تتخلل فرنسا بمقتضاه عن رؤيتها الأصلية لحل المعضلة أو القضية السورية أعني عن خصوصية هذه المشكلة وعن ترابطها التقليدي بمصلحتها الأممية الشرقية وتقاد في استسلام مذهل إلى الرؤية الأممية البيطانية. بحيث تدرج القضية السورية ضمن إطار القضية العربية العامة. وإذا بالمصير السوري الفرنسي الخاص يرتبط بالمصير العربي البيطاني المتشعب النواحي. وهذا موقف يعارض إن لم يناقض المعادلة التاريخية حيث كان مصير الأقاليم العربية البعيدة والحامشية يتبع مصير الأقاليم السورية باعتبار أن المشكلة السورية هي جوهر المشكلة الشرقية في المشرق العربي العثماني. فلهذا التحول النوعي في طبيعته الجيوستراتيجية وفي الظروف التاريخية الراهنة هو الذي تم فيه انعكاسات ومضاعفات في المسار التاريخي الجديد. فإنه يمثل صفحة جديدة في تاريخ المشرق العربي ولا سيما في تاريخ سورية المعاصر. فبعد أن كانت هذه المشكلة السورية تشغل بال واهتمام لا بل وقلق السياسة الدولية في صلب المشكلة الشرقية العامة وكانت أحد مقوماتها الأساسية تصبح بين ليلة وضحاها إذا جاز التعبير أي عند بدء المباحثات الثنائية الفرنسية — البيطانية مشكلة فرعية أو ثانوية وقد تضاعلت أهميتها الدولية في إطار القضية العربية العامة كما صورتها وفرضتها السياسة الاستعمارية البيطانية في تعاملها الخلد مع الأمر الماهمي حسين شريف الحجاز ومكة المكرمة.

فمنذ هذا التاريخ أي 26 من تشرين الثاني 1915 إلى 21 ك 1 تاريخ الجلسة الرسمية الثانية تواصل المداولات غير الرسمية بين الجانبين — ويتضح لنا من تقرير جديد أرسله السفير Cambon إلى رئيس الوزارة Briand عشية هذه الجلسة أن ثمة خطأ عريضاً قد اتفق عليها لإرضاء للعلموحات الفرنسية بحيث أن بعض المناطق السورية ستؤول إلى الملكية الفرنسية *notre nouvelle possession doit comprendre en toute propriété* مثل متصرفية القدس ماعدا الأماكن المقدسة وولاية بيروت مع جبل لبنان وبعض نواحي ولايتي أضنة وحلب، بينما المناطق الأخرى من سورية ومنها دمشق وحلب ستضم إلى الحكم العربي ذي الاستقلال الشكلي لأن ما سوف تتمتع به فرنسا من امتيازات سياسية واقتصادية *Privileges politiques et économiques reconnus* ستؤمن لها ميزات أو فوائد السيادة الفعلية *avantages pratiques de la souveraineté* وهذا وضع يعني في الواقع نظام

الحميات حيث يراعي المستعمر الفرنسي — كما في تونس والمغرب — حساسية الشعور العربي في مظاهر الحكم .

فاعتاداً على هذه الصورة المبتدئية تعقد الجلسة الثانية من المباحثات في 21 ك 1915 . حول أعمال هذه الجلسة لدينا تقرير أول بتاريخ الجلسة وهو بمثابة بروتوكول شبه رسمي سجل نقاط الحوار أو النقاش الذي دار بين الجانبين . وهناك تقرير ثانٍ أرسله السفير Cambon في اليوم التالي إلى رئيسه Briand حيث يوجز أهم وقائع الجلسة مع انطباعات أو ردة فعل المفاوض الفرنسي أي F.G.Picot . يجد المؤرخ في هذين التقريرين عناصر ذات أهمية للتحليل ولعرفة خلفية ونتائج المفاوضات الأولية .

يحتوي التقرير الأول وقائع الحوار أو النقاش حول مصر المجال السوري الطبيعي والتاريخي معاً . فمن جهة هناك طموحات العرب (أي الأمر حسين الهاشمي شريف مكة) في ضم بعض المناطق السورية إلى حكمهم *Revendications des Arabes sur certaines parties de la Syrie* ومن جهة ثانية هناك النظام البيطاني المقترح لتقسيم المناطق المعنية *Régime proposé par les représentants anglais pour les divisions des régions proposées* .

كان المفاوض الفرنسي قد أخذ رأي حكومته حول هذه الأمور أي حول الاعتبارات الجيواستراتيجية التي طرحها الجانب البيطاني . فإذا به يحترف بأهميتها وبضرورة الأخذ بها ، إنما يطلب بالمقابل أن تحترف أيضاً الحكومة المتحالفة بقيمة وأهمية الطروحات الفرنسية لا سيما فيما يتعلق بتطلعات الرأي العام الفرنسي في عمقها التاريخي الثابت فيما يخص العلاقات السورية الفرنسية . وهو لا يقبل إلا بحدود معينة من التضحيات في المساومة المطروحة على بساط المباحثات . ولذا فإنه يتوجب على الجانبين أن يرسموا بوضوح طبيعة وصيغة بعض التساؤلات ، منها الثلاثة التالية : ما هي المناطق التي ستؤول إلى السيادة الفرنسية ؟

ما هي المناطق التي ستؤول إلى السيادة العربية إنما ضمن إطار دائرة النفوذ الفرنسية ؟

ما هي الحقوق (droits) الاقتصادية والسياسية التي سيُحترف بها لفرنسا في هذه المناطق الأخيرة أو العربية ؟

أما Nicholson فإنه قبل بجدول الأعمال هذا ولكنه أصرّ على أنه على فرنسا أولاً أن تبين مدى التنازلات التي تراها في التخلي عن مطامعها السورية الأصلية . فكان الجواب الفرنسي واضحاً ، إذ أن Picot يعتبر قبول السيادة العربية بمثابة تنازل وجيه من قبل حكومته كما أنه يشدد في التأكيد على عدم اعترافها بأي نوع من الحقوق لشريف مكة وللغرب في قلبية وفي فلسطين نظراً للأماكن المسيحية الموجودة فيها وفي جبل لبنان نظراً لنظامه الإداري المتميز ، فيلاقي هذا الموقف الحازم تجاوباً كاملاً من قبل الجانب البريطاني لا بل يهذ Nicholson من تشدد نظيره الفرنسي في مطالبته المطلقة لقلبية مع عتبات ومرش وفي منطقتي ديار بكر وأروفة . ومن هنا يحطرق إلى صلب المباحثات والنقاش حول مصر ولزات سورية الداخلية أي دمشق وحلب والأقضية التابعة لها . أما موقف F.G. Picot فهو صريح لا يعبث على أدنى التباس أو لب .

لأنه يأسف للحل الذي سيفضي إلى تجزئة سورية *procéder à un démembrement de la Syrie regrettable* قصد إقامة دولة ذات مستقبل غامض إلى أقصى الحدود تشمل المدن الأربع الداخلية ، إنما ضرورة النزول عند الإرادة البريطانية للمساومة تدعو إلى هذه التضحية مع الاحتفاظ بحق التنفيذ المطلق على السيادة العربية . هذا مع المطالبة بتنازلات بريطانية على سبيل التعويض أو المعاملة بالمثل .

فبعد أن تباحث Nicholson بالأمر مع أعضاء الوفد ولا سيما مع Sir M Sykes نظراً لمرعته العميقة بشؤون العالم العربي *connaissance approfondie du monde arabe* فإنه يقابل نظيره للمفاوض الفرنسي بالصروحة ذاتها . يقتصر مدى التنازلات على مناطق الساحل الشمالية وتحديداً من إسكندرون إلى طرطوس ، وما تبقى جنوبي طرطوس من الساحل فإنه سيضم إلى السيادة العربية أي إلى شريف مكة مع امتيازات التفوذ الفرنسية أي الاقتصادية والسياسية . فمن الطبيعي والحالة هذه أن يعارض F.J. Picot هذا الاقتراح فيما يتعلق خصوصاً بجبل لبنان لما جتمع به من نظام إداري ذاتي ونظراً لتطلعات أهله إلى الاستقلال والسيادة بعد الحرب . فهي اعتراضات وجيهة يحاول Sir M Sykes تفهيمها فيقترح حل المشكلة اللبنانية من طريق استفتاء للتحرف إلى حقيقة مطالب اللبنانيين . أما للمفاوض الفرنسي فإنه ينكر فائدة مثل هذا الاقتراح لأسباب عديدة تمتّ بصلة إلى عمق الضغائن لترسوخة بين مختلف أعراق وديانات وطوائف سكان الجبل اللبناني وتشت أيضاً بصلة إلى وحدة سورية الطبيعية التي تستكثر مثل هذه العملية الجديدة من التقسيم إذ يصرّح للمرة الثانية أنه لا يجد من دافع مقبول للموافقة على مثل هذا التقسيم الجديد

Je n'y avais aucun motif valable pour consentir un nouveau démembrement de la Syrie. فعمل الرغم من هذا الموقف الرافض يحدد Sir M.Sykes الكرة يؤكد عزم بريطانيا على ضم مناطق الساحل السوري إلى الدولة العربية المتحدة من جنوبي طرطوس إلى الحدود المصرية مؤكداً أن سكان هذا الساحل هم من العرب باستثناء الجزء اللبناني منه وأن للدولة العربية حاجة إلى مراءى خاصة بها للتخلص من التبعية الفرنسية الشديدة . أما بيروت فلإنها تعاز بكونها المركز الثقافي الحقيقي لسورية حيث يتلقى نخبة العرب ثقافتهم في المعاهد الفرنسية . فيتوجب إذاً أن تبقى هذه المدينة ضمن دائرة السيادة العربية لا سيما وأن مفكري العرب يعترفون بحاجة دولتهم إلى مثل هذه المعاهد التي يخرج منها قادتهم في المستقبل ، فلا بد إذاً من إلحاقها بالدولة العربية . يؤكد Nicholson مع بقية أعضاء الوفد البريطاني وبشدة وجهة النظر هذه . فرون أن يحافظ لبنان على نظامه الإداري المحرف به على أن يرأس مجلسه الإداري حاكم فرنسي فيبقى الإقليم مع الساحل علاوة على بيروت وطرابلس في حكم السيادة العربية الشكلية «Et la province ferait nominalement partie de l'Arabie comme Tripoli, Beyrouth et la côte».

أما F.G.Picot فإنه يكرر رفضه لخل هذا المخطط لاستحالة دعمه من حيث القانون ومن حيث الواقع . ويؤكد على ضرورة إبقاء بيروت ضمن إطار الممتلكات الفرنسية نظراً لأهمية الميناء والمؤسسات الفرنسية كما وتوفاً ، لا بل يأخذ المفاوضات الفرنسي على عاتقه الدفاع عن طموحات اللبنانيين في طلب ضم بيروت وطرابلس وسهل البقاع إلى جبلهم وفي طلب الاستقلال والسيادة لأسباب سياسية واقتصادية حيث أنه بدونها يتعذر عليهم إنشاء دولة قابلة لاستمرارية الحياة . فلم يجد من قبل الجانب البريطاني أي تجاوب ورضاً إذ عاد Nicholson وأكد على ضرورة التمسك بالرؤية الداعية إلى ضم مصر لبنان والمناطق الطامع بها إلى الدولة العربية ثم عرض على نظيره الفرنسي أن يطلع حكومته في باريس على هذا المخطط إجمالاً وتفصيلاً ، مقارناً على سبيل الإقناع بين وضع المناطق السورية التابعة مستقبلاً لتنفيذ الفرنسي ووضع البلاد المصرية التابعة حالياً للإدارة البريطانية فيوها هو في حالة أفضل . وإذ قبل F.G.Picot إبلاغ حكومته بالمشروع البريطاني عرض طرح القضية الفلسطينية على بساط البحث . فالتقى Nicholson بالتصريح على أنها قضية جدّ معقدة ويقتضي أن يبقى التباحث بشأنها لكونها محفوفة بالrisque إلى جلسة خاصة لا سيما أن S.M.Sykes تابع أن لحكومته طروحات حول ضرورة إيجاد منفذ إلى البحر للمناطق العربية الواقعة في دائرة النفوذ البريطاني . فوافق

المفاوض الفرنسي شرط أن تتمتع حكومته بحق مراقبة الساحل من قبل أسطولها إلى الحدود المصرية . ولم ير Nicholson سبباً للاعتراض على هذا الاقتراح .

وختاماً وعن طلب F.G.Picot يوضح نظمو البيطاني Nicholson تصور حكومته لحدود المناطق السورية التي ستحصل عليها فرنسا في صيغة السيادة الكاملة *Les limites données à la France toute souveraineté* أنها تبدأ شمالاً من الساحل من رأس Anamour وتتبع خط قسم جبال طوروس غرباً إلى مرش ثم Modu-kapour ثم Arghana إلى علو Bitlis ثم تنحدر إلى قرب خط حديد بغداد وتتبع مساره إلى الغرب مع ضمه إلى الدولة العربية *laissant à l'Arabie* ثم تتجه هذه الحدود إلى Berodjik فتنتاب ومنها تتجه إلى الجنوب من خط حمص إلى حماة ومنها إلى البحر مقابل جزيرة أرود . أما منطقة النفوذ الفرنسية فإنها تبدأ قليلاً شمالي حيفا فتشمل ولايات بيروت ودمشق ولبنان (الموسع مد Liban agrandi) والجزء الأكبر من ولاية حلب مع متصرفية دير الزور . فتبقى قضية الموصل وكركوك محفوظة لنقاش لاحق على غرار قضية فلسطين . هذه هي وقائع الجلسة الرسمية الثانية كما جاءت في التقرير الذي وضع في تاريخ عقدها أي في 21 من ك. 1915 .

أما التقرير الثاني الذي رفعه السفير Cambon إلى رئيس الوزارة Briand في اليوم الثاني أي بتاريخ 22 ك. 1 فإنه يتطرق إلى نواح أكثر شمولاً كما أنه يحمل أهم النتائج التي توصل إليها النقاش من حيث الواقع الراهن ومن حيث توقعات أو استشراف المستقبل الجيواستراتيجي . فبادىء ذي بدء يوضح Cambon الدور الذي قام به النائب في البرلمان Sir Sykes باعتباره خبيراً مختصراً يعرف شؤون البلاد العربية غير معرفة إذ أنه تجول في جميع أرجاء المشرق العربي زهاء عشرين عاماً . فهو الذي برز خلال المباحثات والنقاش وهو الذي أقتع Nicholson بدرجة ما إلى تبني طروحات العرب « والامتعمارين البريطانيين » *imperialistes anglais* المتطرفة والأكثر راديكالية . أما المفاوض الفرنسي فقد حصل على بعض النتائج الإيجابية على الرغم من التنازلات التي اضطر أن يسلم بها للحفاظ على صفة التضامن في التحالف القائم . وتطرق السفير إلى بحث نقاط المساومة التي غدت تبلور معالمها في نواحيها الإيجابية والسلبية مبنياً السبل لتخطي العقبات التي تعرقل خطوات المسار الجديد .

فقد استطاع F.J.Picot أولاً أن يثبت لفرنسا حق الملكية المطلقة *Souveraineté Française* على مناطق عديدة هي قيليكية والسهول الحصبة التابعة لأضنة ثم الإسكندرون

وكانت موضوع منافسة شديدة في الماضي مع بريطانيا . ثم ديار بكر ومناطق Arghana و Madu الغنية بالمعادن . وأن ثمة مناطق أخرى كبيرة ذات قيمة بالغة ستبقى تابعة للنفوذ الفرنسي من حيث الاقتصاد والسياسة بصورة فائقة ولو أنها ستضم إلى السيادة الشكلى العربية إلى شريف مكة *Souveraineté nominale du chérif de la Mecque* .

فيما يتعلق بلبنان فقد اقترح أن يوسع الجبل بحيث يشمل بيروت والبقاع على أن يحافظ على نظامه المتميز في إطار التنظيم الجديد أي كإقليم خاص تابع للدولة العربية ومع حاكم فرنسي على رأسه *Le Liban accru constitué en une province spéciale de l'Arabic* et conserverait son régime privilégié وقد أعطى المفاوض F.G.Picot أن يقبل بعرض هذا المشروع على حكومته كي يتابع مسيو المباحثات ولكي يضمن ما حصل عليه من تنازلات مكتسبة من قبل نظيره البريطاني . بعد عرض خطوط هذا المشروع يبحث السفير Cambon في نواحيه الإيجابية والسلبية نظراً لتطلعات الجماعات المسيحية في لبنان ولطموحات الرأي العام الفرنسي سيما وأن لبنان هذا الجديد سيتبع لسيادة عربية ولو كانت شكلى هي سلطة شريف مكة الهاشمي نسب الرسول ، فيخشى أن ترفض المشروع جميع هذه الفئات المعنية بمصير لبنان ما بعد الحرب . ويسترسل السفير في إظهار تبعات هذه النواحي السلبية من المشروع البريطاني بغية رفضه شرط ألا يتوقف مسار المفاوضات لإيجاد حل مُرضٍ للمستقبل اللبناني ولقضية النفذ أو الميناء الذي تطالب به بريطانيا على الساحل السوري جنوبي حيفا .

وكان من الطبيعي أن ينتظر المفاوض التعليمات التي طالب بها السفير لتابعة سير هذه المباحثات . يلاحظ المؤرخ أن F.G.Picot سوف يتابع حديثاً مدلولاته مع الجانب البريطاني إنما في إطار جديد وتبعاً لنتيج مبتكر اقترحه عليه عقب الجلسة زميله S.M.Sykes ، ويتلخص في أن ينفردا في متابعة النقاش دون بقية أعضاء الوفد البريطاني إلى أن يتوصلا إلى صيغة مرضية من الوفاق يشمل جميع نواحي المشكلة السورية والعربية وعندئذ يرفع الطرفان ما توصلا إليه من نتائج إيجابية إلى حكومتهما .

III- نهج جديد في المفاوضات = مباحثات مايكس ييكو ونتائجها

جرت هذه المرحلة الجديدة من المفاوضات الثنائية منذ تاريخ 22 من 1915. 12 وما يسمى باتفاقات مايكس- ييكو هو نتيجة هذه المناولات ما بين المفاوضين البريطاني مايكس والفرنسي ييكو . لدينا في الملف الوثائقي تقرير شامل عن هذه

المباحثات بتاريخ 3 ك 1916 عند التوصل إلى حل مُرضٍ لجميع عناصر الخلاف التي ظهرت وتفاقت خلال الجلسات والمداولات السابقة، وكانت مواقف متعارضة لابل متطرفة إلى حد التناقض الكلي. أما هذا الحل التوفيقى أو المساومة بين الدولتين الاستعمارتين فإنه يكرس معاً التجزئة للمجال السوري والبتنية للسلطة العربية كما سنرى .

وقبل أن نتناول تحليل التقرير الشامل الذي وضعه F.G.Picot بتاريخ 3 ك 1916 مرفقاً بملزمة مشتركة موقعة من كل من الجانبين أي سايكس وبيكو بتاريخ اليوم التالي أرى من الضروري أن أذكر بعض الأحداث الهامة التي لازمت هذه الفترة القصيرة أي ما بين 22 من ك 1915 و 4/3 ك 1916 .

كان الشريف حسين أمر الحجاز لا يزال يرأسل المفوض السامي البريطاني في مصر مكماهن Mc Mahon حول مصر الساحل السوري لا سيما بيروت وجبل لبنان متنازلاً عن السيادة العربية المطلقة (في 1 من ك 1916) وهو يداعب نفسه الساذجة في غرور الخلافة الإسلامية أو الإمبراطورية العربية كبديل للخلافة والإمبراطورية العثمانية . أما بريطانية صديقتها الماكرة فإنها توقع معاهدة مع مناوله العربي عبد العزيز سعود أمير نجد في 26 ك 1915 حول نظام تسوية أخرى تتعارض مع مطالب الحسين في شبه الجزيرة العربية وفي بقية الأراضي العربية التابعة للحكم العثماني . أما الحلفاء الثلاثة — من روس وفرنسيين وبريطانيين — فكانوا هم أيضاً يتابعون مفاوضاتهم حول مبادرة ما سُمي بمبادرة جمال باشا والي سورية فيما يتعلق بمستقبل البلاد السورية والعربية التابعة لسلطته والرامية إلى قطع علاقاته مع السلطات المركزية العثمانية في الآستانة وتولية الحكم الذاتي في إطار تحالف جديد وموسع يخرج بلاد ولايته الذاتية من التحالف الألماني — العثماني . إن الوثائق كثيرة التي تثبت على غرارها حقيقة هذه المباحثات التي ستتوقف عندما ينتهي سايكس وبيكو من إنجاز حل مُرضٍ للتسوية الثنائية . أما من حيث الوضع العسكري : (يكفي أن نذكر نهاية الحملة المشتركة الفرنسية — البريطانية بعد إخفاقها في معارك الدردنيل Gallipoli) فتغادر الجيوش ساحة القتال خلال هذه الفترة بعينها بعد أن منيت بخسائر فادحة من قتل يزيد عددهم عن المائة والخمسين ألفاً عدا المرضى والمفقودين وعددهم يزيد عن عدد القتلى . فعلى أثر هذا التمعيط الخطير من المجابهة المسلحة في إحدى الجبهات الشرقية الأكثر أهمية يقوم وزير الدفاع البريطاني Lord Kitchener برحلة تفتيشية إلى الجبهة المصرية ويعين الجنرال Murray بتاريخ الفاتح من ك 1916 قائداً عاماً لجميع القوى البريطانية في

حوض البحر الأبيض المتوسط مع قاعدة عامة للعمليات العسكرية أقيمت في الإسماعيلية للدفاع عن قناة السويس ولبدء الاستعدادات للحملة المخطط لها ضد الأراضي السورية .

أما مارك سايكس وفرانسوا جورج ييكو فإنهما ما فتئا يناقشان المواضيع المطروحة . وقد اتفقا منذ البدء على اتباع نهج المرونة مع الإدارة الصادرة للتوصل إلى النتيجة المتوخاة تاركين جانباً موقف التطرف أو التعتن الذي لا يجدي نفعاً إنما يعمق الفجوة القائمة من المناقصة العقيمة للسيطرة المنفردة على المجال السوري أو العربي . فانطلاقاً من هذه النية التعاونية ومن هذا الأسلوب في التعامل توصل الجانبان إلى نتائج مرضية هي المساومة الاستعمارية المعروفة باسميهما . قضي هذا التقرير الشامل الذي وضعه F.G.Picot بتاريخ 3 من 21 1916 فتعرف على مواضيع النقاش وعلى النتائج الأولية أو المبدئية من المفاوضات . أما المذكرة التي وقعها الطرفان في البيع التالي فإنها توضح خطوط خلفيات المساومة أو الأسباب التي دفعتهما إلى تجاوز الصراع وإلى التضامن في السيطرة الكاملة على المجال السوري سواء عن طريق الحكم المباشر والمطلق أو عن طريق الحكم غير المباشر أو المقنع عبر السيادة العربية الهاشمية .

1- تقرير F.G.Picot أو المداولات الثنائية ونتائجها الأولية :

تواصلت اللقاءات اليومية في مقر السفارة الفرنسية ماعدا الجلسة الأخيرة التي عقدت في مقر وزارة الخارجية البريطانية . بحثت المواضيع المعروفة المدرجة على جدول الأعمال ضمن إطار الاتفاق الأساسي وهو السيطرة المشتركة على الأراضي السورية سواء بالاستيلاء القطعي أو السيادة المطلقة أو بالنفوذ الفعلي أو السيادة الشكلية العربية .

وفي الحالة الأولى : تنازل Sykes عن متطلبات حكومته السابقة فيما يتعلق بمصر لبنان وبيروت والبقاع إذ قبل أن تنضم هذه المناطق إلى مجال السيادة الفرنسية أو الملكية اللاتينية *Je consenti... à la mise de cette région sous la souveraineté française* إنما أبدى المفاوض البريطاني تحفظات كثيرة واعتراضات وجية عديدة فيما يتعلق بمصر مدينة طرابلس ومشروع الخط الحديدي التابع لها ، لأنه اعتبر ميناء طرابلس المنفذ الوحيد الذي يتيح للدولة العربية «L'Arabie» أن تصدر محاصيلها إلى الخارج . أما F.G.Picot فإنه دافع بصرامة عن وجوب توحيد الساحل السوري من الشمال حتى مدينة صور الذي سيؤول إلى السيادة المباشرة الفرنسية . فإزاء هذا

التباين العميق حول قضية مدينة وميناء طرابلس والأقضية التابعة لها اتفق الطرفان على أن تبقى هذه المشكلة معلقة إلى أن يتم مستقبلاً اتفاق ما بين الجانب الفرنسي والجانب العربي (أو الشريف حسين) لإيجاد منفذ إلى البحر يراعي المصالح المشتركة الفرنسية والعربية .

أما في الحالة الثانية : حول تحديد مدى اتساع النفوذ الفرنسي في مناطق السيادة الشكلية العربية فقد أبدى المفاوض البيطاني تساعماً كبيراً في تنازلاته حيث أن الحدود الجنوبية لم تقتصر كما في المشروع القديم على نقطة البداية من حمص حتى دير الزور إنما من خط يبدأ جنوبي مدينة صور فيصل إلى بحيرة طبريا ومنها شرقاً إلى أن يصل إلى نهر الفرات على مستوى الودي Wardi جنوبي دير الزور . وبعد نقاش جدي قبل Sykes بضم منطقة جبل الدروز وسهوله الخصبية إلى الدولة العربية التابعة للنفوذ الفرنسي أولاً في أن تصبح هذه المنطقة مع سكانها مركز دعم فرنسي ومقاومة ضد الحكم العربي . إن نص التقرير واضح فاضح بهذا الشأن : *Outre la richesse agricole de ce canton les populations qui le peuplent sont assez importantes et leur pays pourrait éventuellement devenir dans certaines circonstances un appui pour notre action contre le possesseur de la Syrie...*

أما منطقة شرقي دير الزور فقد بقيت في الماضي دراستها محفوظة أما الآن فقد أبدى Sykes تساعماً كبيراً يدعو للحمشة إذ عرض استعداده لتوسيع منطقة النفوذ الفرنسية إلى الموصل والحدود إلى مجرى الزاب الكبير ماعدا منطقة كركوك . وبعد مناقشة طويلة تم الاتفاق على أن تصل الحدود الفرنسية إلى مجرى الزاب الصغير تبقى آبار بترول Shergat ضمن الحصّة الفرنسية . إلا أن المفاوض البيطاني أصر على أن تقبل الحكومة الفرنسية بمد نفوذها إلى المنطقة النسطورية *région nestorienne* الواقعة شمالي شرقي نهر دجلة إلى حدود فارس (إيران) ، كي لا تتصل حدود المناطق البيطانية مباشرة بالتصاقها مع الحدود الروسية فتأمن خطر عدوان روسي مباشر عليها . ولألا فسوف يتوجب على بريطانيا أن ترسم لنفسها حدوداً طبيعية بعيدة عن الحدود الروسية هي بالطبع مناطق الموصل التي ستبقى ضمن مناطق نفوذها الخاصة . بعد الموافقة على هذا العرض البيطاني تقدم Sykes أيضاً بشرطين هما بمثابة تحفظات سابقة :

(1) تدبير تصالحي بين الدولتين يضمن لبريطانيا كل ما من شأنه أن يمنع تلفق مياه دجلة والفرات إلى جنوبي البلاد .

(2) نظام تجاري خاص لصالح بريطانيا في الإسكندرون وإنشاء خط حديدي يبنى بعد الاتفاق بين الدولتين فيؤمن للمواصلات بين بغداد والبحر الأبيض المتوسط .

وقد قبل F.G.Picot أن يعرض هذين الشرطين على حكومته ، لا سيما وأنه كان على علم يقين باهتمام بريطانيا بتأمين امتلاك ميناء على الساحل السوري مع إنشاء خط حديدي يربطه مع بغداد — والكل كان يطمح بالحصول على ميناء الإسكندرون — فحسم النقاش بعد مشادة شديدة إذ عرض Sykes للمتشددين من مختلف الوزارات بديلاً هو ميناء حيفا . وقد اطمأنوا إلى هذا الحل البديل رغم اعتراض Picot وتقديمه بديلاً آخر هو مدينة غزة . وما زاد الطين بلة خلال النقاش طرح نظيره البريطاني ولو عَرَضاً قضية مصير فلسطين السياسي باستثناء الأماكن المقدسة ، إذ طلب Sykes أن تستأثر حكومته بالتنفيذ على هذه المنطقة . فحاشياً للبت في قضية مصير فلسطين قبل المفاوضات الفرنسية بالتنازل عن ميناء حيفا مع خليج عكا شرط أن تبقى منطقة فلسطين تابعة لإشراف دولي ، فتمتد حدود هذه المنطقة الفلسطينية من الساحل السوري عند نقطة تبعد 15 ميلاً شمالي حيفا فتسلك خطاً إلى الشرق حتى جنوبي بحيرة طبريا ثم تنعرج مع نهر الأردن إلى البحر الميت ثم غرباً إلى غزة . فعندما نتكلم عن الإشراف الدولي نعني في الواقع وتبعاً لنص التقرير أن منطقة فلسطين هذه ستبقى منطقة محايدة *neutrale* أي خارجة عن دائرة مناطق النفوذ الاستعماري لدولة ما فتشرف على إدارتها هيئة دولية أو مجلس إداري مؤلف من أعضاء يمثلون حكومات فرنسا وبريطانيا وروسيا وإيطاليا والجماعات المسلمة أو الأمة الإسلامية *La Palestine neutralisée sous le contrôle d'une administration internationale* comprenant les représentants de la France et des musulmans) تؤمن لذاتها عبر هذه المنطقة المحايدة أي عبر فلسطين هذه ممراً لبناء خط حديدي على نفقتها الخاصة قصد نقل جيوشها وفق ما يناسبها (*transporter ses troupes quand il lui conviendrait*) فقد رضي Sykes بهذا الحل بعد أن أخذ رأي مختلف الإدارات المعنية على أن يعرض زميله الفرنسي هذه القضية أي قضية ميناء حيفا ومستقبل فلسطين على حكومته .

فختاماً لهذه المباحثات وضع الجانبان خريطة جسدت الاقتراحات كما وضعها صيغة مشتركة أوجزت أهم ما نقّش من أفكار وما توصلوا إليه من مقترحات على أن تعقد جلسة ختامية في مبنى وزارة الخارجية البريطانية لوضع الصيغة النهائية بعد أن تكون الحكومة الفرنسية قد انتهت من بحثها ودراساتها .

ففي تقرير أولي لمباحثاته يؤكد F.O.Picot أن النتائج كانت جد مرضية . فهي إذا ما برزت إلى حيز الوجود ستتيح إيجاد فرص للعمل في المشرق العربي . أي ستؤمن تعزيز النفوذ الفرنسي ونشر اللغة بحيث تستطيع دولة فرنسا أن ترسخ أقدامها لمدة طويلة وقد تكون نهائية . فيقترح إذاً أن تسارع الحكومة إلى إعلان قبولها سيما وأن الطرف البريطاني حريص هو أيضاً على بلوغ الهدف ذاته فيستنى له متابعة المفاوضات مع الجانب العربي . فما من أحد يستطيع التكهن بالمستقبل وما سينطوي عليه من مفاجآت قد تتعارض ومصالح الحلف أو تمنع العمل المشترك . فلا بد إذاً من الاستجابة السريعة للظروف المواتية الراهنة . وكل تقاعس قد يُعدّ موقفاً سلبياً لما فيه من التغاضي ومن عدم التبصر . وقد لا تموّض ظروف المستقبل المغامم المكتسبة اليوم . ففي هذا التحذير دعوة ملحة إلى العمل .

2- المذكرة المشتركة الموقعة من قبل المفاوضين Sykes, Picot بتاريخ 4 ك1916 :

لخصت هذه المذكرة بمجمل عناصر المشكلة السورية والعربية حسب منظور الدولتين . فاحتوت على أهم تطلعات الأطراف المعنية كما سعت إلى التوفيق بين المطامع الخاصة . وعلى ضوء هذه الاعتبارات صيغت اقتراحات لحلول وسط . فهي جميعها توضح ما لهذه المساومة الاستعمارية من أبعاد جيواستراتيجية جليلة المعالم .

I- ملاحظات تمهيدية . مطالب الأطراف المعنية . بغية التنسيق بينها

(A) **المطلب الفرنسي :** يتفرع في الأمور التالية : إيجاد بديل يعوض الأضرار وخسارة النفوذ الناجمة عن انهيار وعن اقتسام الدولة العثمانية — تأمين المكانة التاريخية المكتسبة في سورية — ضمان الظروف لتحقيق الطموحات الاقتصادية .

(B) **المطلب العربي :** الاعتراف بالهوية القومية — حماية العرق (race) أو الأمة من الطغيان الأجنبي (أو التركي) — تهيئة الظروف المواتية لاسترداد المكانة والعمل في مضمار التقدم الحضاري العالمي .

(C) **المطلب البريطاني :** صيانة الوضع الراهن القائم في الخليج (الفارسي) — تهيئة الفرص لتنمية جنوبي بلاد ما بين النهرين — تأمين طرق المواصلات البرية التجارية والعسكرية ما بين الخليج (الفارسي) والبحر الأبيض المتوسط — تأمين منطقة نفوذ كافية لإنشاء مؤسسات صحية ملائمة وأماكن جبلية صالحة للاصطياف للعاملين في مشاريع الري في بلاد ما بين النهرين بما فيها العناصر البشرية المحلية الكافية والمؤهلة للاضطلاع بالمهام الإدارية — الحصول على تسهيلات تجارية في المناطق المتنازع عليها .

(D) **أغبراً** تتسبب جميع هذه المطالب السابقة مع طموحات الجماعات الدينية العقائدية (أو الضميرية) أعني المسيحيين والمسلمين والموسويين (Isradites) فيما يتعلق بالوضع الخاص لمدينة بيت المقدس والأماكن المقدسة القريبة منها .

III- **ضرورة التحلّي بروح قوطيقية** للبلوغ إلى تسوية مرضية تحقق التنسيق والانسجام بين المطالب المختلفة .

(A) **الرهانات الفرنسية :** للأمة الفرنسية مصالح رئيسية هي التالية :

- 1- يُنظر إلى الفرنسيين منذ العهد البعيدة أنهم أنصار الديانة المسيحية الكاثوليكية والمندافون عن حقوق المتنمين إلى الكتلكة في الإمبراطورية العثمانية على وجه العموم والمندافون عن الموارنة في لبنان بنوع أخص إثر الحملة الفرنسية عام 1860
- 2- لقد قامت فرنسا بدور بارز في تنمية الثقافة بين المسيحيين والعرب المسلمين على حدٍ سواء في المهادد التعليمية خلال القرن الأخير ولا سيما في ولايات حلب والموصل وبيروت ودمشق .

3- فاعتاداً على هذه العوامل السابقة تطور الرأي العام الفرنسي إلى حد أنه يتطلع بقوة إلى حركة التوسع الفرنسي في سورية وفلسطين . وقد دعم هذه الحركة التوسعية في الرأي العام انتشار شبكة الخطوط الحديدية (الفرنسية) في سورية بما زاد من أهمية هذه العوامل ومن قوة الرأي العام كمنصر داعم لتطلعات فرنسا حيال المجال السوري لا بل وحيال مناطق أخرى من المشرق نظراً لمشاركة رأس المال الفرنسي في مشروع خط بغداد الحديدي ونظراً لبندو القرض المالي الفرنسي العثماني لعام 1914 .

4- فاعتاداً على ما تقدم من الحيشيات فإن الحكومة الفرنسية تعتبر نفسها على حق في الظروف الراهنة في سعيها إلى هيمنة تجارية وسياسية في منطقة تمتد جنوباً ضمن خط

يربط العرش إلى قصر ايشرين Ksar - Y - Shrin وأخيراً من خط يبدأ من القمة الوسطية من سلاسل طوروس بالقرب من رأس Anamour وينتهي شرقاً بالقرب من Khosbet .

(B) الرغبات العربية :

- 1- رغم انقسامهم في الأمور الدينية والجمركية (٩) وفي العادات الاجتماعية والحواجز الطبيعية الجغرافية فإن مجموع الشعوب في شبه الجزيرة العربية والشعوب الناطقة بالضاد في الأقاليم الآسيوية للدولة العثمانية تشهد برغبتها الملحة بالوحدة .
- 2- يعترف أقطاب هذه الحركة أنه يتعذر إقامة دولة عربية مركزية لأنها لا تتسجم مع طبيعة العقيدة الوطنية العربية *avec le génie national arabe* ولأنها تستحيل مع مقتضيات المالية والإدارة— إلا أنهم يرون أن اتحاداً كونفيدرالياً من دول تتكلم اللغة العربية قد ينشأ إذا ما ضمنوا حماية فاعلة ضد السيطرة العثمانية الأتكانية . ومثل هذا الاتحاد الفيدرالي ينسجم مع رغبتهم في حرية العرق ويطابق عاداتهم السياسية الطبيعية *leurs habitudes politiques actuelles, le désir de liberté de leur race* .
- 3- وتتمثل الرؤية المثالية عند أقطاب هذه الحركة في إقامة اتحاد كونفيدرالي لدول في ظل إدارة أمر عربي يشمل على وجه التقريب شبه الجزيرة العربية والولايات العثمانية هي البصرة وبغداد والقدس ودمشق وحلب والموصل وأضنة وديار بكر والساحل تحت حماية فرنسا وبريطانيا العظمى . وعلى هذه الدولة أن تتعهد باختيار هيئة المستشارين الإداريين من رعايا الدولتين أصحاب الحماية وتمنحهما تسهيلات خاصة فيما يتعلق بالتعهدات (المشاريع الكبرى) والتنمية الصناعية .

(C) الرغبات البريطانية :

لقد حددت هذه الرغبات مع أسبابها وأهدافها في فقرة الملاحظات التمهيدية .
يكفي هنا القول أن الحل المثالي في منظور بريطانية يتمثل في إنشاء رقابة إدارية وفي الأفضلية للمشايخ التي ستقام في منطقة يرسمها خط حدود يبدأ من عكا ويصل إلى تدمر ثم إلى رأس العين فيلإلى جزيرة عمر Djeziret Omar ثم زاخو فأمدابا فرواندوز Ruwanduz علاوة على امتلاك الإسكندرون وأراضي داخلية كافية لربط البحر الأبيض المتوسط بوادي الفرات مع الحقوق في تشييد خط حديدي يربط بغداد بالإسكندرون . كما تتمتع بريطانيا بحق الفيتو Veto ضد مشاريع الري الرامية إلى تحويل المياه من جنوبي بلاد ما بين النهرين *détourner l'eau de la basse Mésopotamie* .

(D) المصالح الدينية الدولية intérêts religieux internationaux

يجب مراعاة المبادئ التالية فيما يتعلق بالقدس والأماكن المقدسة :

- 1- يحظى الرهبان اللاتين والأرثوذكس بالحقوق نفسها في فلسطين .
- 2- يعنى أعضاء الطائفة الإسرائيلية membres de la communauté israélite في العالم كله باهتمام يتعلق بالضمير والمحافظة لمستقبل هذا البلد .
intérêt de conscience et de
sentiment à l'avenir de ce Pays
- 3- يمثل جامع عمر بعد مكة المكرمة المكان الأعلى قداسة والأكبر جلالاً في الإسلام .
ولذا فالحل الوحيد هو في وضع هذا الجامع تحت رقابة المسلمين المطلقة كما يقتضي أن يحصل رئيس الاتحاد الكونفيدرالي العربي على مقام متساو مع بقية أعضاء هيئة إدارة فلسطين .
Une part égale dans l'administration de la Palestine

III- الحلول المقترحة . الخطوط العامة للاتفاق المقترح هي التالية :

(A) فيما يتعلق بالعرب : استعداد فرنسا وبريطانيا للاعتراف بما تقدم ولحماية اتحاد كونفيدرالي لدول عربية في المناطق A,B تقام تحت سلطة عليا لرئيس عربي :
Une confédération d'Etats arabes sous la suzeraineté d'un chef arabe
فرنسا في المنطقة A وبريطانيا في المنطقة B على الأفضلية في حقوق التصهيدات والقروض المحلية .
Priorité dans les droits d'entreprise et dans les emprunts locaux

تزود كل من فرنسا في المنطقة A وبريطانيا في المنطقة B وحدهما الهيئة بالمستشارين والموظفين الأجانب عند طلب الاتحاد الكونفيدرالي العربي .

(B) سوف تتمتع كل من فرنسا في المنطقة الزرقاء وبريطانيا في المنطقة الحمراء بحق إقامة ما ترغبانه من إدارة أو رقابة مباشرة أو غير مباشرة .

(C) ستقام في المنطقة السمرراء إدارة دولية تقرر شكلها بعد أخذ رأي روسيا وبعدها (روسيا) : رأي إيطاليا ويمثل الإسلام .

(D) تمنح بريطانيا ميناء حيفا وميناء عكا ضمان أو حق كمية من المياه تؤخذ من المنطقة A لمشاريع الري في المنطقة B ، سيصار إلى اتفاق بين فرنسا وبريطانيا فيما يتعلق بوضع الإسكندرون التجاري وتشبيد خط حديدي يربط بغداد بالإسكندرون .

(E) لبريطانيا الحق في بناء وإدارة ملكية خط حديدي يربط حيفا أو عكا بالمنطقة B. ولها الحق الدائم بنقل جيوشها على هذا الخط في كل وقت.

توقيع فرنسوا جورج بيكو ومارك سايكس في 4 من كانون الثاني 1916.

3- المداورات الأخيرة بين المسؤولين في الحكومتين الفرنسية والبريطانية.

كان رئيس الوزارة الفرنسية Briand يتابع باهتمام سير هذه المباحثات. وقد عرض عليه أهم معالمها السفير Cambon خلال زيارته قصيرة قام بها إلى باريس في أوائل العام 1916، ولم يلبث Briand أن أجابه بتاريخ 5 من كانون الثاني 1916 موضحاً موقف الحكومة من البنود الأساسية التي قد تحتاج إلى بعض التعديلات مع الموافقة المبدئية على أهم النتائج. رأى Briand أنه في مصلحة فرنسا أن يسرع المفاوض في إتمام سير المباحثات لضمان تحقيق ما وصلت إليه من نتائج إيجابية ومرضية خشية أن تتغير الظروف الراهنة. فقد يصرف الشريف حسين النظر عن مفاوضاته مع البريطانيين تحت تأثير أجنبي (يعني به ألماني) كما أن بريطانيا قد ترفض الالتزام بالعقائد إذا تبين لها أن المهدف الذي تبغيه يستحيل تحقيقه (أعني إنشاء إمبراطورية عربية تابعة لنفوذها ومعادية للحلف الأتلي — العثلي) كما أن بريطانيا قد تكفي ببلوغ بعض أهدافها الخاصة بم عزل عن التضامن الفرنسي إذا تعلّر الوصول إلى الأهداف المشتركة الكاملة. ولذا يتوجب على المفاوض الفرنسي أن يسعى جاهداً بغية تأمين التضامن الوثيق بين الحليين في إطار التنازلات المتبادلة. فانطلاقاً من هذه المبادئ الأساسية يعطي الرئيس Briand تعليمات عملية في صيغة دقيقة هي التالية :

- (1) على المفاوض أن يأخذ علماً بما تم الوصول إليه من اعتراف بالحقوق لصالح فرنسا.
- (2) أن يطالب بمزيد من التنازلات وهي كتابة عن تعديلين طفيفين. جنوبي منطقة النفوذ الفرنسية تأمين الحصول على موقع تدمر التي تقع في مخطط السكة الحديدية المتوقع تشييدها بين دمشق والفرات باتجاه Kerkisieh. وعمالي هذه المنطقة تعديل الحدود جنوبي Deraude وإلى جبال طوروس السفلى Anti-Taurus حيث تصبح الحدود الولاية هي حدود لمنطقة النفوذ ذاتها تخاشياً لكل نقاش لاحق حول هذا الموضوع.
- (3) محاولة الحصول على نظام مشترك فرنسي بريطاني في ميناء حيفا وفي خط الحديد الذي سيصل إليها من الداخل (أي عبر فلسطين المحايدة) يتيح للطرفين التمتع بضمانات كاملة على الأبعدة كافة، الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

(4) فيما يتعلق بفلسطين اقترح اقتسامها ثلاث حصص .

الحصة الأولى : تكون لصالح فرنسا وتشمل ناحية السامرة وشمالي فلسطين ما عدا متصرفية القدس . الحصة الثانية تابعة لنظام دولي وتضم متصرفية القدس . أخيراً الحصة الثالثة لصالح بريطانيا تشمل جنوبي فلسطين إلى حدود مصر الدولية في صفة السيادة البريطانية . ويرى Briand في هذه الاقتراحات استجابة لأهم مرامي البعثانيين الذين يريدون إبعاد حلفائهم الفرنسيين عن حدود مصر وخلق منطقة عازلة وحاجزة بينهم وبين الفرنسيين هي الدولة العربية L'Arabie والأماكن المقدسة الإسلامية . فيضمنون بالنتيجة منفذاً طبيعياً للخط الحديدي للنوي ربطه بالبحر الأبيض المتوسط في ظروف تكفل لهم حرية التصرف التام والتسهيلات الاقتصادية المبتغاة . وكان على المفاوض أن يبذل جهده حتى الحد الأقصى لإقناع الطرف البريطاني بالاتراحات الفرنسية حول المجال الفلسطيني شرط ألا تتوقف مسيرة المباحثات الجارية ، فيؤخذ عندئذٍ علماً بالمواقف الراهنة ويُرجع إلى رأي الحكومتين في اتخاذ القرار النهائي الخامس .

قد تابع F.G. Picot مباحثاته في لندن طبقاً للتعليمات الجديدة الصادرة من رئيس الوزارة Briand دون أن يحصل على التعديلات المقترحة إلا فيما يتعلق بالمناطق الدرزية ، لأن مسؤولي الوزارات والإدارات البريطانية المعنية قد أشبعوا هم أيضاً هذه القضايا درساً وأبدوا آرائهم واعتراضاتهم وتوجهيات خاصة ، مما أدى إلى نوع من الفوضى الفكرية نظراً لتباين ولعمق طروحات هذه الجهات المعنية . ويستدل من تقارير للسفير Cambon بتاريخ 20 و 21 و 31 من كانون الثاني 1916 أن هذه الحالة قد عرقلت إلى حد ما سير المباحثات سيما وأن موادها المتشعبة والبالغة الأهمية تتصل بمرامي وبأهداف ذات أبعاد اقتصادية وجيوستراتيجية تشمل مجالات الشرق الأوسط العربي الواسعة الأطراف من الخليج شرقاً والبحر الأحمر ومصر جنوباً إلى البحر الأبيض المتوسط غرباً ذكر في إطارها على سبيل المثال لاحتصر مصر جزيرة قبرص وخليج الإسكندرون وامتداد خط حديد بغداد إلى البصرة فالكويت والمهجنة الفعلية على البحر الأحمر مع جزر فرسان Mes farasan وأخيراً وليس آخراً السيادة على الولايات السورية ومتابعة سير المحادثات مع الشريف حسين .

علاوة على هذه المناقشات الداخلية يتضح من تقرير آخر للسفير Cambon بتاريخ 5 من شباط 1916 إلى Briand أن الجدل حصل أيضاً بين الجانب الفرنسي أي lord Kitchener وبين المسؤولين البريطانيين لا سيما وزير الدفاع بالذات

تركزت نقاط الخلاف الشديد حول المجال السوري التابع للنفوذ الفرنسي حسب الحلول المقترحة في أوائل شهر كانون الثاني 1916 وتحديدًا حول مشروع الخط الحديدي المنوي تشييده بين ميناء حيفا وجنوبي العراق العربي عبر الأراضي السورية التي تمثل منطقة مرور لازمة في النواحي التابعة لجبل الدروز مدعياً أنها أراضٍ صحراوية لا تنحدي نفعاً للمصالح الفرنسية في منطقة نفوذهم الواسعة في سورية. وقد رفض المفاوض الفرنسي أية صيغة للمساومة في هذا المضمار وهو يعلم أن حكومته عازمة على التمسك المطلق بكامل أرجاء هذه المنطقة نظراً لحصب تربتها ولشجاعة سكانها المهودة ولأسباب سياسية أخرى نعرفها من خلال التقارير السابقة. وقد نجح F.G.Picot في مسعاه إذ أخطر رئيس الوفد للمفاوض البيطاني Nicholson أن يعرب عن قبول حكومته بجميع البنود المقترحة أصلاً والمدرجة في المذكرة المشتركة الموقعة من قبل المفاوضين Picot, Sykes بتاريخ 4 كانون الثاني 1916 فيما عدا المقدمة Preamble. إنما استطرد وأضاف إلى مجمل الاتفاق شروطين هما على صلة وثيقة بطبيعة ويمدى التحالف بين الدولتين ألا وهما: قبول الحكومة الروسية المسبق بهذه الاتفاقية الثنائية من جهة ومن جهة ثانية المساهمة العربية الفعلية في العمل العسكري. فاقضى والحالة هذه أن تحاط الحكومة الروسية علماً بمجربات المفاوضات مع التصريح الرسمي على أنها لم تصل بعدُ إلى المرحلة النهائية من القرار الحاسم ومن التوقيع أو الالتزام الدولي. فإذا ما أعربت حكومة القيصر الروسي عن قبولها بالتأجيل المكسبة فيصار بعدئذٍ إلى متابعة سير المباحثات بين بريطانيا والشريف حسين ثم توقيع الاتفاقية الثنائية الفرنسية — البيطانية.

هذه كانت النتيجة التي وصلت إليها المباحثات الثنائية الفرنسية — البيطانية حتى هذا التاريخ أي في 5 من شباط 1916، فقد توضحت خلالها القواعد الأساسية والطموحات والأطماع من حيث أسبابها ومدى اتساعها بين المصالح الثنائية أو المشتركة.

4 نتائج المفاوضات النهائية وصيغتها في شكل اتفاقية ثنائية:

لقد صيغت موادها في شكل عقد بالتراضي يتضمن مدخلاً تمهيدياً استهلالياً وأحد عشر بنداً. فهذا النص يمثل الاتفاق الأولي والأساسي، وهو ما يُعنى به عندما يتطرق الحديث إلى ما يسمى باتفاقات سايكس بيكو. إنما هو في الواقع الجزء الأول من الاتفاقات الكاملة والشاملة أي الاتفاقات الثنائية الأخرى الزرع عقدها مع الحكومة الروسية أي مع الطرف الثالث من التحالف بعد إقناعه في الإقدام على

تشديد نظام مشرق جديد يشمل مصر الولايات العثمانية برمتها إثر اندحار وتلاشي الدولة أو ما بقي من الإمبراطورية العثمانية ، حيث يصار إلى تجزئتها واقتسام تركتها حسب المصالح المشتركة .

أما نص الاتفاقية الثنائية الذي سيعرض على الطرف الروسي فهو — كما نعرف — متعلق بمصر البلاد العربية والأخص منها الولايات السورية وبلاد ما بين النهرين والعراق العربي وعلاوة عليها ما يتعلق ببعض الولايات في الأناضول الأرمنية والكردية تحديداً . ونرى لزماً أن نذكر هذه البنود كما جاءت في المذكرة التي وضعت بين أيدي المسؤولين في الحكومة القيصرية الروسية وكما جاءت هي ذاتها في المذكرة التي وقعها في نهاية المطاف الوزير البيطاني Ed.Grey والسفير الفرنسي P.Cambon في لندن بتاريخ 18 من أيار 1916 .

وإن الحكومتين الفرنسية والبريطانية بعد أن وصلتا إلى القناعة من خلال المعلومات التي حصلتا عليها أن الشعوب العربية *les populations arabes tant dans la Arabique que dans les provinces de l'empire ottoman* سواء في شبه الجزيرة العربية أو في أقاليم الإمبراطورية العثمانية يعارضون بشدة الحكم التركي وأنه بالإمكان حالياً تأسيس دولة عربية أو اتحاد كونفدرالي معاد للحكومة التركية ومؤيد للدول المتحالفة *Puissances de l'Entente* بدلتاً مباحثات وقامت بدراسة بمجمل المشكلة . فمن خلال تبادل وجهات النظر قد اتفقتا على المبادئ (الأسس) التالية التي ترغبان إبلاغها إلى الحكومة الروسية قبل التقدم إلى مرحلة تالية .

المادة الأولى : إن فرنسا وبريطانيا مستعدتان للاعتراف وحماية دولة عربية مستقلة أو اتحاد كونفدرالي من دول عربية في المناطق (A) و (B) المشار إليها في الخريطة المرفقة (طيه) تحت سلطة عليا لأمر عربي *Sous la suzeraineté d'un chef arabe* ، بحيث أن فرنسا في المنطقة (A) وبريطانيا في المنطقة (B) سوف تتمتعان وحدهما بحق الأفضلية (*droit de priorité*) في المشاريع الكبرى والقروض المحلية . كما أن فرنسا في المنطقة (A) وبريطانيا في المنطقة (B) تحصلان على الحق المطلق وحدهما بتقديم المستشارين أو الموظفين الأجانب عند طلب الدولة أو الاتحاد الكونفدرالي لدول عربية .

المادة الثانية : في المنطقة ذات اللون الأزرق يسمح لفرنسا وفي المنطقة ذات اللون الأحمر يسمح كذلك لبريطانيا أن تقيما أي نوع من الإدارة المباشرة أو غير المباشرة

أو أية مراقبة ترغبان بها أو تحسبانها ملائمة بعد تفاهم (اتفاق) après entente مع الدولة أو الاتحاد الكونفدرالي للدول عربية .

المادة الثالثة : في المنطقة ذات اللون الترابي Zone brune تنشأ إدارة دولية يتفق على صيغتها بعد التشاور مع روسيا وبعد الاتفاق مع بقية الحلفاء ومع ممثلي شريف مكة .
المادة الرابعة : تحصل بريطانيا على مينائي حيفا وعكا ، على تأمين كمية معينة من مياه نهر دجلة والفرات في المنطقة (A) لصالح المنطقة (B) . ومن جانبها تتعهد حكومة بريطانيا ألا تبادر أبداً بمفاوضات قصد التخلي عن جزيرة قبرص لصالح دولة ثالثة دون الموافقة المسبقة من الحكومة الفرنسية .

المادة الخامسة : يظل الإسكندرون مرفأً حراً (Port franc) فيما يتعلق بتجارة الإمبراطورية البريطانية ولا يقام تباين في معاملة رسوم الميناء أو فوائد خاصة تمنح للبحرية أو للتجارة البريطانية . وتتمتع بريطانيا بحرية النقل (libre transit) لسلعها في مرفأ الإسكندرون وفي الخط الحديدي عبر المنطقة ذات اللون الأزرق مهما كان اتجاه هذه السلع سواء إلى المنطقة ذات اللون الأحمر أو إلى المنطقة (B) أو إلى المنطقة (A) ومن هذه المناطق . ولا يقام أي تباين في المعاملة (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) على حساب السلع البريطانية في أي خط من الخطوط الحديدية أو على حساب السلع أو السفن البريطانية في أي مرفأ يخدم هذه المناطق المشار إليها . وتعاد هذه المادة في جميع تفاصيلها لصالح فرنسا في مرفأ حيفا ...

المادة السادسة : لا يعاد إلى تمديد خط حديد بغداد في المنطقة (A) جنوباً أبعد من الموصل وفي المنطقة (B) شمالاً أبعد من السمرام Sammara إلى أن يتم تشييد الخط الحديدي الذي سيربط بغداد وحلب عبر وادي الفرات وبمساهمة الحكومتين .

ملاحظة : السبب في هذه المادة هو الرغبة في منح إكمال وإدارة خط حديد بغداد الألماني .

المادة السابعة : يحق لبريطانيا وحدها تشييد وإدارة وامتلاك خط حديدي يربط حيفا بالمنطقة (B) مع التمتع بحق أبدي (droit perpétuel) في نقل جيوشها (بواسطة) .
المادة الثامنة : ستبقى التعرفة الجمركية على حالتها لمدة 20 عاماً في مدى جميع المناطق ذات اللون الأزرق والأحمر والمشار إليها بالحرفين (A) و (B) . فلا تزداد قيمة الحقوق أو تبدل الرسوم القيمة (droit ad valorem) إلا بعد الرضا المتبادل (بين الدولتين) .

المادة التاسعة: يتم الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والفرنسية باعتبارهما حاميتين للدولة العربية *protecteurs de l'Etat arabe* كيلا يمتلكا أو يقبلا أن دولة ثالثة تمتلك أقاليم في شبه الجزيرة العربية أو تنشئ قاعدة بحرية في الجزء الواقع على الساحل الشرقي من البحر الأحمر ، فهذا لا يمنع أي تعديل في حدود عدن وفق ما تقتضيه الضرورة على أثر عدوان الأتراك الحديث العهد .

المادة العاشرة: تستمر المفاوضات مع العرب (les Arabes) فيما يتعلق برسم حدود الدولة أو الاتحاد الكونفدرالي لدول عربية بالطرق المتبعة سابقاً باسم الدولتين .
المادة الحادية عشرة: من المتفق عليه أن الحكومتين ستنتظرن في الإجراءات من أجل مراقبة استيراد الأسلحة في الأراضي العربية .

يجدر التنبيه إلى أن هذه المادة الأخوية (الحادية عشرة) قد أجمعت (ألفت) في نص الاتفاق النهائي الذي وقع بين ممثلي الحكومتين في 18 أيار 1916 بدون تعديل في الترقيم إذ أضيفت مادة جديدة (رقم 9) فيما يخص المنطقة الفرنسية ذات اللون الأزرق أو الساحلية ، هذا نصها :

« من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لن تباشر في أي وقت بأية مفاوضات للتخلي عن حقوقها وتسليم حقوقها في المنطقة ذات اللون الأزرق لأية دولة ثالثة سوى الدولة العربية أو الاتحاد الكونفدرالي لدول عربية دون الموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية التي تعطي بدورها الضمانة ذاتها للحكومة الفرنسية فيما يتعلق بالبحر الأحمر » .

تلك هي البنود التي سوف تنظم العلاقات الثنائية الفرنسية — البريطانية في المشرق العربي في حال فصله عن الدولة العثمانية الآيلة إلى الانهيار والتلاشي حسب المنظور الاستعماري وتلك هي أيضاً الأطروحة السياسية التي سيحاول المفاوضان سايكس Sykes وبيكو Picot إقناع الحكومة القيصرية الروسية بالأخذ بمضمونها وبالالتعهد بها في إطار التحالف الجيواستراتيجي القائم بين الدول الثلاث . وكان من البديهي أن هذا الحليف الروسي سوف يقبل بها على أن يطالب هو أيضاً بتحقيق طموحاته التقليدية في هذا المجال العثماني المتنازع عليه في جميع أرجائه ومواقعه كما حصل في الماضي البعيد والقريب ولا سيما في أوائل عام 1915 عندما بدأت الحملة العسكرية الفرنسية — البريطانية للاستيلاء على مضائق الدردنيل وعلى العاصمة الآستانة . إذ توصل حيلة الحلفاء الثلاثة إلى بلورة مواقفهم ومطامعهم الخاصة إلى تنسيقها حيال الدولة العثمانية .

5- استكمال المفاوضات مع الحكومة الروسية ونتائجها واتفاقات ثنائية أخرى روسية — فرنسية وروسية — بريطانية :

والآن ومع تطور الظروف السياسية والعسكرية ومع استئناف المبادرة الفرنسية — البريطانية حول مصير الدولة العثمانية تبقى الحكومة الروسية على مواقفها ومطامعها السابقة والثابتة عندما يصل المفاوضات إلى St. Petersburg ويعرضان على الوزير Sazonoff مشروع ومواد التقسيم والاقتسام ، فإنه إذ يرضى بهذه التسوية الجديدة فيما يتعلق بالولايات العربية يفرض بالمقابل الشروط الخاصة والمعروفة وهي الهيمنة أو الاستيلاء على ولايات أخرى في بر الأناضول لا سيما الأرمنية منها وعلى منطقة المضائق أو الدردنيل وعلى العاصمة الأستانة مركز الدولة ومفتاح البحر الأسود . وقد عبرت الحكومة الروسية عن وجهة نظرها هذه في مذكرة بتاريخ 17/4 من آذار 1916 هي بمثابة الإعلان المبدئي عن مواقفها المشروطة لما جاء في « مشروع » الاتفاق الثنائي الفرنسي — البريطاني فيما يخص « مختلف مناطق آسيا الصغرى والبلاد العربية » كما جاء في هذه المذكرة الروسية حرفياً : « Le Projet anglo- français concernant l'établissement des différentes zones dans l'Asie mineure et l'Arabie » أما موقف الحكومة المبدئي فإنه يتضمن النقاط التالية :

- 1- إن الحكومة الروسية تبدي استعدادها لإعلان نيتها بالتخلي الكامل عن المنطقة الواقعة جنوبي خط أو حدود تمتد من آماديا — بن عمر — ديار بكر — صوصة — Sousat — مرعش — أضنة وقبول دون صعوبة أي اتفاق يتم بين فرنسا وبريطانيا حول هذه المنطقة .
- 2- إن الحكومة تلح على ضرورة ضم مضائق Portes de Bitlis ومنطقة بحيرة أورميا Urmiah إلى المنطقة الروسية وتقرح بالمقابل التخلي عن إقليم أرمينيا الصغرى الواقع بين سيواس وخرطوم وقيصريّة Césarée — Siwas — Kharput — بقية ضمها إلى المنطقة الفرنسية .
- 3- أما فيما يتعلق بفلسطين فإن الحكومة سوف تقبل بأي مشروع يضمن لكل المؤسسات الأرثوذكسية في الأراضي المقدسة حرية إقامة الشعائر الدينية مع الإبقاء على الحقوق والامتيازات المكتسبة كما أنها سوف لا تبدي أي اعتراض مبدئي على دخول مستوطنين يهود وإقامتهم في فلسطين .

4- وغني عن القول أن قبول الحكومة الروسية بالنقاط السابق ذكرها يبقى خاضعاً لتنفيذ الاتفاق السابق المجهود مع فرنسا وبريطانيا فيما يتعلق بالقسطنطينية والمضائق (الدرنديل) أي ضمها إلى مناطق الهيمنة الروسية .

وفي مذكرة ثانية أرسلتها الحكومة الروسية إلى السفير البريطاني في Petrograd بتاريخ 21/8 آذار يدور البحث حول المادة الثامنة من مشروع الاتفاق الفرنسي — البريطاني فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية ويمدئ التقيد بها فترة عشرين عاماً كما هي الحالة بين الحكومتين ، فإن الحليف الروسي يرفض هذا الإجراء والتقيد به في المناطق التي يطمع بضمها إلى أراضيه وذلك لأحساب اقتصادية وسياسية معاً لا سيما وأن الحكومة الروسية تؤكد عزمها على دمج هذه المناطق العثمانية دمجاً كاملاً وأبدياً بحيث تصبح من صلب للمفاوضات الروسية التابعة للسيادة القومية دون أي نقصٍ أو امتيازات كما كانت عليه الحالة أثناء الحكم العثماني السابق .

وإذا قبل المفاوضات Picot, Sykes هذه الشروط الأساسية الروسية يعاد إلى استكمال الاتفاق الثنائي الفرنسي — البريطاني الأولي بحيث تتسع عملية تقسيم واقتسام أهم الأقاليم العثمانية مع الحليف الثالث وهو الروسي . وإلى هنا تصل الأدوار التي قام بها المفاوضات . وهي أدوار غاية في الأهمية التاريخية ولذا سميت الاتفاقات التي ستعقد بين ممثلي الحكومات الثلاث الفرنسية والبريطانية . الفرنسية والروسية والبريطانية والروسية باتفاقات سايكس — بيكو ولو أنهما لم يوقعا على هذه الاتفاقات الثنائية المتكاملة .

وقد تم هذا التوقيع على مراحل حسب التدرج أو التسلسل التاريخي التالي :
الاتفاقية الأولى الفرنسية — الروسية بتاريخ 26/13 نيسان 1916 بين وزير الخارجية الروسي Sazonoff والسفير الفرنسي لدى القيصر Palkologue في Petrograd وذلك قبل توقيع الاتفاقية الفرنسية البريطانية كما كان متفقاً عليه أصلاً . وفي مرحلة ثانية يوقع على الاتفاقية الفرنسية البريطانية ما بين 8 و 16 من أيار 1916 بين وزير الخارجية البريطاني Sir Ed- Grey والسفير الفرنسي P. Cambon في لندن وأخيراً وفي مرحلة ثالثة يتم التوقيع على الاتفاقية البريطانية — الروسية بين الوزير البريطاني Sir Ed Grey والسفير الروسي Benckendorff في لندن فيما بين الأول من أيلول و 23 من تشرين الأول 1916 . إن الاتفاقية الثنائية الفرنسية — البريطانية تختلف عن الاتفاقية الثنائية الثانية الفرنسية — الروسية والبريطانية الروسية التي نحن بصدها الآن . فبعد أن تعرفنا على مضمون الاتفاقية الأولى الفرنسية —

البريطانية يجدر بنا أن نطلع على مضمون الاتفاقية الثانية التي عقدت بين الحكومة الروسية وكل من الحكومتين الحاليتين الفرنسية والبريطانية وهي لا تختلف جوهرًا وروحًا في موادها الأساسية لا سيما فيما يتعلق بالمناطق العثمانية التي ستضمها الحكومة الروسية إلى أراضيها ضمًا يدخل في صلب سيادتها المطلقة . أما فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية والمالية فهناك تعبير التحفظات أو الإجراءات الخاصة في الرسائل المتبادلة بين ممثلي الحكومتين البريطانية والروسية نكتفي بالإشارة إليها دون أن نذكر بنودها بالتفصيل .

تشير الرسائل المتبادلة في مقدمتها إلى الاتفاق الثاني الأولي الفرنسي — البريطاني وإلى أهم بنوده المتعلقة بإنشاء دولة عربية أو اتحاد كونفدرالي لدول عربية وتقسيم واقتسام أقاليم سورية ولبليقية وبلاد ما بين النهرين حرفياً *à la création d'un ou d'une confédération d'Etats arabes, ainsi qu'au partage des territoires de la Syrie, la Cilicie et la Mésopotamie* إذ تأخذ الحكومة الروسية علماً بهذا الاتفاق بأنها بدورها تقبل بمواده بناءً على قبول شروطها أي المواد التالية :

- 1- تضم روسيا إلى أراضيها (annexera) مناطق Bitlis, Van, Trébizonde, Erzeroum نقطة من حدود يجرى ومنها واقعة على ساحل البحر الأسود غربي مدينة Trébizonde .
- 2- تُسلم إلى روسيا منطقة الكردستان الواقعة جنوبي Bitlis, Van بين مرش وسيرت Marache Séert ويجرى نهر دجلة وجزيرة ابن عمر وخط قمم الجبال المشرفة على آماديا Amadia ومنطقة Marga Var الروسية فإنها بدورها تعترف لفرنسا بملكية (la Propriété الإقليم du territoire الواقع بين Ala Dagh وقيصية yldiz Dagh, Ank Dagh, Kharput, Eghier, Zara أما حدود الدولة العربية فهي ترسم ابتداءً من منطقة Marga Var وخط قمم الجبال التي تفصل حالياً الأراضي العثمانية والأراضي الفارسية (إيران) . فهذه الحدود الملحن عنها بصفة عامة تبقى مرعية إلى أن يتم إثباتها بالتفصيل من قبل هيئة التحديد في المستقبل .

وكما أشرنا سابقاً فإن ثمة إجراءات خاصة تتعلق بالأمور الاقتصادية والمالية والثقافية لا نرى بداً من ذكرها ولو أنها تمثل بنوداً تابعة لمضمون الاتفاقية الشامل الواقعة بين الحكومة الروسية وكل من الحكومتين الفرنسية والبريطانية على حدة وفي تواريخ مختلفة كما نعلم .

٤- أهمية هذه الاتفاقات في السياق التاريخي الراهن :

الآن وقد أتم المفاوضات سايكس وبيكو عملاً دبلوماسياً ذا أبعاد خطيرة ستطرق إلى معالجة بعض نواحيها في الجزء الأخير من دراستنا . الآن وقد صادق على نتائج هذا العمل المسؤولون في الحكومات الحليفة محتمدين بنوده في صيغة عقود ثنائية دولية أو رسمية لا غبار على صحتها وعلى التزامها يجدر بالمؤرخ أن يدرج هذه الاتفاقات في سياق الظروف الراهنة من حوادث عسكرية ومساعٍ سياسية وقرارات ذات صفة جيواستراتيجية فاعلة . إنها تشكل الإطار العام لحادث بارز لا بل وفريد سيجتنب للحكومات بعد الحرب إقامة نظام جديد وشامل في المشرق العربي على أساس هذه الاتفاقات وتبعاً للرؤية الأنيمالية التي أوحى قواعدها وبزدها والتي ستمهد لتطبيقها : ألا وهي المساواة والتضيق بين المصالح العليا في توازن القوى بين الدول المنتصرة الكبرى يسمو أو يطفى على طموحات ومصالح وحقوق الشعوب الصغرى أو الضعيفة وعلى مصيرها المحكوم عليه بالانصياع والتبعية حتى الانصهار في بوتقة السلطات المشرفة على هذا النظام الإقليمي أو العالمي التي استخدمته واعتمدته وتعمل جاهدة في إثباته وتوطيده طبقاً لأساليب ومناهج وطرق عمل أقرتها التجربة والإرادة الاستعمارية في مناطق أخرى من العالم شاعت الشعوب طوعاً أو أبث قهراً .

على المؤرخ إذاً أن يركز ويشتد على أمر هو بالغ الأهمية للحكم التقديرى (Jugement de valeur) على قيمة هذه الاتفاقات منذ نشأتها وعند تمثيل مبادئها وتنسيقها وعقد صيغتها . لم تكن هذه الاتفاقات إلا مشروعاً أو خياراً مبتكراً لأنقول خيالاً بل بعيداً عن القرائن أو الظروف الراهنة الواقعية عندما نضعها في خضم الأزمات العميقة والمتفاقمة بين المتحاربين على اختلاف الميادين والائتاء التحالفي . ففي الفترة القصيرة المدى التي برزت فيها هذه الاتفاقات إلى حيز الوجود أي ما بين أواخر شهر تشرين الثاني 1915 وأواسط شهر أيار 1916 وهي فترة لا تتجاوز ستة أشهر وهي جد ضيقة في المسار التاريخي جرت أحداث أخرى ذات تأثيرات وانعكاسات أو مضاعفات تذكر في المدى القريب الواضح أو الوسيط المرتقب سواء على الصعيد الدولي أو الأوروبي في مسار العمليات الحربية أو السلمية أو على الصعيد الإقليمي أو المشرقي في مختلف الميادين من العمل أو المساعي الاستراتيجية أو القومية . ستوقف عند بعض هذه العناصر المتشابهة والمتكاملة لاستجلاء إطار الواقع العام حيث يتضح لنا نبوغ المبادرة وتبين لنا قوة الاستشراف السياسي الاستعماري عند أصحاب المبادرة والقرار .

فهل الصمد الدولي أو الأوروبي : تصل الأزمات العسكرية والسياسية إلى أوج تناقضاتها أي إلى طريق مسدود من الآمال والطموحات . وهو وضع يوجب إلى المسؤولين في المعسكرين المتناحرين بفكرة من العقلانية والتبصر تناقض السبيل الذي اتبعوه في عنفوان الماضي والذي أدى إلى هذه الخطة من المجاهبات الدموية التي لا طائل منها . لأنه ما من أمل يرجى بعد سحق العدو وإجباره على الخضوع غير المشروط إلى إرادة السلاح الطاغية .

هذه هي الحالة في الجبهة الغربية خلال المعارك بين الألمان والفرنسيين — فالرغبة ملحة لاحتواء شعور الخيبة في لافاعلية الصراع الدموي ولا سيما في مرحلة مواجهة الخنادق *guerre des tranchées* الرهنة . وهذا الشعور من القنوط يمدو إلى الأخذ باستراتيجية الهجوم الانتحاري ، فكانت المجاهبات للرهيبة حول Verdun والمواقع الألمانية مع ما أهدرته من عتاد وأسلحة أو قوى ودماء بشرية . وقد قدر عدد القتلى بما يزيد عن نصف مليون ناهيك عن عدد الجرحى والمفقودين الذي يزيد عن هذا العدد والتقدير . وبينما يحاول الفرنسيون واليهودانيون تصحيح نظام الاستراتيجية العسكرية بإقامة مجلس أعلى للقيادة المشتركة قصد تنسيق يحاكي التنسيق السياسي والدبلوماسي الذي أدى إلى مباحثات ، ثم إلى اتفاقات سايكس بيكو التي نحن في صندرها يحاول الروس إقامة اتصالات سرية مع الألمان لإنهاء حالة الحرب وتشديد نظام جديد في القارة الأوروبية قوامه المساومة من أجل هدنة فسلام على غرار ما كان يصبو إليه الروس مع العدو الشرقي أي مع الأتراك العثمانيين .

كما كانت الحالة في الجبهة الشرقية في شمالي الأناضول وحول البحر الأسود بعد أن استولت الجيوش الروسية على العاصمة الإقليمية Erzeroum ومن ثم على مدينته Trébizonde .

أما على الصعيد الإقليمي أو المشرقي : فإن الأزمات مستعصية أيضاً توجي بإيجاد مخرج مشرف من مأزق حرب مزمنة قد طال أمدتها وتباعدت الآفاق والآمال في التخلص من أموالها المريعة ومن تبعاتها الطارئة ، وتختلف بين الأطراف المعنية صورة السبل المتوخاة في التعامل معها .

فالبيوطانيون يتبأون للدفاع عن مصر وعن « ممتلكاتهم العربية » بانخاذ خطة استراتيجية الهجوم على بلاد الشام قصد قهر العدو وإحقاقه في عقر ولأياته السوية لكونها

القاعدة المركزية التي منها تتفرع طرق المواصلات إلى الأناضول وإلى الخليج وإلى البحر الأحمر ولكونها مركز الدفاع الأمامي والحيوي للأقاليم العربية الأخرى ومصر خاصة وقطب الحركة الوطنية العربية . فأصبحت هذه الحطة وكأنتها البديل النهائي والحاسم للحملة الفاشلة ضد العاصمة عبر شبه جزيرة Gallipoli وللحملة المتعقبة وشبه الفاشلة ضد بغداد وبلاذ ما بين النهرين الشمالية المتصلة مباشرة بشمال الولايات السورية .

ويعرف البيطانيون كل المعرفة أن القيادة العثمانية تولي هذه الولايات السورية اهتماماً بالغاً على قدر أهميتها الجيوستراتيجية إذ بادر في تلك الفترة عنها أنور باشا إلى زهرة تفتيشية لهذه المناطق السورية بصحبة جمال باشا والي المطلق عليها وعلى الولاية الحجازية التابعة له مدنياً وعسكرياً لأن هذه المناطق السورية — الحجازية العربية تمثل في الرؤية الجيوستراتيجية وحدة لا تتفصل متشابكة المصالح والمصير القومي تحمياً وتكفل أمنها وحدات الجيش العثماني الرابع . وتطلب القيادة العثمانية من الشريف حسين أن يضطلع بواجبه في المساهمة الفاعلة في الحملة العسكرية العتيدة باتجاه مصر لمجابهة الحملة البيطانية . وكانت هذه الجبهة المصرية السورية أقل مناعة من الجبهة العراقية حيث القيادة العثمانية الآتية قد أوقفت إلى حين القوى البيطانية المحاصرة في تل الصبابة وتنبأ لاحتراق المجال الآسيوي الفارسي والأفغاني قصد الاستيلاء على شبه القارة الهندية مصدر ومخزن الخيرات والغروات المادية والبشرية الهائلة للإمبراطورية البيطانية .

ويقف القوميون العرب موقف المترصد الخنجر من طغيان القيادة العثمانية ومن وعود القيادة البيطانية وهم ينوون القيام بعمل ثوري يتناسب مع مقدراتهم وطموحاتهم ، وبينما هم يحشون الإهاب التعسفي والقبضة الحديدية من جهة فهم يأملون العون والدعم المالي والعسكري من جهة أخرى . ففي دمشق يرعى نسيب البكري الحركة القومية بمساندة أعضاء الجمعيات السرية بحضور الأمير فيصل بنجل الشريف حسين باتصال وثيق مع القبائل العربية والقيادات الدرزية بواسطة فوزي الشعلان والكل ينتظر القرص أو الظروف المواتية لتفجير الثورة وإعلان استقلال البلاد نهجاً ينهي شريف مكة الحسين مفاوضاته مع القيادة البيطانية في مصر حيث يقوم الدكتور عبد الرحمن الشهبندر بنور الوسيط مع أركان الجاليات السورية اللبنانية ومع السلطات البيطانية .

ويشاء القدر أن يتزامن تقريباً تاريخ توقيع الاتفاقات التي نحن بصددتها بين الفرنسيين والبيطانيين وبين الفرنسيين والروس وتاريخ القضاء على أقطاب أعيان الحركة القومية في سورية من قبل الطاغية جمال باشا خلال شهر أيار 1916 ولكن هذه المحنة لم

تمثل نهاية المطاف ، إنما بدء مرحلة جديدة للتحرك والبحث القومي . فما لبث الشريف حسين أن اضطلع بمهام قيادة الثورة العربية الكبرى في أوائل شهر حزيران بينما بادرت القيادة العسكرية البريطانية لتجسيد مشروع الحملة العسكرية السورية عبر شبه جزيرة سيناء لتضفي على الاتفاقية السياسية المقودة مع الحليف الفرنسي والمعروفة باسم سايكس — بيكو صيغة الواقع التاريخي وإرادة الجسم النافذ والحتمي .

(3) أبعاد هذه الاتفاقات

ستونخي في هذا الجزء الأخير من الدراسة سبيل الإيجاز وأسلوب الإيماء أو التنويه ومنهج الطرح التركيبي *synthèse* نظراً لسعة وعمق وتشابك لابل تعدد وتعقد العوامل الضارة والقاتلة التي غرستها مواد هذه الاتفاقات في هيكل وبنية البلاد السورية . فقد خسرت هذه بسببها وحدتها الجيوسياسية الطبيعية والتاريخية وفقدت من جراء تطبيقها مقومات هويتها الوطنية الأصلية فتباعد مع الخزق المصطنع والقسري انسجام الاتجاهات السياسية التكهنية للأمة وقاربت مع التقسيم والتبعية المختلفة المناحي الاقتصادية والمناهج الإقليمية والانتماءات الفكرية وأخيراً وليس آخراً توغلت في ثنايا إحدى مناطقها العالية والمقدسة جراثيم الورم الصهيوني مع تبعاته الاستيطانية والتوسعية ومع ترسيخ وتجذير مضاعفات أخطاره الوهابية في مجمل المجال الإقليمي المشرق والعربي معاً .

1) إن أول ما يجب ملاحظته يتعلق بالتسمية المعارف عليها باسم اتفاقات سايكس — بيكو . فهذه التسمية بصيغة الجمع تشمل الاتفاقات الثنائية الثلاث التي حللنا موادها سابقاً . وإذا ما تطرقنا إلى مصر بلاد الشام وإلى بقية الولايات العربية التي سيتناولها التقسيم الاستعماري فالأحرى بنا أن نستعمل صيغة الفرد وتتكلم تحديداً عن اتفاقية سايكس — بيكو . فمصر المشرق العربي منوط أصلاً وفعلاً بالمساومة الثنائية الفرنسية — البريطانية . أما الحليف الروسي فلا يمه في هذا المجال سوى أمر المؤسسات الدينية الأرثوذكسية في المنطقة الجنوبية السورية أي في فلسطين ذات النظام الحيايدي التابع لإدارة دولية . وإذا ما جاء حيناً ذكر للشعور الديني للطائفة أو الجماعة الإسرائيلية *Communauté israélite* أو لظاهرة الاستيطان اليهودي *aucune objection de principe contre l'accès des colons israéliëtes dans le pays* فإن الأمر لا يمثل عنصراً ذا اعتبار فيما تعهدته الحكومتان الفرنسية والبريطانية في الاتفاق الثنائي الخاص المعروف باتفاقية سايكس — بيكو أو اعتمدته الحكومة الروسية في شروطها الأساسية

لقبول بنود المساومة الأولى أو الأصلية القائمة بين حلفائها . وما وعد بلفور 2-3 من تشرين الثاني 1917 سوى أحد التعديلات الأساسية التي طرأت على الاتفاقية أو الاتفاقات المنسوبة إلى مايكس — ييكو بعد أن تخلت الحكومة السوفيتية عن اتفاقيتي الحكومة القيصرية السابقة وبعد أن تنازل كليمنصو عن طموحات فرنسا في مناطق الكردستان ولا سيما الموصل وفي فلسطين للنظام الدولي في 4 كانون الأول 1918 المحاميد وبعد أن أقر مؤتمر سان ريمو 15-16 من نيسان 1920 نظام الانتخاب الثنائي الفرنسي — البهطاني في الأقاليم المسماة رسمياً سورية وبلاد ما بين النهرين — *Mésopotamie* وفلسطين وأخيراً بعد تثبيت هذا النظام المشرقي رسمياً ودولياً من قبل عصبة الأمم بتاريخ 24 من تموز 1922 على أن تطبق أحكام صكوك الانتخاب بتاريخ 29 من أيلول 1923 فجميع هذه التعديلات تعدّ بمثابة اتفاقات لاحقة متممة للاتفاقات الأولى المعروفة باتفاقات مايكس — ييكو وقد تمت كلها في إطار التوسع الاستعماري وضمن منهج التسوية أم المساومة بين المصالح الاستعمارية العليا .

(2) ولذا فإن هذه الاتفاقات تتصل اتصالاً وثيقاً بل مباشرًا بالفكر السياسي الأبهائي وبممارسة الإيديولوجية التوسعية التي اتسمت بها الرأسمالية الأوروبية (أو العالمية) والتي مثلت إحدى الأسباب الرئيسة لاندلاع الحرب بين معسكري الدول الكبرى الطامعة في الهيمنة على مصادر الثروات والمواد الأولية الأساسية وفي الاستيلاء على مناطق واسعة لأهدافها المتكاملة السياسية والاستراتيجية والثقافية وما دُعي بالإنسانية . وهي الأهداف ذاتها التي اتضحت لنا في عملية تقسيم ما بقي من الدولة العثمانية إثر انهيارها وانحلالها وعملية انقسام التركة العربية ولا سيما الولايات السورية منها . أما النظام المشرقي العربي الجديد في التحرر والاستقلال والسيادة الذي حلم في تأسيسه الشريف حسين نيابة عن رواد وقادة الحركة الوطنية القومية — ومعظمهم من السوريين — فإنه لم يمثل في منظور وبممارسة المسؤولين في حكومتي بهلانيا وفرنسا سوى مطلب مثالي وهامشي بعيد كل البعد عن مستلزمات وقطاعات التوسع في مسار التاريخ الأوروبي وهو مطلب يتعارض مع طبيعته وراميه ومدى اتساعه مع مساعدهم الخاص الشوفيني ومع مصالحهم الأبهائية . فالبديل للحكم العثماني المنهار هو حكمهم مع السلطة والهيمنة والاستيلاء لأنهم على زعمهم هم وحدهم أصحاب الحق في الوراثة الشرعية دون العرب من السوريين أو غيرهم من سكان الأقاليم الأصليين ولا معنى لحق تقرير المصير إن لم يدعم بالقوة الفاعلة والتاجزة . وإذا ما سمح لأحد بالمطالبة بحق ما من التركة

العناية فلا يستقيم له الأمر إلا في الإطار المتاح وضمن المكانة المهيأة له وهي الخضوع والانتثال والتبعية في مناطق النفوذ الأجنبي المعروفة ببلاد الانتداب وهو تعبير جديد لواقع قديم هو نظام المحميات Protectorats .

3) أما الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين والمندوب السامي البيطاني في مصر مكماهون فهي خير دليل على صحة هذه الرؤية للواقع الألم . فهي تبدو عند مراجعة نصوصها وإدراج حدثها في ظروفها التاريخية الراهنة من أحداث عسكرية ومباحثات سياسية على الصعيد الدولي وكأنها مداعبات لفظية أو تمارين خيالية عارية من الجدية وخالية من صفاء النية وسن الالتزام لا بل من المصلداقية في العمل فيما تدونه من أخذ ورد وتبدل في الرأي وتنازلات سريعة هي كلها مواقف لا تتم عن روح سليمة من المسؤولية والخلوص والمقاطعة في الحفاظ على التراث القومي في جميع مجالاته : من تربة الأجداد ومن شعور وطني ومن شهادة وغيرة وفان لا تقبل الجندال فيما يمس مقومات الحركة الوطنية والقومية الأساسية . فهذه الرسائل تذكرنا بأغاني الشيطان الناعمة بإغراماتها الخادعة المسولة العذبة الجلودى . وخير من عرف أساليب هذه اللعبة الدبلوماسية من حلفاء البيطانيين القدامى هم المنافسون الفرنسيون الذين ابتكروا تعبيراً معهوداً في تاريخ التعامل بين الدول فأطلقوا على بريطانيا التسمية التي تنطبق على واقع هذه المراسلات : بريطانيا الماكرة La Perfide Albion . وإذا كان الخداع والمكر واقعاً وتماماً من سمات البيطانيين كان الجهل أو التعمامي أو التقاضي من قبل الحسين وأتباعه الهاشميين علة أو ضعفاً أو تجاهلاً وجميعها لا تختفر . وما من أحد يطمئن إلى هذه الملاحظات في الوعود الواهية سوى من يرضى بالأوهام والقشور دون اللب والجهر . وقد رأينا إلى أي حد من المساومة وصلت المفاوضات بين الحلفاء ، هذه المفاوضات لم تثبت معاملها إلا بعد التوقيع للملزم . أما الشريف الهاشمي فاكتفى بالوعود على غموضها دون العقود المحتوية على غير النحو الذي سار عليه مناولته أمر نجد الوهابي الذي أصرّ في الظروف الراهنة ذاتها على إثبات وتوطيد أسس تعامله مع ممثل الحكومة البيطانية بشكل تعاقدى اتسم بصراحة النقاش وبوضوح الرؤية وبجزم الإرادة .

فكانت النتيجة الحتمية الأجممة متجسدة فيما آلت إليه من أوهام وخيبة أمل تطلعات رواد الحركة الوطنية والقومية العربية فيما يخص الدولة العربية الكبرى المنشودة وفيما يعقل بوحلة واستقلال بلاد سورية وقد عطّل الشرف حسين سير أحد تيارات

التاريخ الجامعة باستخفافه أو بجهله في التعامل الرصين والمسؤول. لأن التعامل بين الدول سنناً وتبعاً على من تحمل أعباء الحكم أن يسر بموجبها خسر الأمة ولنجاح القضية العربية الكبرى. أما الثورة التي ادعى الحسين أنها الكبرى وأنها السبيل إلى التحرر والاستقلال فقد أصبحت أليتها شبيهة بمحصان طروادة Cheval de Troie الذي مكّن المستعمرين البهطائيين والفرنسيين من غزو بلاد الشام ومن فرض حكمهم القهري العسكري في مناطق الحكم المباشر أو في مناطق التنفيذ المطلق المنفق عليها في اتفاقيات سايكس-بيكو. ولا تزال حتى اليوم تعاني من شر عملية البلقنة هذه.

4 إن أهم ما حدثت إليه هذه الاتفاقية هو (كما رأينا) نحو الذاتية الوطنية والقومية العربية السورية اسماً وواقعاً متعمداً في صيغتها الطبيعية والتاريخية المعهودة والمتعارف عليها عند الجميع شرقاً وغرباً عند العامة أو عند ذوي المعرفة والاختصاص. فقد تناسى المفادون ثم المفادون هذه الهوية السورية وتباحثوا حول مصير العرب العام وحول إنشاء دولة أو اتحاد دول عربية تابعة للسلطة المباشرة أو للتنفيذ المطلق الفرنسي والبهطالي. فكان القصد من المساومة الاستعمارية تفتيت واقتسام البلاد السورية في إطار نظام مشرقى مستجد يخلق كيانات إدارية صغيرة— ضعيفة هشة البنى ومستكنة لحكم أجنبي ومدعوة في مستقبل غير معين ومحدد في الزمن إلى أن تتحول إلى دويلات مصطنعة تنقصها بسياً مستلزمات ومقومات السيادة الحقيقية من حدود طبيعية أو استراتيجية وجلور تاريخية وتراث أصيل ورياط قومي متين.

أجل سوف تدعي بعض الفئات الدائرة في فلك التبعية الاستعمارية الفرنسية في لبنان والبهطانية في فلسطين وأغراض واضحة راهنة— أنها تتمتع بحقوق تاريخية مكتسبة تخولها بالمطالبة بحكم ذاتي أو بدولة خاصة بها تصون في حدود ثابتة آمنة مقومات ما تدعيه من هوية متميزة عنصرية كانت أو عرقية أو دينية. ويتضح من الوثائق أن الدول الكبرى تتبنى وتدعم هذه الطموحات علماً وبقيناً منها أن هذه الأنظمة الناشئة في ظلها وكنفها سوف تسر في إطار يتيح تأمين المصالح العليا أو الدنيا المشتركة.

ففي المناطق الجنوبية من سورية التابعة للحكم أو للتنفيذ البهطالي تربط الدولة المنتدبة مصر الدواحي الفلسطينية بمصر المطامع الصهيونية السياسية من جهة بينما تخلف في النواحي الداخلية شرقي نهر الأردن إمارة جنيدة لصالح عميلها الهاشمي عبد

الله نجل الحسين أمير أو ملك الحجاز . وكأن بريطانيا العظمى تهد أن تحقق في إطار وحدة سلطتها العليا ولصالح إمبراطوريتها العالمية انسجاماً وتناسقاً وإن أمكن تناغمًا بين الحركتين المتعارضتين حتى التناقض : الصهيونية السياسية والقومية العربية . وفي هذا المرمى حلم طالما دأب نخلة الاستعمار البيطاني — الأمريكي قديماً وحديثاً محاول عبثاً إلى اليوم أن يبرزه إلى حيز الوجود .

يكفي أن ننوه حول هذا الموضوع لخطر إلى ما نته إليه أحد رواد لاهل أنبياء اليقظة السورية والوحدة المشرقية العربية نجيب عزوري قبيل الحرب العالمية الأولى حول الصراع الجيوري والمستمت القام بين حركة النهضة القومية في المشرق العربي السوري ، وبين حركة الصهيونية السياسية في ساحة أو ميدان المجال السوري الواحد غير القابل للتجزئة .

أما في المناطق الوسطى والشمالية من سورية التابعة للحكم أو للتنفيذ الغربي فإن الدولة المتدبة تبتكر صيغة للتجزئة أكثر خطورة وتقداً في نزعتها الخبيثة التهجمية ضد النظام الوجودي الملن رسمياً في المؤتمر السوري العام في 8/7 من آذار 1920 خلال العهد الفيصلي إذ تحدث على خطاهه كيانات مصغرة طامعة في الاستقلال الذاتي *microcosmes d'autonomies étatiques* فاجدعت لهذه الدويلات تسمية مستوحاة من طموحاتها القديمة في سورية المدعوة قبل وخلال الحرب فرنسا المشرقية *La France du Levant* فتصبح في نطاق التسوية الناجمة عن تطبيق اتفاقية سايبكس — بيكو إلى أقصى مداها التقسيمي دول المشرق (الفرنسي) *les Etats du Levant (Français)* وهذه الدول هي تحديداً دولة لبنان الكبير (رغم صغر حجمه ومساحته) ودولة جبل الدروز ودولة العلويين ودولة دمشق ودولة حلب فضلاً عن مناطق أخرى في اللاذقية ، وسنجد الإسكندرون والجزيرة *les territoires de Latakia, d'Alexandrette et du Djézirah* . جميع هذه الدويلات والمناطق تبقى موحدة في وحدة السلطة أو الحكم الفرنسي أي في شخص المفوض السامي وفي هيئة إدارة المصالح المشتركة التابعة مباشرة له . *Direction des intérêts communs* . وكان الحكومة الفرنسية تسعى إلى أن تتمزق وتوحد في آن واحد تتمزق وتفتت الشعوب والأرض أو التربة الواحدة وتوحد ما لا تستطيع تقسيمه وهو ما توحد الله والطبيعة وسياسة المجتمع الواحد عبر التاريخ وتبعاً لتجارب وممارسات الإمبراطوريات الكبرى وحتى العهد العثماني مروراً بالحكم الروماني والبيزنطي والعصر العربي الذهبي .

5) وانطلاقاً من عملية التقسم والاقسام هذه مع محور الذاتية السورية توخى نظام الانتداب الفرنسي — البيطاني الناجم عن مشروع المساومة أي عن اتفاقية سايكس — بيكو توخى القضاء على جوهر المسألة والبحري المشكلة أو المعضلة السورية أو تمهيش أهميتها التاريخية. فلا يبقى للكيان السوري أو للوجود الوحدوي السوري ككل أهمية جيوسياسية أو استراتيجية تذكر بعد، كما كانت القضية السورية في السابق مركزية وغاية في الأهمية في سياق المعضلة المشرقية أو البحري الأروبية — المشرقية حتى انهيار الإمبراطورية العثمانية. وقد ظن أصحاب هذه الاتفاقية المشؤومة أنه مع زوال وحدة سورية القهري أو مع تمهيش أهميتها التاريخية العميقة الجذور قد تبطل في الحاضر وفي المستقبل عوامل ومضاعفات هذه المشكلة السورية على الصعيد الإقليمي أو الدولي، لأن ما استعاض من بديل أو بحري من بدائل للوحدة السورية الطبيعية التي أعلنتها وبدأ بتحقيقها المؤتمر السوري العام في 8/7 آذار 1920 وهي كيانات مصغرة هشة لا تشكل قوة قد يحشها المستعمر المنتدب. وفي الواقع فإنه لم يحسب لها حساباً في البلد كما يتضح من التقارير الموجهة منه إلى عصابة الأمم راعية نظام الانتداب، وقد خيل له وكأن المشكلة السورية المعهودة في خطورتها سابقاً قد اضمحلّت في جوهر طبيعتها الجيوإستراتيجية والجيوإسسية وفي مضاعفاتها. ولم يظن نظام الانتداب إلى أن ما خلقه قسراً ضد إرادة الشعب والأمة الواحدة من حدود مصطنعة ومن إجراءات تصفية لا يركز إلى أسس ثابتة مهما طال أمد التجربة والنتيجة.

وقد اضطرت من جهتها حكومة فرنسا أن تعترف بأخطاء نهجها التقسيمي المتطرف الذي فرضته في بدء عهد الانتداب فأخذت تدريجياً بتوحيد بعض الدويلات التي أنشأتها بمثابة إمارات سورية تابعة لحكم الضباط الإدايين أسوة بمستعمراتها الأفريقية *officiers administrateurs*. مثلت هذه العملية الإصلاحية الأولى مرحلة نقطة التحول الأساسية من مراحل إحياء النزعة الوحدوية السورية. وهذا انتصار مبين للفكر السوري الأصيل المناهض للفكر الاستعماري الفرنسي كما جسّدته إرادة الأمة في المؤتمر السوري العام في 8/7 من آذار 1920 وفي مرحلة أخرى عادت الدولة الفرنسية المنتدبة فأقرت بعد حقبة من الكفاح الوطني المتمر حق الشعب والأمة في تقرير المصير وفي المساهمة الفاعلة في الحكم. فتحدت المعاهدة السورية — الفرنسية عام 1936 التي أبطلت بعض ما سببته أصلاً وتطبيقاً اتفاقية سايكس — بيكو من تفتيت لوحدة البلاد. وأخيراً في مرحلة حاسمة من تكثيف الكفاح الوطني المستمر

على أنواعه الملائمة للظروف الراهنة أُجبر حكم الانتداب الفرنسي على التخلي النهائي عن مهامه الجمهورية في إدارة وتوجيه الدولة السورية الموحدة في بعض أقاليمها كما أرم الرحيل من شطري البلاد التابعة له في تلك الدولة السورية الصغيرة والدولة اللبنانية الكبيرة . كما أرغمت من جهتها بريطانيا العظمى على الرحيل عن فلسطين المصهينة وعلى التكيف مع الإمارة الهاشمية في شرقي الأردن التي اقتطعتها لصالح عميلها عبد الله بن الحسين . وفي كل الحالات تخلف حكم الانتداب القهري الذي فرض على الشعب والأمة في جميع أرجاء البلاد السورية تبعات من التناقضات والصراعات والأزمات لا يشكر عليها لأنها ترجع أصلاً ونيباً إلى ما خلفته اتفاقية سايكس- بيكو من تقطيع غير طبيعي صُمّم ليخدم مصالح الدول الكبرى وحدها بينما يعطل بنیان ما أسسته من كيانات وضعت لإدارات محلية ضيقة وحسب ، وليس كمقومات لدول حديثة ذات منعة وسيادة وقابلية للتطور العالمي السريع والمجدي .

6) فإذا بالمعضلة أو المشكلة السورية الأساسية التي سعى نظام الانتداب باحتوائها أو بتهميشها ، إذا بها تتجدد في جوهرها الثابت وتطرح في امتدادها لا بل وتعمق في تشابك عناصرها مع عدد الدويلات التي نتجت عن التقسيم والاقتسام الاستعماري . وإن مآسي هذه الدويلات المنبثقة من صلب الأرومة السورية الصامدة في قاعدتها دمشق ماثلة للعيان منذ بدء عهد الاستقلال الشكلي السياسي والاقتصادي حتى يومنا . فهي جميعها بدون استثناء العربية منها فضلاً عن الكيان الصهيوني بحاجة إلى دعم خارجي ومستديم من شتى المعونات السخية المالية التقنية والديبلوماسية للاضطلاع بالتزامات الدولة الحديثة من وظائف وإدارية وخدمات تعليمية وأجهزة أمنية . وما يزيد من خطورة هذا الوضع الداخلي تطور العلاقات فيما بينها في إطار وحدة البلاد الجيوسياسية وعلى صعيد المواجهات الدولية أو الجيوستراتيجية ، لأن التنافس والتباين بين هذه الأنظمة القائمة على التربة السورية الواحدة قد سبّب منذ البدء وما زال وعمق جالة التباعد والتنافر لا بل التفاعل ، وهي ظواهر من العلل الخبيثة حتى الورم ، المستوطنة والمتأصلة في تاريخ الدويلات السورية المعاصر . والكُل منا أفراداً وجماعات يتأثر بانعكاسات ومضاعفات هذه الأزمات المتتابعة الملتزمة لطبيعة المعضلات السورية في تشعب المعضلة التاريخية الأساسية . فالتاريخ الحديث والمحن المعاصرة يتلاقيان في تجربتنا الحياتية الراهنة قدامى كنا أو محضرمين أو كباراً أو شباباً يافعين .

يكفي أن نشير في هذا المضمار إلى ما تنطوي عليه عوامل الأزمات اللبنانية منذ تأسيس ماسمي بلبنان الكبير في حدود وصفت «بطبيعية وتاريخية» حتى الفتنة الأهلية الكبرى الأخيرة من ملازمات متعددة الجوانب لاحقت تاريخ هذا البلد السوري الأصيل مهد النهضة العربية الحديثة وأمل نبوغ شعبه المتفتح إلى آفاق العالم الواسعة. ويكفي أن ننوه أيضاً إلى ما يكمن في طياته النظام الهاشمي الأردني من ضعف بنيوي منذ بدء الإمارة الصحراوية وإلى توسع الأطماع الملكية في جميع نواحي المجتمع والإدارة والدولة: من عجز ومن تبعية ومن تغير اتجاهات ظرفية في مهب الريح الدائمة التقلب. وكلها ركائز سطحية لا يركن لها لاستشراف مصر الأمة السورية في امتداد ربوع مناطقها الجنوبية المخاذبة للعدو الرابض في الأراضي الفلسطينية. وهذا ما يدعونا إلى التركيز إلى ما يجسده الكيان الصهيوني الدخيل من مخاطر جسيمة تمثل الامتداد التاريخي وفي الطبيعة التوسعية مخاطر الاستعمار الفرنسي — البريطاني والأبوابية الأميركية وهو صنيعتها جميعاً في تكامل وجودها وأهدافها في المجال السوري والحدوي غير القابل للتجزئة على أنواعها.

(7) فمع تعدد وجوهها المعاصرة بتعدد الدويلات المصطنعة التي انبثقت من الوحدة الجيوسياسية الطبيعية والتاريخية. تمثل المعضلة السورية الجمهورية أساساً وتفرعاً موضوع لغز أو تحدٍ لا مناص ولا مفر منه. فلما من حل فرض هذه الإشكالية ذات الأبعاد الإلهامية والعالمية العميقة الأثر صوى ما أقره التاريخ من تجارب وعبر. ما اعترف بصحته وبضرورته الخالية والواقعية معاً أهل الرأي وأصحاب الحل والعقد ناهيك عن الفئات الوطنية والقومية قبل الحرب الكونية الأولى وبعد انهيار الحكم العثماني. فالجميع يعلم ويعلن أن للبلاد السورية وحدة طبيعية جغرافية وتاريخية أو وحدة جيوسياسية في تعدد وتنوع أقاليمها. فهي متأسكة في تطورها ومتعاضدة في مصيرها متكاملة في نموها وتنميتها. هي في تسميتها المعهودة عند الفرنسيين قبل المساومة الاستعمارية *La Syrie intégrale* أو *La Syrie* وعند البريطانيين أيضاً *La grande Syrie*. وتبعاً للتسمية الصحيحة ولواقعها الاجتماعي والسياسي أعرب المفوض الفرنسي *F.J.Picot* عن قلقه العميق من ضرورة تجزئة سورية *Démembrement de la Syrie* للوصول إلى اتفاق تسوية مع المنافس البريطاني. ومن جانبهم أكد الخبراء البريطانيون ذلك في دراساتهم التاريخية حول المشكلة السورية قبيل المباحثات عن وحدة البلاد السورية، وعن ضرورة حل مناصب لمشكلتها الجيوستراتيجية أي لوجودها عند تلاقي

المطامع والمنازعات الأمميالية مع المطالبة بإيجاد حل حاسم وقطعي هو إقامة انتداب دولة كبرى واحدة يشمل جميع الأقاليم السورية، وستكون بالطبع دولتهم بريطانيا العظمى. وفي اتجاه المنطق ذاته طالب الرئيس ولسون الأميكي خلال مناقشات المعضلة العربية أي معضلة الأقاليم العربية الواجب فصلها عن الدولة العثمانية طالب هو أيضاً في سياق النزعة الوحشية المثلى المتجسدة في برتوكول دمشق لعام 1915 وفي عريضة الأثر فيصل الأكرلى المقدمة إلى مؤتمر باريس 1919 بتوحيد هذه البلاد العربية وتحتها Syria- Mésopotamie- Palestine وبرعايتها في ظل نظام أو انتداب واحد. وهذا ما وصلت إليه أيضاً لجنة التحقيق الأميكية المعروفة باسم King- Crane عام 1920 التي أوصت بالحفاظ على وحدة البلاد السورية مع ضرورة استقلالها وحكمها من قبل الأثر في فصل دون الاحتلال للمشروع الصهيوني في المناطق الجنوبية أو الفلسطينية ومع مراعاة امتيازات جبل لبنان الإدارية. فجميع هذه المفاهيم والتسميات والمواقف الوحشية تنسجم مع الرؤية العربية السورية الأصلية كما تجسدت في نص القرار التاريخي الذي اتخذته وأعلنه رسمياً المؤتمر السوري العام في 8/7 من آذار 1920 بصفته الممثل الشرعي للأمة العربية السورية في مناطق البلاد الثلاث حسب التعبير المعهود آنذاك، أعني بها الداخلية والساحلية والجنوبية الفلسطينية عملياً تماماً ومعلناً بإجماع الرأي استقلال البلاد ووحدةها كما نقرأ حرفياً :

«نحن الآن .. استناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة وبصفتنا الممثلين للأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري عملياً صحيحاً نتكلم بلسانها ونجهر بإرادتها .

فقد أعلننا بإجماع الرأي استقلال بلادنا السورية ومن ضمنها فلسطين بمحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي مع مراعاة جميع آماني اللبنانيين الوطنية المتعلقة بلبنان في حدوده الحاضرة بشرط أن يكون بمجمل عن كل نفوذ أجنبي ورفض مزاعم الصهايين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود وعمل هجرة (هجرة) لهم » .

فلانفرق إذاً في هذا الإعلان التاريخي الجازم من تسمية البلاد في صهرها الطبيعي بسورية أو بالقطر السوري. ونرى أن تسمية : «القطر السوري» هي التسمية الرسمية في وحدتها الطبيعية . فالمساومة الاستعمارية المتمثلة في اتفاقية سايكس — بيكو

قد جزأت هذا القطر وقسمت مناطقه وأقاليمه لصالح الدولتين فرنسا وبريطانيا لصالح بعض أتباعهما من عرب لبنانين أو هاشميين أو دخلاء أجنب أجنبي الصهيونية السياسية . فالقطر السوري يشمل في مفهومه البديهي وفي إعلان المؤتمر السوري العام جميع أقاليم ومناطق البلاد السورية أو بر الشام . أما الدولة أو الجمهورية العربية السورية الراهنة فهي لا تمثل قطعاً هذا القطر السوري في تسميته التاريخية وفي أبعاد حدوده الطبيعية . فما هي إلا أحد أجزائه بعد المساومة الاستعمارية لا بل هي قسم لا غير من حصّة الانتداب الفرنسي .

وما يتدعاه البعض من تسميات كسورية الكبرى Grande Syrie أو سورية الموسعة Greater Syria وما تناقله بعض المصنفات أو ما يتداوله العامة ما هو إلا تعبير عن صورة مشوّقة ومشوّقة للواقع وللأصالة هو تعبير ينم عن منظور خاطيء ومضلل ويدل على مدى الاختراق الفكري الاستعماري في بعض الأوساط العربية والسورية حتى المتفكّرة منها للأصف .

(8) فالقطر السوري هو واحد أصلاً وتاريخاً وشرعاً في تعدد مناطقه . وهو مدعو رغم تفتته الاستعماري إلى الوحدة العضوية ، إلى المطالبة بتحقيقها إلى بحثها وإلى تخطي ما خلقتها اتفاقية سايكس — بيكو من أسباب للأزمات والصراعات والمجاهبات بين أجزائه المتنازعة على شرعية وجودها ويقالها ومطامعها التوسعية . وقد وصلنا إلى حالة من العجز والإعياء وإلى طريق مسدود في السعي لإيجاد حل مُرضٍ للتناقضات المستعصية .

وما نعيشه الآن من اضطراب عميق حافل بممارسات التحدي السافر منذ أزمة ونكبة حرب الخليج وفي إطار مساعي السلام ، فإنه يبدو وكأنه الحقنة الكبرى ونهاية المطاف لما وصلت إليه من شر سياسة المساومة الاستعمارية أي طغيان الدول الاستعمارية الكبرى في التحكم بمصير القطر السوري الواحد والموحد بمزول عن إرادة ممثليه الجماعية لا بل وخلاف هذه الإرادة كما أعلنها والترم بها المؤتمر السوري العام . فمنذئذ إلى الآن ورغم ما انتاب الأمة السورية من انعكاسات في سعيها في ترميم هذه الوحدة فما زال حقها قائماً بتحقيق وحدة قطرها وهو حق مكتسب نهائي لا رجوع فيه . لا بل إن إخفاقنا في الماضي ليزيدنا عزماً في متابعة السعي وفي تهيئة الظروف الملائمة لاسترداد الحق المسلوب . فما فتت الأحزاب والمنظمات تنادي بهذا الواجب وتعمل لهذا المطلب منذ عهد الانتداب إلى اليوم . فطبيعة القطر الواحدة تأبى التجزئة

ولو كانت لصالح بعض الفئات العربية كما أنها تتعارض مع مطامع دخيلة هي مزاعم الصهيونية السياسية في الاستئثار بمصبتها أو بحقوقها الزائف من التركة العثمانية في الأراضي السورية . وهذا الموقف من حقنا القاطع والكامل لا يصدر من منظور مثالي أو طوباوي أو من شوفينية عمياء . فهو ينبع من أصالة طموحات أمتنا في الحفاظ على تربة وتراث أجدادنا ومن حق شعبنا في تقرير مصيره تبعاً لأهداف كفاحه الوطني وعند انبيار الدولة التي حاربها . فمنطق الجدلية التاريخية واستمرارية دينامية الجهاد الوطني والقومي يتطلبان منا هذا الصمود على مستوى الشرعية الدولية ، وإن تجارب التاريخ عند الأمم الواعية لمسؤولياتها الوطنية والقومية سواء في القارة الأوروبية أو في القارات الأخرى لخير دليل على وجوب التمسك والمطالبة بالحق المهضوم إلى أن تتوفر الظروف المواتية لاسترداده .

فلا مجال إذاً اليوم وغداً كما في الماضي للتنازل أو للتفاوض عما صرح به وأقره المؤتمر السوري العام من حق في الوحدة والاستقلال حيال الانحسار الذي فرضته اتفاقات سايكس- بيكو . لأننا ما زلنا نعيش اليوم كما أرادت الأبرياء الفرنسية- البريطانية أن يعيشه آبائهم في إطار التقسيم والاقسام الذي اصطنعته قسراً وعنوة . وهذا الإطار هو ذاته الذي يستشهد بشرعيته المزيفة الدخيل الصهيوني للمطالبة في إقامة دولته العنصرية في التربة السورية الفلسطينية وفي التوسع والامتيطان . والدليل هو ما صرح به علناً إسحاق شامير في مدريد في خطابه التمهيدي لمباحثات السلام . إذ أكد أن الحركة الصهيونية تستمد حقها في أرض فلسطين من قرار عصبة الأمم لعام 1922 أي حين أقرت نظام الانتداب البريطاني على المناطق السورية الجنوبية المعروفة بفلسطين . وهو الأمر الذي يعدو بالدولة الإسرائيلية أن ترفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب العربي الفلسطيني كما يحلها إلى رفضها بمساهمة منظمة الأمم المتحدة الفاعلة في مؤتمر السلام وإلى تجاهل القرارات العديدة الصادرة من هيئات هذه المنظمة ولا سيما فيما يتعلق بتقسيم أراضي الانتداب البريطاني في فلسطين (21 من تشرين الثاني 1947) زاعمة أن قرار الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة (11 من أيار 1949) هو تجديد وتثبيت للقرار الأساسي الصادر عن عصبة الأمم . فهذه الجدلية التاريخية والقانونية التي تتمسك بصحتها حكومة إسرائيل الحالية في بدء المباحثات الثنائية لمؤتمر السلام تدعم صحة منظورنا الأساسي بضرورة العودة إلى أصول القضية السورية منذ أن أبطلت أو تقلصت أهميتها الدولية من قبل الدول المتنبذة دون الاقتصاد على التعامل مع بعض مضاعفاتها الراهنة .

وبما يؤكد جدية وفعالية وعمق هذا البعد في رؤيتنا مساعي الاستعمار الجديد الأيمبيكي ترابطاً مع الاستعمار القديم الفرنسي — البيوطاني ومع الصهيونية — وهي المساعي المبثولة لحمل الحكومات العربية — ولا سيما سورية على قبول البدء في المباحثات المتعددة الأطراف بمعزل عن نتائج المباحثات الثنائية . والكل منا — من الطليقة المستتية — يدرك أن جدول أعمال موضوعات هذه المباحثات العامة أو المتعددة الأطراف من بيعة ومياه مشتركة تمتُّ أصلاً وأساساً بصلبة إلى صميم القضية السورية في مجملها أي إلى القطر السوري في مفهومنا التاريخي والطبيعي والشرعي لهذه التسمية التي اعتمدها رسمياً المؤتمر السوري العام 1920 ضد سياسة الانتداب التقسيمية . فالتعامل مع هذه الموضوعات الحيوية يقتضي حل المعضلة السورية برمتها أي في أصولها وأساسها الحقيقية القائمة قبل فروعها أو مضاعفاتها وملابساتها الحالية . بمعنى أننا نطالب باستعادة وحدة قطرنا في شكل مُرضٍ من الأشكال يبطل ممارسات الدول التي اعتمدت اتفاقات سايكس — بيكو . ولو أن الأمر يبدو في الظروف الدولية الراهنة صعب للنال وربما نسيج الخيال وصراً لا جدرى من التفكير به ، ولكن بما أن العدو الصهيوني لم يتنازل قيد شعرة أو أثملة عن مظاهره الأصلية وعن مزاعمه في حقه في الاستيلاء على الأراضي والمياه العربية السورية وعلى توسيع حدوده بمراحل من نهر الليطاني ومرجعيون وراشيا الفخار وجبل حرمون الشيع إلى الجولان ونوى ماراً باليوك إلى الأردن ثم إن أمكن إلى دمشق وإلى الفرات والنيل كذلك نحن أيضاً لن نتنازل عن حدود أراضي بلادنا السورية الشامية أو عن قطرنا السوري من حدود رفح وسيناء والعقبة جنوباً إلى جبال طوروس شمالاً إلى دجلة وبادية الشام والبادية العربية فمهما تعاطمت واشتدت أساليب الضغط محدثة العزلة السياسية والعقوبات الاقتصادية فلا مكان للاعتراف بأي شكل بشرعية الدولات التي أقيمت على الأراضي السورية وعلى حساب الدولة السورية العربية في حدود القطر كما رسمها المؤتمر السوري العام . وقمن بنا ألا ننزلق إلى مهار خطيئة وإلى مواقع أو مواقف تجرنا إليها إغراءات الاستعمار الحديث كما فعل مع الشريف حسين أمير الحجاز إذ يُبدأ بالتطبيع المعنوي أو السيكلوجي أملاً بالانتهاء إلى نوع من الانتفاذ أو الاستسلام من تعامل ملحي واعتراف ضمني يعني بالواقع نوعاً من الانتقاص من حقنا المطلق والمبدئي في وحدة القطر السوري .

وختاماً لا ينبغي عن ذاكرتنا القومية أن القبائل اليهودية قد استوطنت قديماً في أراضينا العربية — الآرامية — الفلسطينية إثر حملات من الإبادة الجماعية ضد شعوب وسكان المنطقة لا تتقل وحشية عما اقترفه النازيون في عصرنا . وما قىء اليهود الصهاينة يمارسون أساليب الإبادة والتشريد ذاتها في سياستهم الاستيطانية الجديدة المستوحاة من كتبهم التوراتية مدعين أن الرب الإله — إله الجيروت يحضهم على هذه الممارسات الشائعة ضد السكان العرب الفلسطينيين راسماً لهم كما لأجدادهم حدود دولتهم العنصرية . فلا بد هنا من قراءة بعض الشواهد من أسفارهم الدينية وهي عديدة واضحة تمثل برنامج عمل وتعدداً للقوانين الدولية علنا نعي أبعاده ومضمونه وميثاقه وكلها تتصل اتصالاً وثيقاً بنهبها بالخطط الاستعماري المعروف باتفاقات سايكس — بيكو .

فإذا كان لنا في أعماق شعورنا القومي ، وفي أصالة تاريخنا ، من آمالي ومن التزامات نوجز بها ما حاولنا لإيضاحه في بحثنا فهي نداء نعلن به حقنا الشرعي والمقدس في وحدة قطرنا السوري الطبيعية والكاملة .

فبيت المقدس (القدس الشريف) يبقى ذروة آمالنا وطموحاتنا مثل عمان والبراء وبيروت والإسكندرون وكلها عزيزة على قلوبنا حاضرة في وعينا وأدعيتنا كمعزة محبة دمشق وأنطاكية عاصمتي القطر الشرقي السوري في ماضية وفي حاضره في أصالة تاريخه وتراثه الحضاري ، لأنها تجسد معاً معالم هذا التاريخ وهذا الميراث في الأجداد الماضية وفي الوعي الحاضر وهما يجتمعان في تناغم وتكامل المصير القومي الواحد لأبناء البلاد السورية في العروبة حيث لا فرق وتمييز بين المسلمين والمسيحيين . على مثال الشهداء رواد وأقطاب الحركة الوطنية القومية من مسلمين ومسيحيين الذين أعدموا في بيروت ودمشق . فقد أبقى دمهم معاً من أجل القضية العربية السورية كما جاء في عنوان الكتاب الذي أصدره الطاغية جمال باشا لتجهز أحكام الإعدام الجائرة . كما أبقى دم شهدائنا أثناء الثورات المتلاحقة ضد الانتداب التقسيمي الفرنسي — البهطاني من أجل القضية ذاتها .

واليوم ما تزال الدعوة ملحة لتابعة مسيرة الشهادة على أنواعها ومتابعة الكفاح من أجل القضية العربية ووحدة القطر السوري امتثالاً بالتزام المؤتمر السوري العام لسنة 1920 وكل آت قريب مهما طال أمد الحنة والصبر .

II . ترجمة التقارير الفرنسية

I

القلعة في 2 من تشرين الثاني 1915

دو فرانس De France ، المحمد الدبلوماسي ،
إلى رئيس الحكومة ، بران Briand

... حدثني المندوب السامي ، السير مكماهون str Henry Mac Mahon هذا الصباح ، وبطريقة أكثر تحديداً بكثير عن الأوضاع الحالية للعرب .

وقد قال لي السير هـ . مكماهون : إن المسألة العربية كانت قد وصلت إلى نقطة حرجية ، وإنه بات من الضروري والملح إيجاد حل ، حيث أن العرب موجودون عند تقاطع طرق : الأول هو طريق التعاون مع ألمانيا ، والثاني طريق التعاون مع الحلفاء ، وأن عليهم اختيار أحدهما خلال فترة قصيرة جداً ، وأن الألمان كانوا قد غمروا العرب بالذهب ، حيث وزعوا 500.000 ليرة في العراق وبلاد الرافدين و300.000 في البلاد العربية الأخرى ، مع وعدهم للعرب إضافة إلى ذلك بأن يحققوا لهم مطالبهم بالاستقلال ، دون الاهتمام بالطريقة التي يمكن أن يتوافق بها تنفيذ هذا الوعد مع مصالح حليفهم تركيا ، وأن الإنكليز كانوا قد بتوا من جهتهم عروض مساعدة العرب بإعطائهم «وعوداً» عامة حول موضوع ضمان الاستقلال الذي يطالبون به ، بل وأنه بات يجب الآن تحديد هذه الوعود العامة ، وخاصة فيما يتعلق بمحدود الدولة العربية المستقلة المقبلة ، وأن الحكومة البريطانية تقوم حالياً بمحادثات مع حكومة الجمهورية حول هذا الموضوع ، حيث يحذر العرب أن سوريا تشكل جزءاً من الدولة العربية بما فيها حمص وحلب ودمشق إلخ ... باستثناء ربما لبنان وجزء صغير من الساحل السوري .

وقد أضاف السير مكماهون : إن العرب الذين يشكّون بالأترك شكاً عظيماً
سيقبلون دون شك برغبة أكبر الوعود المحدودة للحلفاء ، ويقصد السير مكماهون بالحلفاء
فرنسا وإنكلترا فقط فيما يخص هذه المسائل ، من الوعود غير المحدودة للألمان .

وأخيراً ، قال لي المندوب السامي : إن المرحلة خطورة ، وإن المسألة العربية
ستحسم بكاملها ، وإن العرب مادعوا الأترك حتى الآن إلا شكلاً ، وإنهم سيقدمون
المؤازرة الفعالة والمطلقة لأحد القرهقين الذي سيتفقون معه ، وإن فارس (إيران) كانت
تنهباً للدخول إلى جانب ألمانيا وتركيا ، وإن هذا الحدث يمكن أن يؤدي كثيراً إلى جر أمير
أفغانستان إلى الدرب نفسها .

وقد اكتفيت بالرد على السير مكماهون بأنني أعرف جيداً أهمية المسألة بقدر
ما أعترف بصعوبة تحديد ماهي الدولة العربية بالضبط ، وما الذي يجب أن تكون في
المستقبل الدولة العربية المستقلة ؟ وسأته فيما إذا كان العرب يقصدون ، وكانت إنكلترا
تري في هذه الدولة العربية المستقلة بلاد الرافدين مع بغداد والبصرة والكهت ومسقط
والبحرين وحضرموت وأرض عدن وحى مصر . وسأته أيضاً : هل قصد ورغبة العرب
جمع هذه الأقطار الشاسعة في دولة واحدة ، تحت قيادة قائد واحد ، الأمر الذي يبدو
مستحيلاً ، أو ترك كل عشيرة مستقلة وحرّة دون رابطة وحدة وبلا سلطة مركزية ، الأمر
الذي يمكن أن يؤدي بالنتيجة إلى خلق فوضى كاملة في المنطقة العربية كلها ؟

وقال لي السير مكماهون : إنه كان يجهل كون نية إنكلترا الاحتلال أو عدم
الاحتلال النهائي لمناطق دجلة أو الفرات حيث تقوم قصائلها حالياً بالعمليات ، وإن
المعاهدات التي أبرمتها إنكلترا مع مختلف القادة ، كقادة الكويت والبحرين إلخ ،... يجب
أن تحترم بشكل طبيعي وتبقى سارية المفعول ، وإن العرب أنفسهم كانوا يعترفون بأن
الحدود الغربية للدولة العربية يجب أن تكون شبه جزيرة سيناء ، التي تعدّ خارج حدود
الدولة ، والبحر الأحمر ، وإنه كان يرى هو شخصياً أن مختلف القادة العرب كانوا يختلفين
جداً ومتأمرين كثيراً على بعضهم بعضاً بحيث لا يمكن لهم أبداً أن يتحدوا ، أو قبل مضي
وقت طويل ، تحت إمرة قائد واحد واحترام سلطته .

وقد تم هذا الصباح أيضاً جمع معلومات مماثلة لتلك التي عرضتها أعلاه على يد
ملازم أول اسمه سان كاتنان St. Quentin لوكانة المعلومات Intelligence Department ،
إضافة إلى ذلك فقد أعلن رئيس هذه الوكالة عن رأيه بأنه إذا لم تلم تسوية خلال فترة

وجيزة مع العرب ، فإن الشيوخ وخاصة شريف مكة لن يترددوا في إعلان الجهاد فعلياً ، الأمر الذي امتنعوا عن القيام به حتى اللحظة الحاضرة ، وأن الوضع في هذه الحالة سيصبح خطيراً جداً في العربية ومصر وليبيا وشمال إفريقيا كله . وأضاف الكولونيل كلايتون Clayton أخيراً ، مؤكداً هكنا المعلومة التي أفادني بها السير مكماهون خلال حوارنا السابق ، أنه إذا وصل الأتكان إلى القسطنطينية فإن مصر ستصبح مهددة بمجبة كبيرة وأنه سيصبح لاغنى عن تغطيتها في هذه الحالة باحتلال سوريا وإيقاف الجرمان — الأتراك في مسالك طوروس والأمانوس .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871

تركيا — سورية — لبنان . جزء 1-2 ، V . تقرير ميري .

باريس في 9 من تشرين الثاني 1915

من رئيس الحكومة ، بريان Briand ،
إلى بول كامبون Paul Cambon ، السفير في لندن

كما كنت قد أعلمتكم من خلال برقيتي ، رقم 3527 ، وجواباً على الاقتراح الذي صغتموه بنفسكم ، فقد كلفت السيد جورج بيكو Georges Picot ، القنصل العام لفرنسا في بيروت ، والمندوب حالياً لدى سفارتكم ، بمناقشة المسألة الخاصة بمحدود الدولة العربية بالنسبة لسورية مع وزارة الخارجية Foreign office . وفي رسالة تجلبونها مرفقة بهذه التي سيكون لازماً نقلها إلى السيد جورج بيكو ، قمت بتحديد الأفكار الموجهة للمحادثات التي دعي لمتابعتها .

كما ترون إذن ، فإن محادثات قنصلنا العام يجب أن تركز حصراً على مسألة حدود سورية . أما كل ما يمس الإنشاء المحتمل لدولة عربية مستقلة وتحت سلطة شريف مكة ، والمسألة الأكثر حساسية أيضاً للعلقة بالخلافة ، فيجب أن يبقى بعناية خارج نطاق محادثات السيد جورج — بيكو وأن يُحفظ حصراً لكم . إن على مندوبنا أن يتمسك بالإفادة من الظروف التي قادت الحكومة الإنكليزية إلى الاعتراف هي نفسها بضرورة أن تحدد معنا حدود سورية من أجل الحصول على ضمانات محددة بقلدر ما هي ممكنة فيما يخص المناطق التي نريد شملها في اللفظة العامة لسورية ، بحيث يجب على مخططاتنا ، ليس فقط ألا تواجه أية معارضة من الجانب الإنكليزي ، في حال تقسيم الإمبراطورية العثمانية ، بل وأن تكون مؤيدة مسبقاً بدعمها في التسوية النهائية لوضع الإمبراطورية العثمانية .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871

تركيا — سورية — لبنان . جزء ٧ ، ص 31 .

ملحق

بأبليس في 9 من تشرين الثاني 1915

ملحق تقرير بريان إلى كامبون. تعليمات إلى السيد جورج - بيكو

المحادثات مع الإنكليز المتعلقة بمحدود سورية

إذ تلقينا اقتراح الحكومة البريطانية الهادف إلى تحديد حدود سورية ، ووقع اختيارنا عليكم من أجل القيام بالمفاوضات ، فقد أرادت حكومة الجمهورية المبادرة دون إبطاء إلى تسجيل مسعى حكومة سان جيمس St. James الذي يسجل من طرفه الاعتراف الرسمي والشكلي الأول بحقوقنا على السواحل الشرقية للمتوسط .

إن مثل هذا القرار يحمل بالتأكيد قبولاً مبدئياً لمشروع تشكيل ملكية عربية لصالح شريف مكة كما كانت قد صيغت على يد السير إد. غري Bd. Grey إلى السيد كامبون ، في 21 من تشرين الأول الماضي . ولا يمكننا إلا أن نعرف بالرغبة بالحصول على حل مناسب حول هذه النقطة التي قررت وزارة الخارجية Foreign Office وحدها القيام بالمسعى الحالي فيها . ومن جهة أخرى ، فإن الاقتراح المطروح على السفير في لندن موافق للإعلان الصادر في 2 من أيلول 1914 عن قوى التحالف بقصد ترك شبه الجزيرة العربية والأماكن الإسلامية المقدسة في شبه الجزيرة العربية تحت قيادة سلطة إسلامية مستقلة ، وهو إعلان انضمت له إيطاليا من خلال البند 12 في تسوية 26 من نيسان الماضي . وهو لا يشكل اقتراحاً جديداً .

ولا يمكننا بالتأكيد إخفاء أن خلق إمارة عربية يجازف بإثارة مسألة الخلافة مع الانكسارات كافة التي يمكن أن تكون لها على العالم العربي ، وذلك بسبب الروابط الوثيقة نفسها التي تجمع في الشريعة الإسلامية الشؤون الدينية والروحية معاً . فمن الموافق إذن عمل كل شيء لتجنب هذه النتيجة . ومن جهة أخرى ، فإن الحكومة البريطانية مهتمة من جانبها بالمسألة نفسها ، كما يظهر من المذكرة ، المقدمة في 30 من تشرين الأول الماضي

من قبل اللورد برتي Lord Bertie إلى الوزارة، من أجل التأكيد على أن أي عمل متسرع يجازف بإلقاء العرب بين أيدي الأتراك مما يضر كثيراً بالحلفاء، ومن أجل الإشارة « إلى أن حكومة الملك تعتبر أنه من الأهمية الفارقة عدم القيام بأية إشارة إلى الخلافة، حيث أن أية محاولة أو أبسط تدخل لقوة غير إسلامية في مسألة من هذا النوع ستحرض بالضرورة حقداً قوياً بين أتباع محمد » .

عليكم إذن تجنب طرح هذه المسألة بنفسكم، فتقيداً بدقة بالتفويض الخاص الذي كان قد أسند لكم فيما يتعلق بمحدود سورية وترك مسألة معالجة المسألة الأهم للملكة العرب إلى ممثل الجمهورية في لندن .

وبالتقيد ببساطة بمحدود الحوار مع السيد كامبون، فإن الأمر لا يتعلق في الحالة الراهنة بصياغة برنامج مطالباتنا المستقبلية والملكية العربية الجديدة . ومع ذلك، فلن يغيب عنكم أنها فرصة بالنسبة لنا من أجل التعريف برغبتنا ومن الموافقة ألا ندعها تفلت منا . (هكذا) .

إن الأحداث كافة التي وقعت منذ بداية الحرب، وبشكل أخص منذ هجوم الدردنيل، والطلب الروسي المتعلق بالقسطنطينية، والعمليات الإنكليزية في جنوب بلاد الرافدين، ودخول إيطاليا في الصراع والتمويضات الآسيوية التي تطلبها، تبين أنه من المهم في الساعة الحاضرة، ومهما كان الأسف الذي يمكن أن نشعر به، أن نواجه منذ الآن احتمال تقسيم الإمبراطورية العثمانية والحصول على حصة منها لفائدة المصالح الفرنسية .

إن اختفاء تركيا، مع الوضع المتميز الذي كان يؤمنه لمواطنينا ولبلدنا من إرث طويل ومعاهدات صريحة، سيؤدي بالنتيجة إلى المساس بشكل خطير بوضع فرنسا في هذا الجزء من العالم . إن هذه الدولة الضعيفة التي كانت تحت غطاء الامتيازات الأجنبية تضاعف سنة بعد سنة مداورنا ومشافينا ومؤسساتنا من المستويات كافة مع عملائها اللامعدين، كانت تقدم لنا حقلاً لا محدوداً للعمل حيث كان يزداد دورنا الاقتصادي مع تأثيرنا الأخلاقي . ولم تكن لغتنا وفكرنا وثقافتنا كل ما نشرته إبداعات كثيرة عبر الإمبراطورية، بل إن كل من كان ينتمي إلى مختلف « الأمم » المسيحية كان يتجمع شيئاً فشيئاً حولنا للإفلات من اضطهاد الموظفين العثمانيين ملتصقاً بالعمل كترجمان لهذه المؤسسات فيصبح مذ ذاك ولحداً من رعايانا .

ومن هذا الصرح كله الذي بني مجد وعناء، فإن القليل من الأشياء سيبقى في المقاطعات المفصولة عن الإمبراطورية، وهكذا سيختفي عمل اعتاد الرأي العام الفرنسي على إيلائه قيمة كبيرة، وهو حق في ذلك. وسيكون من الغريب حقاً بقدر ما هو غير مقبول، ويجب الاعتراف بذلك، أي أن تكون إحدى نتائج التضحيات المقدمة دون حساب من بلدنا منذ سنة، وخاصة في الشرق، هي الوصول إلى مثل هذا التراجع في التأثير.

فمن الموافق إذن أن نحصل له التعويض الذي يستحقه، إما من خلال تعديل مجحف جداً بمصالحه أو للجهود التي بذلها خلال هذه الحرب. إن تقليداً طويلاً، وتطلعات الجماهير، كما ورغبات الرأي العام في فرنسا، ذلك كله يجعل من صورية الأكر موافقة لأن تكون بالنسبة لنا التعويض الضروري.

لكن صورية هذه ليست بلداً ضيقاً، ذات حدود معلنة، تتابع وجودها الوتحي وسط احتلالات أجنبية هائلة وتبقى حملاً ثقيلاً بالنسبة لبلدنا. ولهذا تلتزمها حدود واسعة تجعل منها منطقة مستقلة يمكنها كفاية نفسها وعندها ستصبح بإمكاناتها ومختلف منشآتها التعليمية المركز الحقيقي لإشعاع حضارة هذا الجزء من حوض البحر المتوسط. وبذلك يُحفظ للفتنة وضعها المميز لها في المشرق. فإذا لم تحصل صورية الجديدة على الحدود الضرورية بالنسبة لها فإنها ستجاذف على العكس بأن تشكل إخفاقاً، ليس فقط لفرنسا، بل وبالنسبة للسوريين أنفسهم أيضاً. إن خيالهم، الذي يذهب بعيداً دائماً، ويرضى بالأحلام أكثر مما يقنع بالوقائع، لن يتأخر في أن يجد نفسه آسفاً جزءاً من بلد ذي مستقبل محدود. وسرعان ما سيأدر أكثر أنصارنا حماسة عندما يرون المستعمرات المجاورة إلى لومنا لأننا منعنا عنهم الإسكانات والآفاق البعيدة.

ولا يسعني إلا أن أترك لكم أمر التوسع بهذه الاعتبارات، بالاعتماد على أكثر الحجة جدارة بإصابة ممثل الحكومة البريطانية.

ويجب بوضوح من تبادلات وجهات النظر التي حصلت بين حكومات الحلفاء، ومن التصريحات الرسمية التي أطلقت من منبر الحكومة الفرنسية دون أن تثير المعارضة، أن حكومة لندن على اطلاع وتقبل بمطالبتنا المتعلقة بصورية وكيليكيا. إنما لم يُحدد أبداً بشكل دقيق إلى أين ستمتد جنوباً. وسيكون عليكم حسم التردد حول هذا الأمر.

كانت تسمية صورية معروفة دائماً في فرنسا بمعناها الواسع. ولم تغير اتفاقية عام 1840 إلا عن الرأي العام، بإعطاء اسم صورية الجديدة إلى فلسطين. فلن نفهم

إذن معنى أن تترك أي جزء كان من الساحل السوري . وعليكم التشديد على ألا تنتهي ملكيتنا إلا عند الحدود المصرية .

إضافة إلى ذلك ، يكفي النظر إلى خارطة للتعرف على طبيعة الأماكن نفسها التي تفرض هذا الحل . فبين سورية الشمالية وسورية الجنوبية ليس ثمة أي حد طبيعي يمكن أن يشكل حاجزاً ويرسم الحدود . وعلى العكس ، فهناك بين مصر وفلسطين منطقة صحراوية واسعة تفصل البلدين أكثر من نهر أو من سلسلة جبلية ، الأمر الذي يجنب حدوث أية مشاكل مستقبلية بين الأشقاء .

ولاشك أنه سيتم الاعتراض بأن إنكلترا لا تستطيع القبول بأن تصبح الأماكن المسيحية المقدسة ملكاً لسلطة واحدة دون مراقبة . ولكن سيكون من السهل عليكم الرد بأن الاعتراض ، المشروع لدى فرنسا ، سيكون أيضاً ضد أي مالك محتمل لسورية الجنوبية ، وأنه بين البلاد كافة إجمالاً التي سيكون لديها حقوق تطالب بها ، فإن حقوق الحماية التقليدية لمسيحي الشرق ليست أقلها . فضلاً عن ذلك ، يمكننا تشكيل مثل هذا النظام ، مع الضمانة الدولية ، وهذا سيعطي شعوراً كاملاً بالرضا لممثل مختلف المذاهب المسيحية واليهودية والإسلامية ، بتأمين حرية العبادة الكاملة لهم .

وربما يكون الحل الأمثل الحفاظ النقي والبسيط على الوضع القائم الراهن ، وذلك عن طريق معاهدة تنظم حقوق كل جماعة كما هي موجودة حالياً ، بحيث تحمل فرنسا ببساطة محل تركيا في ممارسة دور الشرطة ، وهكذا يتم تفادي صعوبات كثيرة . ولكن ، إذ بدأ هذا التنظيم غير قابل للتطبيق ، وإذا رفضت إنكلترا بشكل قاطع بأن تكون الأراضي المعنية جزءاً من ملكيتنا الجديدة ، فإن تحييد القدس وبيت لحم يمكن التفكير به من جانبكم ، مع التأكيد أنه سيقى محصوراً بالأراضي الضرورية حصراً حول المدينتين . إن أيّاً من الحجج التي يمكننا إيرادها لصالح هذا الترتيب ليس صالحاً في الواقع لأي من المناطق المجاورة .

بعد تقديم هذا التحفظ ، فإنه يبدو أن الحل الأبسط يمكن في تثبيت الحدود الإدارية الحالية لسورية . وهكذا ، فستشتمل أرضها على ولايات أو محافظات القدس ويروت ولبنان ودمشق وحلب ، وفي الشمال الغربي على الجزء الكامل من ولاية أضنة الواقع جنوب طرروس . إن المناطق المحصنة بشكل خاص ، حيث أضنة ، وهي ملتقى طرق آسيا الصغرى ، تكون هكذا من حصتها وتعطي ملكيتنا الجديدة قيمتها كاملة .

ستتبع الحدود شرق هذه المنطقة خط ذروة جبال طوروس في ولايات أو متصرفيات مأمورة العزيز وديار بكر وفان لتعود فتتزلزل إلى الجنوب تابعة الجبال التي تمتد حوض دجلة، وتقطع هذا النهر جنوب الموصل حيث لدينا المنشآت الفرنسية الأكثر ازدهاراً التي رسخت بمجدية تأثيرها في المنطقة وتصل إلى الفرات عند حدود مقاطعة دير الزور التي ستبقى ضمن حصتنا .

وهكذا ، فإن مرش ومادو — كابو ومناجها الغنية في جبل مرغانة التي كان يأتي منها الجزء الأكبر من مواد الإمبراطورية من النحاس ، وأرغانة ومناجها من الرصاص المفضض ، وديار بكر ، ستكون موجودة في سورية وزيد من ثرواتها . وسيكون من المفضل أيضاً أن تكون مناطق مناجم كركوك متضمنة في منطقتنا . ولكن يُخشى ألا يوافق الإنكليز حول هذه النقطة على وجهة نظرنا .

وستكون حدود المملكة العربية المجددة هي سورية كما رُسمت . وإذا أبدى حلفاؤنا معارضة لرؤيتنا نحو الموصل وأظهروا بعض المطالبة بهذه المنطقة ، فسيكون علينا أن نذكرهم بالانفعال الذي سيخضعه حتماً في روسيا ضم الإمبراطورية البيطانية لمقاطعة تقع على نحو ظاهر جداً شمال المنطقة الفارسية التي تركتها لها حكومة القيصر . وأمام مثل هذه الحجة لا نعتقد أنهم سيتشددون حول هذه النقطة .

وضمن هذه الشروط ، ستشكل سورية بالنسبة لفرنسا تعويضاً جدياً عن خسارة الخطوة والقوة التي ستعاني منها بسبب تقسيم الإمبراطورية العثمانية . فضلاً عن ذلك ، لن تتجاوز حصتنا حصص الحلفاء الروس في أرمينيا وشمال فارس ، والحلفاء الإنكليز في بغداد في العراق وجنوب فارس . إذن لن يفاجأ هؤلاء إذا وجعلوا أننا تقدم من جهتنا مطالبنا ونجاهد في استخلاص مميزات مساوية من حرب تحملنا فيها الثقل الرئيس .

ومع عرض هذه الحجج المختلفة ، سيقع على عاتقكم إضافة إلى ذلك الإشارة بوضوح إلى أننا إذا كنا نأمل بالحصول على سورية كدولة تبدو قابلة للحياة وقابلة للنمو الذي يمكن أن تأمل به ، فإننا لا نرفض أن نأخذ بعين الاعتبار ، ضمن كامل النطاق الموافق لسبابتنا ، مصالح جيراننا والبحث عن الترتيبات التي يمكن أن ترضيهم . وسيكون هناك ثمة مجال بشكل خاص ، إذا ما طالبت الحكومة البيطانية بمنفذ لمنتجاتها على البحر المتوسط ، للبحث عن الوسيلة التي يمكن بها أن تؤمن لها ذلك .

إن حكومة الجمهورية تتق بأنكم ستعرفون ، ضمن تحديد المصالح الذي عهد به إليكم هكنا ، كيف تظهرون كامل حماسكم وتفيدون في الوقت نفسه من الحصة الضرورية لبلوغ النتيجة التي نهدف إليها ، دون المجازفة من غير جدوى بإثارة حساسيات حلفائنا والاضطراب بنهاية عدم القبول من طرفهم .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871
تركيا — سورية — لبنان ، جزء ٧ ص 32-36 .

رئيس المجلس بريان ، إلى بول كامبون السفير في لندن

إنني سعيد بأنكم قمتم على الأثر بالتأكيد للسير إاد . غري أنه ليس لدى الحكومة الفرنسية ولا الرأي العام أدنى شك حول التولبا الإنكليزية باحترام كامل حقوقنا وأهدافنا حول سورية وكيلىكيا .

إننا نعرف تماماً صدق خلق وموثوقية كلام الوزير الإنكليزي فلا نشك بوجود أية نية غير معلنة عنده .

لكن حقوقنا حول سورية وكيلىكيا لم تعالج حتى الآن إلا بشكل مبدئي وبالأحرى تم تأكيدها من جانبنا دون اعتراض من الحكومة الإنكليزية بدلاً من الاعتراف بها بتفاصيلها من طرفها .

إن المحادثات مع شيخ مكة وقبولنا بتشكيل مملكة عربية ستكون في الواقع تحت التأثير الإنكليزي (مهما كانت ضماناتنا والمظاهر) ستسمح لكم دون شك بالحصول من الحكومة الإنكليزية على تأكيدات إيجابية . إننا نأمل تجنب ظهور أية صعوبة بيننا ، ونحن مجبرون على أن نأخذ بعين الاعتبار الشعور الواضح جداً للرأي العام والحكومة تجاه هذا الأمر .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871

تركيا — سورية — لبنان ، جزء ٧ ، ص 56 .

بول كامبون إلى برهان

حول موضوع مهمة ف. جورج بيكو التي جعلته يخطى
 بأول لقاء له مع السير آرثر نيكولسون
 بحضور موظفين من وزارة الهند ووزارة الحرية

... إن وضع مصر بالنسبة للحكومة البريطانية هو موضوع اهتمام للدرجة أنها
 تبدي في محادثاتها مع مندوبي شريف مكة تعجلاً عاماً وتظهر عاجزة، كما فعلت في
 أحيان كثيرة جداً مع آخرين، لبذل الوعد والتخلي المحتمل عن الأراضي.

لقد كانت ملاحظات السيد جورج بيكو واضحة ودقيقة. وقد صدم بها السير
 آرثر نيكولسون وقال لي: إن مندوبنا كان عميق المعرفة بمسائل المشرق، لكنه أضاف أنه
 يبدو أننا لا نأخذ بعين الاعتبار بدرجة كافية الوضع الذي يمكن أن ينشأ لنا في سورية.
 وبوضع فلسطين ولبنان جانباً، فإن الباقي سترك للعرب، إنما بشروط بحيث تتدب فرنسا
 كوصية مكافئة للامتلاك. وقد أجبته معاون أمين الدولة الدائم بأنه لن يكون هناك أبداً
 في فرنسا حكومة تفرض على الرأي العام ترك سورية، مهما كان ذلك مستتراً. وقد
 رجوته أن يبرني ما الذي سيحدث إذا طلبت فرنسا، في حال قلقها من تدابير رعاياها
 المسلمين، من الحكومة البريطانية الجلاء عن مصر من أجل إرضاء العالم العربي؟ إن
 الميجان الذي سيحرضه في إنكلترا اقتراح من هذا النوع يمكن أن يعطي فكرة عن
 الميجان الذي سيحصل في فرنسا إذا طرحت مسألة التخلي عن الاحتلال الكامل
 لسورية.

ولم يكن تشديد السير آرثر نيكولسون بأقل من ذلك من أجل أن يتم نقل وجهة النظر الإنكليزية إلى معاليكم... وقد قلت له: إنه سيم عرضها بأمانة على حكومتي، لكنني لم أستطع جعله يثق بأنني لا أنا ولا السيد جورج بيكو نستطيع دعمه.

هل لقلق الحكومة الإنكليزية ما يبرره؟ أليست متأثرة زيادة عن اللزوم بتقارير الجنرال مكسويل Maxwell والسير هـ. مكماهون اللذين يبدوان كلاهما صميمي المراس؟ فهل لديها معلومات أكيدة بشكل مطلق حول حركة السنوسيين في السودان ودرفور؟ إنني أجهل ذلك. لكن يجب الاعتراف بأن تحضيرات الأتراك تبيح لها أخذ الاحتياطات ضد هجوم في شبه جزيرة سيناء والاهتمام بدسائس الألمان في الأوساط الإسلامية، بحيث يمكن أن يأتي وقت نهي فيه السلطات العسكرية الإنكليزية أن الدفاع الحقيقي عن مصر هو سورية. ذلكم هو شعور اللورد كيتشنر Lord Kitchener الذي استعدت اقترحاته ليس لأنها وُجدت غير مبررة بل لأن احتلال شبه جزيرة غاليلوي Gallipoli وسالونيك Salonique لم يكن يسمح بتبعة وحدات كافية وأن قيادة البحرية، المجهزة على تأمين القوتين مع الإسكندرية، والدردنيل وسالونيك، أعلنت عدم جاهزيتها لكفاية إنشاء خط نقل رابع.

ولكن، إذا تم ترك الدردنيل وسالونيك، فمن المرجح الرجوع إلى اقترح اللورد كيتشنر. وقد تشكل لدي هذا الانطباع أثناء محادثتنا في 19 الجاري مع اللورد كروو Crowe. كنت أحدثه عن اجتماع الأُمس بين الأعضاء الرئيسيين من الحكومتين الفرنسية والإنكليزية وقمت بالتلميح إلى الاتفاق المبرم ضد مشروع حملة إلى الإسكندرون Alexandrette. وقد أجابني: إن مشروعاً كهذا كان مستحيلاً في الواقع طالما بقي احتلال شبه جزيرة غاليلوي وسالونيك. ويمكن إذن أن يأتي الوقت الذي تقترح علينا فيه الحكومة الإنكليزية التفاهم حول هذا الموضوع. ويبدو لي منذ الآن أنه من الحكمة الاهتمام به إما دون الحديث فيه. وكما أنه من المؤكد أننا لا نستطيع ترك الإنكليز يتزلزلون وحدهم في سورية، فإمكان إدارة حربنا أن تدرس بشكل مرمي مشروع احتلال لسورية، ومهما تقلبت الأحداث، فإن دراسة من هذا النوع لن تضعف أبداً.

وتدعوني معاليكم في برقيتكم بتاريخ 25 الجاري إلى «الإشارة بقوة» للحكومة البريطانية، فيما يتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها في شبه جزيرة غاليلوي، إلا أن الحكومة الفرنسية تقدر أن أي قرار لن يتخذ دون دراسة ودون اتفاق معنا.

إن وجود مدير العمليات العسكرية في وزارة الحربية في باريس ، والرغبة التي عبر عنها السير إد . غري ، إثر اجتماع مجلس الدفاع في اليوم نفسه ، يُطمعن مخاوف الحكومة الفرنسية . والأمر نفسه ينطبق على أن الاحتلال المشترك لشبه جزيرة غاليلي لا يمكن أن يتم التخلي عنه أو تعديله دون دراسة مشتركة واتفاق بين الحكومتين .

المصادر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871 .

تركيا — سورية — لبنان ، جزء ٧ ص 92-93

بول كامبون إلى بريان

اعتبارات حول مسألة سورية، بعد أخذ العلم بالمعلومات التي قدمها ف. جورج - بيكو.

... بهدف تثبيت اتجاه المبادرات القادمة التي يجب أن تقوم بها هذه السفارة مع وزارة الخارجية، حول موضوع وضع الحدود لسورية.

ينتج من الاتجاهات (هكذا) التي تمت صياغتها، على الرغم من بعض الغموض، أنه إذا كان يجب أن تشتمل ملكيتنا الجديدة على امتلاك كامل لمصرفية القدس (مع نظام خاص لمعاهد فلسطين الكبرى) وولاية بيروت، بما فيها لبنان، والمنطقة الخلفية من كيليكية والجزء الشمالي من ولاية حلب التي يقطنها الأتراك والأرمن، فإن الحكومة سترضى بالمقابل النظر في نظام خاص لكل ما يتبقى من الأراضي التي تطالب بها فرنسا، بما فيها دمشق وحلب. ودون توحيد هذه المناطق برابطة ذات قانون شكلي ما مع ملكيتنا، فإن المميزات السياسية والاقتصادية التي سيتم الاعتراف لنا بها، مثل وجود مستشارين إلى جانب القادة المحليين، إلخ... يجب أن تؤمن لنا الأفضليات العملية للحكم، مع صيانة حساسيات العرب في الوقت نفسه وبالسماح لهم بتقبل هذه المناطق في الإمارة الجديدة التي سيتم تشكيلها.

وسيكون على ممثلنا في سورية بعد ذلك مضاعفة الروابط التي لن تعجز المصالح الاقتصادية المشتركة عن خلقها بين مختلف المناطق حيث سيمارس تأثيرنا فيعطى هكذا للتنظيم المأمول قيمته كاملة.

ونخلال محادثات حديثة مع اللورد كرو Crowe الذي ينوب حالياً عن وزارة الخارجية، وبعد ذلك مع السير آرثر نيكولسن، أشرت لهما إلى المصلحة التي كانت للحلفاء في مسألة استقلال العرب، كما وفي المسائل المتعلقة بسلوكنا الدبلوماسي أو العسكري كافة خلال هذه الحرب، في عدم اتخاذ مبادرة معزولة وفي الظهور على اتفاق تام.

ولم يفتني تذكيرهما بهذه المناسبة أنه، منذ شهر أيلول 1914، كان قد تم طرح هذا الأمر بشكل مشترك وكان موضوع اتفاق محدد، وربما كانت هذه السفارة قد حظيت بامتياز معرفة ذلك قبل اللحظة الراهنة. وقد حرصت هكذا مباشرة، منذ المحادثة الأولى التي كانت لي حول هذا الموضوع مع السير إد. غري، على الاستناد إليه من أجل المطالبة بجزء من التفاوض المفتوح مع شريف مكة.

وأياً كان الأمر، فقد وافق معاوري، اللذين كان أحدهما على الأقل جاهلاً بالإعلان الذي تم في بوردو Bordeaux، على ضرورة العمل بتفاهم وثيق في هذه المسألة. فضلاً عن ذلك، ومن خلال معنى الإجابات التي قدّمت لمبعوث الشريف الأعظم في القاهرة، فإن الحكومة البريطانية إذا لم تشاركنا مباشرة بمحادثاتها فقد عنيت على الأقل بالحفاظ صراحة على حقوقنا، برفضها إعطاء أية إجابة للعرب فيما يخص الأراضي التي طالبت بها الحكومة الفرنسية حديثاً.

تفضلوا...

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918 جزء 178
تركيا — سورية — لبنان. جزء ٧، ص 114-115.

الاجتماع الفرنسي — الإنكليزي حول موضوع سورية

الحضور: السير آرثر نيكولسون، السير ت. هولدنر Sir
Helderner، السير أ. هرتزل sir A. Hirtzel من الحكومة
الهندية India Office، واللواء كاهيل Callwell والكولونيل
باركر Parker وللقدم السير مارك سايكس sir Mark Sykes،
المنسوب من وزارة الحرية، ون. هكلي N. Wenley من وزارة
الخارجية

طلب السير أ. نيكولسون من المنسوب الفرنسي إعلام المجمعين بالترحيب الذي
تخص به حكومته الاقتراحات التي قُدمت خلال اجتماع 23 من تشرين الثاني، وخاصة
فيما يتعلق بمطالب العرب بأجزاء معينة من سورية والترتيب المقترح من الممثل البريطاني
بالنسبة لختلف المناطق المعنية.

وأجاب السيد جورج — بيكو أنه لم يقصر في عرض الأفكار المطروحة خلال
هذا الاجتماع على حكومته، مبيناً الأهمية المرتبطة بالنسبة للحلفاء، وبشكل خاص بالنسبة
لإنكلترا سيدة الهند ومصر، بمحاولة فصل العرب عن الأتراك في الوقت الذي سيزيد فيه
هؤلاء هجماتهم على الجبهة الشرقية. فتمهنا وضع يجب أن يُحسب له ألف حساب،
وإن فرنسا كحليف أمين مهياة لكي تستلهم من المصالح العامة للحالف كما ومن المصالح
الخاصة لإنكلترا ومن المخاوف التي يمكن أن تسببها لها حركة عربية في مصر وفارس
وأفغانستان فتبحث عن حل يمكن أن يرضي العرب. إنما يجب على الحكومة البريطانية
أيضاً أن تأخذ بعين الاعتبار وضع الرأي العام الفرنسي فلا تطلب تضحيات لا يمكن أن
تُقرض عليه.

إن الحكومة الفرنسية التي أقرت القرارات المعلنة باسمها، خلال الاجتماع الأول، لم يمكنها إلا الاستنتاج بأن الحكومة البريطانية لم تقدم لها أي اقتراح قطعي. فكان يبدو إذن أنه من الموافق بالدرجة الأولى، ومن أجل متابعة دراسة المسألة بشكل مجد، صياغة إيضاحات حول هذه النقطة. وقد اقترح السيد جورج بيكو بالنتيجة دراسة ثلاثة مستويات من المسائل بالتالي:

1- ما هي الأراضي التي ستوضع تحت الحكم الفرنسي؟
2- وأية أراضٍ تلك التي ستكون ضمن منطقة النفوذ الفرنسية (كذا) وتحت الحكم العربي؟

3- وما ستكون الحقوق الاقتصادية والسياسية المعترف بها لفرنسا في هذه المنطقة الأخيرة؟

وقد شدد السير أ. نيكولسون. مع قبوله لبرنامج النقاش هذا، على أن يقوم المندوب الفرنسي بالإعلان عن التنازلات التي وافقت عليها فرنسا تلبية لمطالبه الأولى.

ورد السيد جورج بيكو بأن الخطة نفسها التي اقترحها للتو والتي تقبل بمنطقة نفوذ فرنسية تحت الحكم العربي، تشكل من جانب حكومته تنازلاً أساسياً عظيم الأهمية يدعوهوا للإلحاح على ممثل الحكومة الإنكليزية من أجل معرفة وجهة نظره.

إضافة إلى ذلك، ومنذ الجلسة الأولى، كان قد تم إعداد توضيحات معينة. فقد تم القبول بشكل خاص بأن كيليكيلا تشكل جزءاً من الدولة العربية، وأن لبنان مع أسلوب حكمه المتميز، لا يمكن أن يُدمج في الدولة الجديدة وأن مختلف القوى المسيحية لن تقبل بملكية شريف مكة على فلسطين. وتلكم نقاط كثيرة يجب تحديدها.

ودخل السير أ. نيكولسون دون تشديد أكثر في صلب الحوار، بالقبول بأنه لا يمكن أن توجد معارضة بالنسبة لكيليكيلا وحتى بالنسبة لعيتاب ومرش. واعترف أيضاً بأن العرب لن يستطيعوا القيام بمطالبات مشروعة حول ديار بكر وحتى حول أروفه. ولكن قبل الذهاب إلى أبعد من ذلك، رجا المندوب الفرنسي الإجابة على السؤال الذي طرح في 23 من تشرين الثاني حول موضوع دمشق وحمص وحماة وحلب.

وعندها، بين السيد جورج بيكو أن الحكومة الفرنسية الراغبة بتلبية طلب حليفها وتسهيل إنشاء الدولة العربية، تقبل بترك هذه المدن الأربع الواقعة في منطقة نفوذنا للدولة العربية، مهما بدا لها مؤسفاً القيام بمعززة سوية من أجل تشكيل دولة يبدو

مستقبلها غير مضمون إلى أبعد حد . ومع ذلك ، فهي تعتقد أن مثل هذه التضحية تستلزم تنازلات أوسع من جانب المندوبين الإنكليز وتطلب معرفة وجهة نظرهم حول هذه النقطة .

وبعد أن تشاور مع المندوبين التقنيين وبشكل خاص مع السير مارك سايكس ، عضو البرلمان M.P. الذي له معرفة معمقة بالعالم العربي ، أعلن السير أ . نيكولسون أنه يمكننا القبول بالإسكندريون واللاذقية والساحل حتى طرطوس ، إنما بحيث يكون ذلك الحد الأقصى ، وأنه علينا في الجنوب محاولة امتلاك مميزات الحكم ، حيث سيحتفظ شريف مكة بالسلطة العليا على هذه المناطق .

وقد اعترض السيد جورج بيكو قائلاً : إنه فوجيء بالأحرى بمثل هذا الاقتراح المتعلق بلبنان الذي كان قد اتفق في 23 من تشرين الثاني ، أنه كقطاع متميزة تحت النظام القديم للحكم لا يستطيع رؤية قدره يتفاقم أثر حرب كان يعتبرها حرباً تحريرية ، والحالة هذه ، فإن واقع أن يوضع تحت السلطة ولو الاسمية لشريف مكة سيبدو إغراقاً دون أدنى شك بالنسبة لمسيحي لبنان .

واقترح السير مارك سايكس أن يُستشار اللبنانيون حول هذا الموضوع عن طريق الاستفتاء العام .

وأجاب السيد جورج بيكو : إنه في بلد تشدد فيه الضغائن العرقية والدينية الطائفية ، فإن مثل هذا الاستفتاء لا يمكن إلا أن يؤدي إلى اضطرابات خطيرة ستطلب تدخلاً مسلحاً من طرفنا . وهكذا لم يكن هناك أي محرض مشروع للموافقة على تقسيم جديد لسورية . وقد رفض المندوب الفرنسي ذلك رفضاً قاطعاً .

وأكد السير مارك سايكس أن المنطقة الواقعة جنوب طرطوس ، باستثناء الساحل اللبناني ، كان يسكنها العرب فقط ، وأن الدولة العربية كانت بحاجة إلى الموانئ ، على الرغم من وقوعها تحت التبعية الكاملة للفرنسيين ، وأن بيروت بشكل خاص ، وهي مركز فكري حقيقي للبلد ، حيث كانت النخبة العربية كلها تأتي إليها للدراسة في المدارس الفرنسية ، كانت ضرورية بشكل مطلق لهذه الدولة العربية . وأضاف أن جميع العرب الذين يفكرون يعرفون أن عليهم اتقاء موجههم من بين تلاميذ مدارسكم ، ولكن ، لكي يستطيعوا القيام بذلك ، يجب أن تكون هذه المدارس واقعة في أراضٍ عربية اسماً على الأقل .

ودعم السير أ. نيكولسون والممثلون الإنكليز الآخرون بكل طاقتهم هذه الطريقة في رؤية الأمور. ويمكن الحفاظ على نظام الحكم الحالي في لبنان ضمن هذا التعديل الوحيد بحيث أن حاكماً فرنسياً يرأس هذا النظام ويحيث تشكل المقاطعة اسمياً جزءاً من الدولة العربية مثل طرابلس وبيروت والساحل.

وأكد السيد جورج... يـكـو مجدداً أنه لا يستطيع قبول مثل هذا الاقتراح الذي لم يكن ليحتمل لا شرعاً ولا واقعاً. ذلك أنه لم يكن لبيدو جدياً أبداً الزعم بأن نمو منشأتنا التعليمية والحاجة التي يشعر بها العرب إليها يخلقان سبباً لهم من أجل امتلاك بيروت. وسنكون دائماً سعداء باستقبالهم في مدرستنا بل وحتى الذهاب إلى دمشق لكي ننشئ لهم معاهد جديدة. وإن الذين يعارضون حكمنا اليوم، سيعارضون غداً تأثيرنا الفكري.

إن أي لبناني لن يقبل بالحل المقترح الذي يستتعي من لبنان بيروت وطرابلس وسهل البقاع. فمنذ ما قبل الحرب كان مؤكداً لكل مراقب حيادي أن لبنان لم يكن قابلاً للحياة والاستمرار كما كان مشكلاً. ولم يكن باستطاعته الاستمرار في تغذية سكانه. (هكذا) كان على فئة الشباب أن تهاجر في كل سنة باتجاه أراضٍ أكثر غنى. وهكذا، فإن أكثر من 300.000 منهم يسكنون أمريكا. فقد عرف الأتراك ماذا يفعلون عندما قاموا بتقليص المقاطعة ذات الامتيازات بعد عام 1860 إلى حدودها الحالية. فلم يكن بإمكان الأتراك الاعتقاد بأن هذه الشعوب تستطيع العيش على هذه الكتلة من الصخور، وكانوا ينتظرون اللحظة التي سترك فيها اللبنانيون هذه الجبال. لكن اللبنانيين استطاعوا عبر عمل جبار تحويل جبالهم إلى متتالية من الأبراج الضخمة الخضراء حيث تمثل كل درجة منها حقيقة، وبقي عدد السكان في الكيلومتر أعلى بشكل ملموس مما هو في إنكلترا نفسها، لكن التغيرات الاقتصادية تجعل الوضع أكثر تزعزاعاً عاماً بعد عام. ولهذا، فإن بيروت وطرابلس والبقاع مناطق ضرورية اليوم للبنان.

فقال السير أ. نيكولسون: إنها يمكن أن تلحق به إنما فقط ضمن الدولة العربية. انقلوا اقتراحنا إلى حكومتكم. ويجب أن لا ترفضه. فقي المقاطعة الجديدة لديكم وضع متفوق بشكل محسوس على وضعنا في مصر. فماذا تهيّدون أكثر؟

وأجاب السيد جورج— يـكـو بحدة قائلاً إنها كلمة أيضاً التي تطلبونها من أجل شريف مكة. فأنتم تشعرون بقيمتها إذن. إنني لا أخفي عليكم أنكم تضعون بذلك وقتاً

أقدر كما تقدرون أنه ثمين . ولكن ، طالما أنه دون ذلك لن نستطيع المضي خطوة إلى الأمام ، فإنني سأقوم بنقل اقتراحكم إلى باريس . تبقى فلسطين . قال السير أ . نيكولسون : « إن المسألة معقدة جداً برأبي . ولهذا ، يجب أن نحفظ » . لا سيما أنه علينا ، علق مشيراً السير م . سايكس ، الحصول في الجنوب على منفذ على البحر من أجل المناطق العربية التي تعتمد علينا . ومع رفض المجتمعين الدخول في دراسة المسألة ، طلب السيد جورج — ييكون أن يقرر فقط : مَنْ صاحب شطّة السواحل حتى حدود مصر ؟ وأجاب السير أ . نيكولسون : إنه مع التحفظ على الاتفاق إذا عقد بيننا من أجل مخرج على البحر ، فإنني لا أرى مانعاً من الاعتراف لأسطولكم بحق الشرطه .

وكعاقبة ، طلب السيد جورج — ييكون أن تم صياغة الاقتراح الإنكليزي بشكل دقيق . وأجاب السير أ . نيكولسون بأن حدود المنطقة المعطاة لفرنسا تحت حكمها الكامل يمكن أن تُرسم بخط ينطلق من رأس أنامور Anamour ليتبع خط ذرى طوروس شمال مرش ومودو — كابور Modu-Kapour وأرغانة Arghana حتى مرتفع بيلتيس Biltis ليعود فينزل إلى محاذة خط سكك بغداد الحديدي ، فيتجه باتجاه الغرب ويتركه عند الدولة العربية . وينطلق هكذا متوجهاً عبر بردجيك Beredjik ويمتد إلى يصل من هناك إلى الجنوب مروراً بغرب خط حمص وعلى محاذة حماة ليصل إلى البحر بمواجهة جزيرة أرواد .

وتبدأ منطقة النفوذ إلى الشمال من حيفا Caiffa ، لتشتمل على ولايتي بيروت ودمشق ، مع لبنان الموسع ، والجزء الأكبر من ولاية حلب ودير الزور ، وستبقى مسألة الموصل وكركوك محفوظة للمحادثات التالية وكذلك مسألة فلسطين .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871 .
تركيا — سورية — لبنان . جزء ٧ ص 117-120 .

بول كامبون إلى بريان

نتيجة اجتماع الأوس حول موضوع سورية

السيد رئيس الحكومة،

لي الشرف أن أرفع إلى معاليكم، بيان المحادثات الثانية التي قام بها السيد جورج بيكو مع السير نيكولسون والمتعلقة بوضع حدود لسورية، مع خارطة مرفقة.

وقد أصبحت المفاوضات أكثر صعوبة بكثير، كما نلاحظ ذلك، مما كانت عليه في تشرين الثاني، وذلك بسبب وجود السير مارك سايكس، عضو البرلمان الذي يترحاله في المشرق منذ أكثر من عشرين سنة وكونه أصبح مختصاً بالمسائل العربية، اعتمد الطروحات القصوى للعرب حول نقاط كثيرة وكذلك للمستعمرات الإنكليزية، وجعل السير أ. نيكولسون يقاسمه إياها أو جزءاً منها على الأقل.

ومع ذلك، يجب ألا نخفي أننا منذ الآن حصلنا على نتائج ذات قيمة أكيدة. فكيليكيا، مع سهول أضنة الغنية، لم تعد ممنوعة عنا، والأمر نفسه ينطبق على الإسكندرون الذي كان يطالب به بشدة فيما مضى حزب كبير في إنكلترا. وقد تم وضع ديار بكر والحوض المنجمي الغني في أرغانة ومادو في المنطقة للموضوعة تحت الحكم الفرنسي. وهكذا، فقد تم تأليف مجموعة لها قيمتها الخاصة وبها ترتبط منطقة هامة موضوعة تحت الحكم الاسمي لشريف مكة، إنما حيث يبقى نفوذنا السياسي وكذلك الاقتصادي مسيطراً.

وقد تم من جهة أخرى اقتراح تشكيل لبنان الموسع ببيروت والبقاع، كمقاطعة خاصة من الدولة العربية يكون لها حاكم فرنسي وتحتفظ بنظامها المميز في التنظيم الجديد. إن هذا المشروع الذي أخذ مندوبنا مهلة من أجل نقله إليكم، لكي لا يشرح المفاوضات عنده، ولكي يستطيع استيعاب الامتيازات الهامة التي تم تحصيلها، يحمل إذا ما تفحصناه أضراراً وموانع جدية.

بالإضافة إلى الانطباع المغضب الذي سببته، دون أدنى شك، للشعب المسيحي في لبنان واقع أن يجد نفسه خاضعاً، غداة هذه الحرب، للسلطة حتى الأسمى لشريف مكة سليل النبي، فإن الرأي العام الفرنسي سيعاني بالتأكيد من إحباط ساخط إذا ما استنتج أن المنطقة التي مارسنا فيها نشاطنا لأطول فترة مستمرة وحيث بلغت أعمالنا أوج ازدهارها قد أقصيت تحديداً عن حكمنا. ومن جهة أخرى، فأياً كان الوضع المميز الذي سيعطى لنا فيه، شمة ههنا منطلق شعور لا يمكننا تجاهل قيمته.

ولا يمكنني من جهة أخرى تجاهل أن التنظيم الجديد سيضع الحاكم الفرنسي للبنان في صراع مع أشد المصاعب. إذ يكفي أن نعرف حدة المزاومات في الشرق بين مختلف المذاهب والديانات من أجل أن نقدر ما سيكون عليه عنف الصراعات الأهلية في لبنان، وعندها فإن أي سلطة خارجية لن تستطيع كبحها. وسنرى فوراً «القوميات» المسيحية كافة، تقيم حاجزاً ضد المسلمين الذين سيستجدون حتماً بشريف مكة، مؤكدين على هذا التعارض لمقاطعة عربية يُضطهد فيها أتباع محمد. وسيكون على الحاكم بشكل حتمي، وهو مزود بأية شرطة أو جيش يستطيع الاعتماد عليه في مثل هذه الظروف، البقاء متفجعاً بلا حول ولا قوة أمام هذا الوضع والظهور كعدو لهؤلاء المشيعين للنبي، إلى أن يأتي وقت يجبرنا فيه قرب اندلاع الاضطرابات على التدخل، فيكون علينا، على العكس، الظهور كخصوم للمسيحيين الذين دعمونا دائماً. وسينجم بالتالي عن هذا الوضع ضرر مزدوج في أن نعرض أنفسنا للشبهة بالتالي في نظر العرب الذين علينا أن نبذل جهدها من أجل كسبهم في كامل منطقة نفوذنا ومواليانا التقليديين الذي سيحبطون بشكل عميق بسبب تصرفنا غير المتوقع.

فلا يبدو أنه من الممكن إذن القبول بالاقتراح الإنكليزي. ولكن من الموافق أن يتم رفضه بحيث تستمر المفاوضات. ولكن، بالنسبة لهذه الاحداث المقبلة، ولكي ألبني رغبة الممثل البيطاني، فإنني مجبر على أن أطلب من معاليكم دراسة الاقتراح الإنكليزي بتمعن، وإرسال التوجيهات الضرورية دون تأخير لهذه السفارة، إن حول مسألة لبنان أو حول مسألة المنافذ الإنكليزية التي يبدو أن حلفائنا يجب أن يطالبوا بها جنوب حيفا.

وتفضلوا...

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871

تركيا — سورية — لبنان — جزء ٧ ص 123-121

ملاحظة الوزارة، سورية — فلسطين

يبدو أن الجانب البيطاني، تحت التأثير المزدوج دون شك للمنادين بمصر الكبرى وأقصاها، يحاول ترجيح فكرة أن فلسطين لم يكن لها وجود خاص بها أبداً.

فلسطين لم تكن يوماً سوى مقاطعة من سورية الرومانية، كما هي اليوم جزء من سورية التركية، ولم يكن لسورية استقلال وحياة سياسية مستقلة إلا في عهد السلوقيين. وكانت تشتمل في ذلك الحين على سورية البهضاء أو كيليكيا، وسورية السوداء (حوض العاصي مع دمشق وحلب) والدول القديمة اليهودية والفيلستية والفينيقية.

إنما يجب العودة إلى المصور التوراتية لكي نجد أنه ليس فلسطين، بل مملكتان، مملكة يهوذا ومملكة إسرائيل، كانتا تحتلان جزءاً فقط مما دعاه الرومان فلسطين. فالساحل كان يشكل دولتي الفيلستين والفينيقين، وفي الجنوب كانت دولة الإيدوميين، وفي الشرق كان الموابيون المستقلون. وأدى الاجتياح الآشوري الذي شتت العراق الذي كان فيما مضى عرقاً غائياً من اليهود القادمين على الأرجح من الشرق، إنما الذين اختلطوا مع قبائل إيدومية من شبه الجزيرة العربية — إلى اختفاء هذه الدول الصغيرة التي كان حكم الإيدومي داود وابنه قد شهرها، إنما دون أن يعطيا التجانس ولا التنظيم اللذين يحفظان الإمبراطوريات. ومنذ ذاك لم يحصل أن وُجد سوى تقسيمات إدارية تعسفية للغزاة المتلاحقين.

ومع الحملات الصليبية، نلاحظ محاولة إعادة تشكيل دولة سورية. وقد شملت مملكة القدس في الواقع حلب وأروقة ودمشق وإنطاكية. ولم تكن مسألة فلسطين مطروحة.

فسيكون من الخطأ إذن ، من وجهة النظر التاريخية وكذلك من وجهة النظر الأجنبية ، إقامة فلسطين منفصلة عن سورية ، ومع ذلك ، إذا كنا نريد إرضاء المتأدين بذلك ، فيمكننا ، بالعودة إلى الأمانة الأسطورية تقريباً التي تسردها أخبار التوراة وخراتها الزمنية ، منح إنشاء بلد لليهودية يبلغ في أقصى الشمال خطاً من أريحا إلى البحر جنوب يافا ويكون محمداً من الشرق بالبحر الميت ومن الجنوب بالصحراء .

ولكن يجب أن تكون هذه الدولة بالضرورة حيادية ودولية في الوقت نفسه ، وذلك بسبب القدس . فالأنغليكان لا يستطيعون في الواقع ، وكذلك الأرثوذكس والكاثوليك ، المطالبة بممارسة السيادة على القدس . ويجب أن تكون للمسلمين والمسيحيين واليهود حقوق دينية يحفظها لهم قانون دولي .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871 .
تركيا — سورية — لبنان — جزء ٧ ص 136 .

ف. جورج - يكو إلى بول كامبون المفاوضات الفرنسية - الإنكليزية

غددة اجتماع 21 من كانون الأول الماضي في وزارة الخارجية، عبر لي السير مارك سايكس عن رغبته بمتابعة المحادثات مباشرة معي والمتعلقة بوضع حدود سورية، إذا فوضته حكومته بذلك، من أجل تحضير الحلول التي ستصبح فيما بعد موضوع إشعار رسمي. وكان يبدو له أن هذه الطريقة هي الوحيدة القابلة للتوصل إلى نتيجة مفيدة.

ورأيت أنه يجب عليّ ألا أرفض هذا الاقتراح الذي صيغ بهذا الشكل. وبدى لي في الحقيقة، خلال المباحثات السابقة، أن الوفد البريطاني كان، إما بسبب جهله بتفاصيل المسألة، أو تخشيه من عدم التقدير الصحيح لقيمة التنازلات الممنوحة، أو للسببين معاً، يعتمد حول كل نقطة موقفاً جديداً يجاوز بتعقيد المفاوضات بشكل استثنائي. ومع ذلك لم أخف، مع قبولي لهذه الطريقة في العمل، أنني كنت قد عانيت من خيبة أمل لأنه كان عليّ أن أنقل إلى حكومتي الاقتراح الذي أبلغتها إياه حديثاً، وأكدت يقيني بأننا إذا كنا قد خسرنا وقتاً ثميناً حتى الآن، فإننا نستمر في خسارته في حال عدم إرادة ممثلي الحكومة البريطانية رؤية المسألة في إطارها الشمولي، مع الأخذ بعين الاعتبار لوضعنا السياسي السابق في الإمبراطورية العثمانية، والمواقفة بالتالي على التنازلات الضرورية.

وقد أيدني بذلك السير مارك سايكس منذ اللقاء الأول الذي تلا ذلك، وفي اللقاءات التي تلاحتت يومياً تقريباً مذ ذاك في السفارة. وقد قال لي: إنه فكر بالحجج التي قدمتها، وإنه يعترف بقيمتها. وهو بالتالي لم يقدم أي اعتراض جدي على التخلي عن الطرح البريطاني المتعلق بلبان وبيروت وسهل البقاع. وقد وافق دون صعوبات كبيرة على

وضع هذه المنطقة تحت الحكم الفرنسي. وبالمقابل، فقد عارض بشدة أن تشتمل ممتلكاتنا على طرابلس وخط سككها الحديدي.

وبرأيي، كان لاغنى عن بلوغ الدولة العربية البحر مباشرة في أية نقطة كانت، وأن غمك مرفأً موافقاً يسمح لها بتصدير منتجاتها بحرية، وقد عاد ليكرر مطولاً وبالحاح أهمية المسألة في نظر العرب. ولم أجد أنه يجب أن أسلم بذلك. وفي الواقع، يظهر أنه من الصعب القبول بأن تفصل بهذه الطريقة ممتلكاتنا إلى شقتين منفصلتين. وسينجم عن ذلك دون شك صعوبات إدارية وعسكرية وسياسية على حد سواء، يفضل تجنبها منذ البداية.

وقد قبل السير مارك سايكس بالتالي، دون أن يعلن اقتناعه، أن تكون منطقتنا متصلة دون انقطاع حتى جنوب صور، مع التحفظ بأن نعالج مباشرة مع العرب مسألة إمكانية إعطائهم منفذاً؛ وقد تم الاتفاق على هذه النقطة شرط ألا تُذكر في الاتفاقية التي ستعقد مع الإنكليز، وأن يُترك لنا كامل الحرية في المباحثات التي سنعقد حول هذا الموضوع مع ممثل الشريف.

وفيما يخص المنطقة ذات الأهمية السياسية والاقتصادية المحفوظة لفرنسا، أظهر معاوري أيضاً أنه مهيباً للموافقة على امتيازات كبيرة. إن الحدود الجنوبية لهذه المنطقة، كما كانت قد أعدت حتى الآن، كانت تتبع خطأً ينطلق من شرق حمص ويصل إلى دير الزور. وقد وافق السيد مارك سايكس بمخط حدود ينطلق من بحيرة طيبة ويصل إلى الفرات فيقطعه على معاذلة موقع ودية جنوب النقطة التي كانت قد حددت سابقاً.

ومع ذلك، رأيت أنه يجب على التشديد على أن يتم تحويل الخط لكي يشتمل على جبل حوران حتى حدود الأراضي الزراعية. وفي الواقع، فإن بقاء الدروز الذين يسكنون الجبل خارج سلطتنا ستكون له مضاعفات وأضرار. فبالإضافة إلى الغنى الزراعي لهذا الإقليم، فإن السكان الذين يستوطنونه كثيرون العدد، ويمكن لبلدنا أن يصبح عند الانقضاء، وفي ظروف معينة، داعماً لسلطتنا ضد مالك سورية. ولم يعترض السير مارك سايكس اعتراضاً مطلقاً وانتهى به الأمر إلى الموافقة، على الرغم من العقبات والأضرار التي يمثلها هذا التحديد بالنسبة لخط السكك الحديدية الذي يفكر به الإنكليز.

وقد تم حفظ المسألة الخاصة بالمنطقة التي ستعطى لفرنسا شرق دير الزور. ولم يخف عني محادثي أنه كان مهيباً ل طرحها في إطار نهج تراضٍ واسع واقترح علينا أن نُترك

لنا الموصل وذلك بتتبع الخط الحدودي لجرى الزاب الكبير . والنسبة للمطالبة بمنطقة كركوك ، فقد عارض مع ذلك أن يكون مثل هذا الامتياز خارج إطار المناقشة . فهو يعرف ، كونه كان قد جال في البلد ، أن هذا الإقليم كان يشتمل على العناصر الوحيدة من الشعب التي تجعل من الممكن احتلال العراق وتسمح بإنشاء المجالس الضرورية للموظفين البريطانيين . ولهذا السبب بالذات كانت كركوك ضرورية ولا غنى عنها بالنسبة للإنكليز بحيث لا يستطيعون التضحية بها . ومع ذلك ، وبعد مناقشة طويلة قبل بأنه يمكن لحدود منطقتنا أن تثبت عند حدود الزاب الأصغر . وهكذا ستقع المناجم البترولية في شرغة Shergat ضمن حصتنا ، وتعودنا عما طُلب منا التخلي عنه .

وبالمقابل ، شدد الإنكليز على اضطلاعنا بالسيطرة على المنطقة النسطورية الواقعة شمال نهر دجلة وحتى حدود فارس . وهم يعتبرون أن هذا الاحتلال ضروري لهم لكي يتفوقوا التهديد الروسي . وبالنسبة ، فذلك شرطهم نفسه من أجل التخلي عن الموصل . فإذا لم نقبل بذلك ، فلن يكون أمامهم سوى التقدم حتى النقطة التي سيجدون فيها حدوداً طبيعية يسهل الدفاع عنها ضد اجتياح قادم من الشمال ، وضم الأراضي التي كانوا قد تركوها في حصتنا وكان ثمة في ذلك شرط مطلق لأقراضهم الحالي .

وبعد الانتهاء من هذه النقاط ، وجد السير مارك سايكس أنه تجب عليه الإشارة إلى محفظون :

- 1- ستم تسوية بين فرنسا وإنكلترا تحمي هذه الأخيرة ضد إجراءات تعمل على حجز مياه دجلة والفرات التي تروي القسم الجنوبي من بلاد الرافدين .
- 2- ستم دراسة نظام تجاري خاص بالنسبة للإسكندرون ، وسيبنى خط سكة حديدية بعد التفاهم بين البلدين من أجل تأمين الاتصالات مع بغداد .

ولم أجد أنه عليّ رفض نقل هذه الاقتراحات إلى الحكومة الفرنسية ، لا سيما أنه كانت للنقطة الأخيرة الفرصة ، من خلال إجراء ما ، بتقليص أهمية مسألة كانت دراستها واجبة وكانت تظهر على أنها الأكثر تعقيداً من بين المسائل المعالجة كافة حتى الآن .

وخلال آخر جلسة في وزارة الخارجية ، كان بعض المندوبين التقنيين قد أشاروا إلى الأهمية التي تعلقها الحكومة البريطانية على امتلاك مرفأ على الساحل ، حيث يمكن أن يصل خط سكة حديدية آت من العراق . وكانت نقطة الوصول هذه قد حُددت سابقاً

من قبل إنكليز كثيرين في الإسكندرون، ولأحد يجهل أن هذه الطريقة في الرؤية لا تزال تحفظ بالنسبة للقيادة البحرية مؤلفين متحمسين لن يتخلوا عنها عن طيب خاطر .

وخلال اللقاءات التي أجراها بشكل يومي مع مختلف الإدارات الإنكليزية، خلال المرحلة الأخيرة من هذه المحادثات، تعرض السير مارك سايكس للوم بشيء من الفظاظة بسبب التنازل الذي قدمه لنا حول هذه النقطة . وقد قيل له : « لقد طالبنا به دائماً وبشكل مفتوح منذ 30 سنة » ، فأجاب : إن ذلك كان منذ 30 سنة ، بل إن المندوب الفرنسي اعترض قائلاً : إن فرنسا كانت تطالب في ذلك الوقت أيضاً بمصر . وأياً كان الأمر ، فقد أكد السير مارك سايكس أنه لا توجد تنازلات ممكنة حول مسألة المرفأ على البحر الأبيض المتوسط هذه ، وأن هذا المرفأ يجب أن يكون حيفا .

وقد اقترحت غزة دون جدوى ، وكذلك مدحت مميزات خط يصل إلى بور سعيد ، أي إلى مرفأ مجهز آلياً بشكل جدي ، في حين أن المرفأ المقترح سيطلب أعمالاً واسعة لكي يكون نقطة الانطلاق لخط استراتيجي هام . وقد تأكدت بسرعة أن النقاش حول هذه المسألة لم يكن مفيداً كثيراً . وذهب السير مارك سايكس إلى أبعد من ذلك فطالب بفلسطين إنكليترا باستثناء الأماكن المقدسة التي يجب تدويرها .

وبدا لي أنه سيصبح من غير المجدي في هذه الظروف مدّ التعارضات دون نهاية ، والمجازفة بإفسادها دون نتيجة محتملة . وكان من اللام إذن القبول بالتضحيات التي لا غنى عنها مع تقليص أخطار المشروع الإنكليزي إلى حدها الأدنى ، ولهذا ، وقبل أي شيء آخر ، كان من المفضل تجنب حلول حدود أخرى بيننا وبين الإنكليز غير حدود الصحراء التي تخلق ، بشكل أفضل من أي نهر أو خط ذروة ، فضلاً عن ذلك ، حدود الصحراء ، إذا وافقنا على ترك حيفا لها . ولما إذ فعل ذلك ، بعد تسوية عام 1914 مع تركيا ، فإننا نتخل عن نقطة كانت لها فيها حقوق أكيدة . وسيكون مثل هذا التنازل من جانبنا صعب القبول جداً على الرأي العام عندنا . ولم يكن بإمكاننا الذهاب إلى أبعد من ذلك .

وقد قبلت بالنتيجة عرض الحل التالي على الحكومة الفرنسية : حيفا مع شرمها ومعها عكا *et Jean d'Acre* . سمعني الإنكليز ، في حين أن فلسطين ، انطلاقاً من الساحل على بعد 15 ميلاً شمال حيفا ووصولاً إلى بحيرة طبرية في الأردن والبحر الميت وغزة ، سيتم تخييرها تحت سلطة إدارة دولية تشتمل على ممثل فرنسا وإنكليترا وروسيا

وإيطاليا والمسلمين. وسيكون لإنكلترا في نطاق هذه الحدود المرسومة حق المرور بواسطة خط سكك حديدية تبنيه هي نفسها ويمكنها بواسطة نقل جنودها عندما يناسبها ذلك.

وأعلن السير مارك سايكس رضاه عن هذا الحل بعد أن تشاور مع مختلف الإدارات المعنية.

رقمنا معاً بإنشاء خارطة تشتمل على مختلف هذه الاقتراحات والتي تم تلخيصها في مذكرة دبلوماسية. وقررنا إضافة إلى ذلك أنه عندما تدرس الحكومة الفرنسية هذه الاقتراحات فسيكون بإمكاننا عقد لقاء جديد في وزارة الخارجية Foreign Office من أجل صياغتها صياغة نهائية.

فإذا كانت الحلول التي توصلنا إليها بهذه الطريقة لا تعطينا الكفايات كلها التي كنا نأمل بها، فإنها تقدم لنا على الأقل حقل عمل سيعظم لفترة طويلة النشاط الفرنسي في الشرق ويؤمن بشكل حاسم للفتنة السيادة المطلقة التي حققتها في المشرق. يملو لي إذن أنه من الأهمية بمكان ألا نتعد بقبولنا كثيراً عن التسوية المقترحة.

ويبدو الإنكليز حالياً مستعجلين للتوصل إلى اتفاق لكي يستطيعوا متابعة مفاوضاتهم مع العرب. ولأحد يعرف ما يمكن أن نخفيه لنا الأحداث غداً من مفاجآت. وفي مثل هذه الظروف قد ترون ربما مثلي أن تأجيل هذه المفاوضات تهوّر خطير لن يمكن لأي امتياز لاحق أن يعمله بالتأكيد.

ف. جورج بيكو

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918 جزء 871.

تركيا — سورية — لبنان. جزء ٧ ص 154-148.

مذكرة بتوقيع ف. جورج — ييكو والسير مارك سايكس

لقد وُضعت هذه المذكرة في الظروف التالية :

بعد أن وُضعت اللجنة التي يرأسها السير أ. نيكولسون لمرتين على اتصال مع السيد جورج — ييكو ، أصبح مؤكداً أنه كان ثمة الكثير من التفاصيل التي تتطلب بالضرورة دراسة منفصلة ما كانت لتفرض على اللجنة إلا بأن تخصص لأعمالها وقتاً أكثر الأمر الذي لا تسمح به غزارة انشغالات مختلف أعضائها بأمر ذات طبيعة أخرى ، أو بتمديد المباحثات الأمر الذي لم يكن مرغوباً كثيراً بسبب الوضع السياسي والعسكري في الشرق .

كذلك فقد اقترح السير آرثر نيكولسون أن يبحث السير مارك سايكس المسألة كاملة مع السيد جورج — ييكو ، بحيث يتم حذف التفاصيل منها وأن يتعاون معه في إعداد مذكرة يُبحث فيها بمجمل المعاملات المختلفة للمسألة بشكل عام .

I- ملاحظات أولية :

وجهات نظر مختلف الفرقاء المعنيين .

إن المسألة الرئيسة المطروحة للحل هي اكتشاف حد متوسط يلي متطلبات مختلف الفرقاء المعنيين ، ألا وهي :

آ — تعلن فرنسا :

1- مطالبتها بقطر يعرضها عن الأضرار وعن خسارة التأثير الناجمين بالنسبة لها عن تقسيم الإمبراطورية العثمانية .

2- ينقذ وضعها التاريخي والتقليدي في سورية .

3- يؤمن لها فرصة تحقيق تطلعاتها الاقتصادية في الشرق .

ب — يطالب العرب :

- 1- بالاعتراف بأنهم .
- 2- بحماية جنسهم ضد الاضطهاد الأجنبي .
- 3- حق استعادة موقعهم بصفتهم عاملاً نشطاً في التقدم العالمي .

ج — تطالب بريطانيا العظمى :

- 1- بأن يؤمن لها موقعها في الخليج الفارسي .
 - 2- بفرصة تنمية جنوب بلاد الرافدين .
 - 3- بصلات تجارية وعسكرية بين الخليج الفارسي والبحر المتوسط عبر طريق بري .
 - 4- منطقة تأثير كافية لتجهيز الكادر المستخدم في الري في بلاد الرافدين بمنشآت صحية موافقة وتتضمن تجنيداً أهلياً كافياً من أجل الحاجات الإخائية .
 - 5- الحصول على تسهيلات تجارية في المنطقة المتنازع عليها .
- د — وأخيراً، فإن على الحل الإجمالي أن يتوافق مع تسوية ترضي آمال الشعوب المسيحية واليهودية والإسلامي فيما يتعلق بنظام القدس والأماكن المقدسة المجاورة لها .

II

من أجل الوصول إلى نتيجة مرضية، على الأطراف الثلاثة إظهار روح التوافق .
ويبدو ذلك مؤكداً عندما نأخذ بعين الاعتبار بشكل منفصل المطالبات المختلفة .

المطالب

آ — فرنسا : إن للأمة الفرنسية المصالح الرئيسة التالية :

- 1- كان يُنظر إلى الفرنسيين منذ أقدم العصور على أنهم أنصار وحماة الكاثوليكين في الإمبراطورية العثمانية عموماً وبخاصة حُماة الموارنة في لبنان إثر تدخل الحكومة الفرنسية عام 1860 .
- 2- لقد لعبت فرنسا، بفضل الجهد المنهجي الفرنسي، دوراً بارزاً في النمو الفكري للمسيحيين كما وللعرب المسلمين خلال القرن الأخير وبخاصة في مقاطعات حلب ودمشق ودمشق والموصل .
- 3- وبالإتكال على الوقائع السابقة تطور لدى الجمهور الفرنسي رأي عام قوي لصالح التوسع الفرنسي في سورية وفلسطين .

4- وقد جاء تطور خط السكك الحديدية في سورية ليدعم هذا الرأي، وجعل منه مكملاً دائماً في مجمل وجهة النظر الفرنسية.

5- وما زاد في تعقيد المسألة مشاركة الرساميل الفرنسية حتى نسبة 30% في خط سكة حديد بغداد وحدود القرض الفرنسي— العثماني لعام 1914، وذلك بإدخال بعض المناطق ضمن الاهدات الفرنسية والتي ما كانت لتدخل ضمن مجال الاعتبار لو تم تحديد مناقشة المسألة بتقاليد وأشكال النشاط المذكورة في اللقاع 1، 2، 3، 4 من هذا الفصل.

6- وبالإنكاز على ماسبق، يمكننا القول: إنه ضمن الفرضية التي وقفها لن يبرز شيء آخر فإن الحكومة الفرنسية سيحق لها دون شك أن تأمل بسيطرة تجارية وسياسية في منطقة يحدها من الجنوب خط ينطلق من العريش إلى قصر شين ومن الشمال بالذروة الوسطى لطوروس ومدخل طوروس الذي يسل إلى جوار رأس أنامور Anamour وينتهي إلى عوشباد Kochbad.

ب— العرب:

1- على الرغم من انقسامهم بسبب المسائل الدينية، والجمركية (؟)، والعادات الاجتماعية والحدود الجغرافية الطبيعية، فإن مجمل شعوب شبه الجزيرة العربية بمصر المعنى والشعوب التي تتكلم العربية في المقاطعات الآسيوية من الإمبراطورية العثمانية تبدي رغبة قوية بالوحدة.

2- ويعترف قادة هذه الحركة بأن دولة عربية مركزية لا تكون متناغمة مع التطلع القومي العربي ولا يمكنه من وجهة نظر عملية وإدارية. ومع ذلك فهم يرون أننا لو أمنا لهم حماية فعالة ضد السيطرة التركية— الأتمانية، فإنه يمكن تشكيل اتحاد من الدول الناطقة بالعربية سوسي رغبة جنسهم بالحرية ويكون في الوقت نفسه موافقاً لماداتهم السياسية الطبيعية.

3- والحل الأمثل بالنسبة للقادة العرب إقامة اتحاد للدول تحت حكم أمر عربي يشتمل تقريباً على شبه الجزيرة العربية إضافة إلى المقاطعات العثمانية في البصرة وبغداد والقدس ودمشق وحلب والموصل وأضنة وديار بكر مع ساحل تحت حماية بريطانيا العظمى وفرنسا.

وعلى مثل هذه الدولة القبول باختيار مستشاريها الإلادين من بين أفراد القوتين الحاميتين ومنح هاتين القوتين تسهيلات خاصة في مجال المشاريع والتنمية الصناعية.

ج- بريطانيا العظمى :

- 1- فيما يتعلق ببريطانيا العظمى فإن مطالبتها كانت قد حُددت في المقطع C من الملاحظات الأولى .
- 2- إن الحل الأمثل بالنسبة لبريطانيا العظمى هو حصولها على سيطرة إدارية أولوية في المشاريع ضمن منطقة يحدّها خط عكا- تدمر- رأس العين وجزيرة عمر- زاخو- أمدا- رواندوز ، وذلك مع امتلاك الإسكندرونة بما فيه امتداد خلفي موافق للبلد يربط سهل الفرات بالبحر المتوسط وحقوق بناء خط سكك حديدية يربط الإسكندرونة ببغداد . ويكون لبريطانيا العظمى إضافة إلى ذلك حق الفحص على مشاريع الري التي ستحاول تحويل مياه جنوب بلاد الرافدين .

د- الاهتمامات الدينية الدولية :

- فيما يخص القدس والأماكن المقدسة ، علينا أن نحفظ في ذهننا المبادئ التالية :
- 1- للمؤمنين اللاتين والأرثوذكس حقوق مكتسبة مساوية في فلسطين .
 - 2- يشعر أفراد المجتمع الإسرائيلي في العالم كله باهتمام ووعي تجاه مستقبل هذا البلد .
 - 3- يمثل جامع عمر ، بعد مكة ، المكان الأكثر قداسة والأكثر احتراماً في الإسلام ، ويجب أن نعتبر وضع مسجد عمر تحت إشراف المسلمين الوحيد حلاً لازماً وأن تكون لقاقد الاتحاد العربي حصة مساوية في إدارة فلسطين .

الحلول المقترحة :

إن الخطوط العامة للاتفاق المقترح هي التالية :

- 1- العرب :
— إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان للاعتراف ولحماية اتحاد الدولة العربية في المنطقتين A و B ، الأولوية في حق المشاريع وفي القرون المحلية .
— سيكون لفرنسا في المنطقة A ، ولبريطانيا العظمى في المنطقة B ، أن تقدما وحدهما المستشارين والموظفين الأجانب عند طلب الاتحاد العربي .
- 2- في المنطقة الزرقاء لفرنسا ، والمنطقة الحمراء لبريطانيا العظمى ، سيكون للدولتين حق إقامة أي إدارة أو مراقبة مباشرتين أو غير مباشرتين ترغبان بهما .

3- وستكون في المنطقة الميئة إدارة دولية يتم تقرير شكلها بعد استشارة روسيا وبعدها إيطاليا ويمثلي الإسلام .

4- سيكون ليهطانيا العظمى :

— ميناءا حيفا وعكا .

— حصبة من كمية الماء تعطيا المنطقة A من أجل ري المنطقة B .

— يتم عقد اتفاق بين فرنسا وبريطانيا العظمى يتعلق بالدمتور التجاري للإسكندرونة وبناء خط سكة حديدية يربط بغداد بالإسكندرونة .

5- سيكون ليهطانيا العظمى الحق ببناء وإدارة ، وأن تكون المالكة الوحيدة ، لخط السكة الحديدية الذي يربط حيفا أو عكا بالمنطقة B . وسيكون لها حق دائم في نقل الجنود على هذا الخط في أي وقت كان .

4 من كانون الثاني 1916

التوقيع ف . جورج — ييكو
مارك سايكس

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . الحرب العالمية 1914-1918 جزء 871

تركيا — سورية — لبنان . جزء 7 ص 160-155

ثمّة تقرير 3 من كانون الثاني 1916 .

أ. برهان إلى بول كامبون

حول موضوع المفاوضات الفرنسية - الإنكليزية التي يقودها جورج - بيكو .

كانت المحادثات في كانون الأول وبداية كانون الثاني المتعلقة بسورية بين السفارة والمندوبين الإنكليز قد وصلت في نهاية المطاف ، بحسب ما أطلعتموني عليه في باريس ، إلى وجهات النظر التالية :

إن فرنسا ستأخذ تحت حكمها الكامل منطقة تشتمل على كيليكية مع أضنة والإسكندرون وديار بكر مع حوض منجم أرغانة - مادو - والأنصارية ولبنان وبيروت .

وسيعترف لها أيضاً بمنطقة تأثير مطلقة (تحت الحكم الإسمي لشريف مكة) تشتمل على باقي سورية مع دمشق والبقاع حيث يمر خط دمشق إلى حلب ، وجزء من بلاد الرافدين يشتمل على الموصل ، إنما يحده الزاب الصغير ويستبعد بالتالي المنطقة النفطية في كركوك .

ومن جهة أخرى ، كانت إنكلترا تعلن ، إذا لم يوجد حكم على فلسطين ، حكماً دولياً على مجمل هذه المقاطعة ، وتطالب لنفسها بامتلاك ميناء حيفا ، الذي يصبح ميناءً إنكليزياً ، والمنطقة التي سيصل عبرها إلى هذا الميناء خط السكة الحديدية عبر فارس والمار بمحاذاة النجف في العراق وشبه الجزيرة العربية .

ثم أهمية أكيدة للوصول بسرعة إلى تأمين النتائج الهامة جداً التي تم تحصيلها عبر اتفاق محدد . ذلك أننا نحازف بالوصول إلى رؤية الأحداث تتغير . فشريف مكة يتمتع بتأثير خارجي عن متابعة المفاوضات ، كما تمتع إنكلترا عن الارتباط بها إذا كان الهدف الأساسي الذي تبغيه (بناء إمبراطورية عربية تحت نفوذها موجهة ضد الأتراك والألمان) سيفلت منها .

ومن جهة أخرى، علينا أن نحذر كل احتمال لتفويض جزئي للاتفاق لصالح الإنكليز مثلاً، إذا سمحت لهم الظروف باحتلال حصنهم وتحقيق هدفهم، دون أن تكون فرنسا قادرة على امتلاك حصنها والتصرف بها بنفسها. وأعرف أنه بإمكانني الاعتماد على خيبتكم حول هذه النقطة. ويجب أن يكون ثمة بالتأكيد تضامن وثيق بين امتيازاتنا وامتيازات الإنكليز.

وتقدر الحكومة الفرنسية أنه من وجهة النظر التي وصلت إليها المفاوضات، عليكم:

1- تثبيت ما هو معترف به لنا.

2- طلب تعديلين صغييرين. في الجنوب من منطقة نفوذنا لكي نحصل على تدمر، وهي طريق سكة حديدية محتملة من دمشق إلى الفرات باتجاه الجزيرة. وفي الشمال، تحت دركود Dercude (كذا) وحتى مدخل طوروس من السير مع حدود الولاية وانقضاء كل نقاش لاحق.

3- محاولة الحصول على حكم ثنائي إنكليزي- فرنسي بالنسبة لحيفا وخط السكة الحديدية الذي سيصل إليها مع إعطاء التسهيلات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الكاملة لإنكليز.

4- اقتراح تقسيم فلسطين إلى ثلاث حصص:

— الأولى فرنسية، وتشتمل على السامرة وشمال فلسطين كله، باستثناء متصرفية القدس فقط.

— والثانية دولية وتشتمل على متصرفية القدس، الأمر الذي سيرضي المطالب الدينية للروس والأرمن والإسبان والإيطاليين.

— أخيراً، الحصة الثالثة وتشتمل على الجنوب الفلسطيني كله حتى حدود مصر حيث يوضع تحت الحكم الإنكليزي.

وتستجيب هذه الاقتراحات للرؤى الأساسية للإنكليز الذين يتمسكون بالآلا تكون جوازاً لهم في مصر وعلى تشكيل عازل بيننا، وذلك بحفظ شبه الجزيرة العربية والأماكن الإسلامية المقدسة تحت نفوذهم (حيث سنارس بحسب اتفاقاتنا التأثير الضروري من وجهة النظر الدينية). وسيحصلون أيضاً على مخرج لسككهم الحديدية إلى البحر المتوسط، وذلك بشروط تؤمن لهم حرية الحركة الكاملة والتسهيلات الاقتصادية.

فإذا كان التفاوض سيتعرض للامتيار بسبب الحكم الثلاثي الأجزاء لفلسطين ،
فيمكنكم عدم جعل ذلك شرطاً لازماً لإتمام المفاوضات ، إنما بعد أن تبذلوا الجهود
الكبرى للحصول على الموافقة على هذه المشاركة .

وبالنسبة للحكم المزوج لخط السكة الحديدية في المنطقة الفرنسية ولبناء حيفا
فيجب أن تصل مقاومتكم إلى حدها الأقصى حيث يمكن أن تتجاوز بالنتيجة بشكل
حاسم . ومع ذلك ، إذا كانت تلك هي نقطة عدم الاتفاق الوحيدة ، وإذا شعرتم أن
المفاوضين الإنكليز لا يلينون ، فعليكم العودة بهذا الشأن إلى حكومتكم الفرنسية كما
سيفعلون هم أنفسهم بالعودة إلى الحكومة الإنكليزية .

وإنني ، منذ الآن ، أتمسك بشكركم للنقاط التي تم تحصيلها حتى الآن والطريقة
الضليعة والحادقة التي قد تمت بها هذه المفاوضات التي تتم بدرجة عالية الرؤى التقليدية
لفرنسا وكبرى ذكريات تاريخها .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871
تركيا — سورية — لبنان . جزء ٧ ، ص 140-139 ،

لندن، نعي 6 من كانون الثاني 1916

ب . كامبون إلى أ. بريان

مفر جورج — ييكو إلى بانيس لتقديم تقرير عن المفاوضات .

مسافر السيد جورج — ييكو إلى بانيس لكي يقدم للحكومة التفاصيل كافة المتعلقة بالمفاوضات التي قامت بها هذه السفارة مع الحكومة البريطانية حول حدود سورية .

وستجلبون معاليكم طي هذه الرسالة نسخة من التقرير الذي رفعه لي حول هذا الموضوع ، وكذلك المذكرة التي وقعها السير مارك سايكس إضافة له من أجل تثبيت النقاط التي وصلت إليها المفاوضات حالياً .

المصدر : أرشف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871 .
تركيا — سورية — لبنان ، جزء ٧ ص 147 .

بأريص، نقي 12 من كانون الثاني 1916

الوزير (برتلوت Berthelot) إلى ديفرانس Defrance ، الموظف الدبلوماسي في القاهرة

إيقاف المفاوضات مع جمال باشا عن طريق السيد لطف الله .

إن المفاوضات الجارية في لندن حول مسألة وضع حدود لسورية يبدو وكأنها
ستصل قريباً إلى حل يرضي مطالبنا .

وضمن هذه الشروط لا يبدو أن ثمة مجالاً لإعطاء أهمية لخطوات ، كالتي يقوم بها
السيد لطف الله ، لم تعد تلبي في الوقت الحالي أي أمر واقعي وهي بدون شك ناجمة عن
رغبة بعض السوريين فقط في وضع أنفسهم في المقدمة .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871
تركيا — سورية — لبنان — فلسطين ، جزء ٧ ص 182 .

ديفرانس إلى بريان

حول موضوع مفاوضات سايكس — بيكو في لندن
إثر شائعات مختلفة المصادر ، وخاصة الصادرة عن مكاتب وكالة الاستخبارات ،
فقد تم تحديد الحدود المستقبلية لسورية في لندن .

وستشتمل المنطقة المعترف بها لفرنسا على الساحل ابتداءً من عكا أو من صور في
الجنوب وحتى نقطة تقع بين مرسين وأداليا في الشمال . وفي الداخل ستشتمل هذه
المنطقة على مناطق دمشق وحلب ومرش وديار بكر . وستصبح حيفا لإنكلترا إذا أخذنا
الموصل أو متبقى لنا إذا تركنا الموصل لإنكلترا .

وستشكل القدس دولة خاصة ستقطع استمرارية المنطقة البريطانية في حال إعطاء
حيفا لإنكلترا .

وقد وجدت أنه من المفضل عدم الإلحاح لمعرفة أصل هذه المعلومات ، وأنا أجهل
كونها ذات أساس من الصحة أم لا .

المصادر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871 .

تركيا — سورية — لبنان — فلسطين ، جزء ٧ ص 196 .

ملحوظة للحكومة حول موضوع مفاوضات السيد بول كامبون والسيد جورج — يكو حول سورية

من المحادثات الأخيرة التي قام بها السيد جورج — يكو مع السيد مارك سايكس، ينتج:

1- أن المكتب التجاري Board of Trade يطلب الإبقاء على التعريفات العشائية الحالية (11%) في منطقة آسيا الصغرى التي ستعطي لفرنسا .

وقد بين السيد جورج — يكو أن فرنسا لن تستطيع الأخذ بهذا الالتزام بالنسبة للمنطقة الموضوع مباشرة تحت الحكم الفرنسي حماية، إنما بالنسبة للمناطق الأخرى المنسوبة لفرنسا والملحقة بشريف مكة فسيكون من الممكن ربما لفرنسا الالتزام بالحفاظ على التعرفة الحالية خلال عدد معين من السنوات يتم تحديده .

2- إن إنكلترا ترغب بأن تلتزم فرنسا معها بعدم السماح لقوة ثالثة بإقامة خطوط سكك حديدية أو إنشاء منشآت أخرى في شبه الجزيرة العربية بما فيها جزء البحر الأحمر (جزر فرسان) .

3- إن إنكلترا تطلب بموازاة حق الشفعة أو الأسبقية الذي ستوافق على منحه لفرنسا، فيما يتعلق بجزيرة قبرص، موافقة فرنسا على منحها حق الأسبقية في الامتلاك فيما يخص الإسكندرون .

4- إن إنكلترا تطلب موافقة فرنسا على ألا يمتد خط سكة حديد بغداد إلى أبعد من الموصل دون موافقة الإنكليز .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 جزء 871
تركيا — سورية — لبنان — فلسطين ، جزء ٧ ص 222 .

ب. كامبون إلى أ. بريان

وضع المفاوضات الفرنسية الإنكليزية وضرورة إعلام روسيا بها بما أن اجتماع اللندنيين من مختلف الوزارات المهمة بمسألة الدولة العربية، والذي كنت قد أعلمت معاليكم به من خلال مذكرتي في 20 من كانون الثاني الماضي، لم يصل إلى اتفاق نهائي، فقد تم إرسال مشروع المذكرة المحضرة إلى كل منهم بحيث يستطيعون دراستها بتمعن وصياغة ملاحظاتهم. وهكذا فقد أرسلت كل إدارة أجهنتها إلى وزارة الخارجية عبر مذكرات جديدة صيغت فيها ملاحظاتهم. وهكذا فقد ازداد تعقيد المفاوضات بشكل استثنائي.

وننتج في الواقع من الاتصالات كافة أنه إضافة إلى الاعتراضات الأساسية لوزارة البحرية ولوزارة الخارجية، تم طلب تعديلات مختلفة لجعل الاتفاق مقبولاً.

1- كتابة فاتحة تؤكد أن الترتيب سيقى كله تابعاً لرضا روسيا ولشاركة العرب في الحرب ضد الأتراك.

2- تركيز الصيغة على أن المفاوضات مع شريف مكة سيقوم بها الإنكليز حصراً، أما النقاط التفصيلية فتكون فيما بعد موضوع محادثات منفصلة بين الشريف وفرنسا وإنكلترا.

3- الحفاظ على تعرفه الجمرك التركي كما هي قائمة، دون تحويل الحقوق بحسب القيمة إلى حقوق نوعية.

4- تعيين المكوس في الموانئ نفسها.

5- التزام فرنسا وإنكلترا بعدم السماح لقوة ثالثة ببناء سكك حديدية في شبه الجزيرة ولا احتلال إحدى نقاط الساحل.

6- التزام فرنسا بعدم ضم أي جزء من علمها الجديد دون استشارة سابقة لإنكلترا.

7- التزام فرنسا بعدم مدّ خط بشداد إلى ما بعد الموصل دون استشارة مسبقة لإنكلترا.

وقد أجريت مفاوضات حول كل من هذه النقاط، وكانت شاقة أحياناً. ولكن فقد تم التوصل مباشرة، أو عن طريق السير مارك سايكس أو حتى عبر التدخل الشخصي للسير آرثر نيكولسون، إلى الحصول تدريجياً على حلول متساهلة للاهتنامات القائمة بواسطة عقد.

وهكذا فقد استطاعت لجنة الوزراء — التي عينتها الحكومة من أجل دراسة الترتيبات المقترحة — الاجتماع في الثالث من هذا الشهر للوصول إلى التفحص النهائي للمسألة. وكان اللورد كيتشنر في الواقع قد أبدى معارضة شديدة للتحديد المقترح لحدود المنطقة الفرنسية شرق حيفا. ويتوجه من السير إد. غري Ed. Grey طلب السير مارك سايكس من السيد جورج — يبدو أن يقابل على وجه السرعة المارشال من أجل هذه النقطة.

وهكذا وافق مندوبنا للحال إلى وزارة الحربية، حيث وجد الوزير يفحص المسألة على خارطة سورية. وأعلن اللورد كيتشنر بوضوح أنه لا يستطيع قبول التحديد الذي سيفرض على خط سكة حديد حيفا عبر الحدود المقترحة وأنه ينوي قول ذلك صراحة للوزراء. كان يعرف البلد؛ فالصعوبات التقنية التي كانت مواجهتها ولجبة ستكون كبيرة بالنسبة لحظ لن يقدم شيئاً. وكان إعطاؤه مدخلاً إلى مناطق تقدم بعض المصادر واجباً. وقد فرض حل نفسه وهو رفع الحدود إلى الشمال مع ترك حوران في منطقة الحماية الإنكليزية. ولم يكن هذا البلد أصلاً ذا قيمة وما كانت فرنسا لتجازف بمثل هذه التسوية من أجل بضعة أمتار مرعبة من الصحراء.

إننا لانعرف ما الذي علينا أن نعجب به أكثر في هذا الفيض من العبارات والحجج التي كدسها المارشال بهذا الشكل؛ والتأكيدات المتناقضة التي استخدمها دوماً لصالح فرضيته أو للنقص العجيب في الذاكرة والذي جعل من حوران منطقة صحراوية.

وقد أجاب السيد جورج — يبدو ببساطة دون مناقشة تفاصيل هذا العرض الممتد بأن تعديلاً للحدود لم يكن يبدو له ممكناً. فمعلوماته المتعلقة بحوران كانت مختلفة جداً عن معطيات اللورد كيتشنر، وكانت الأسباب السياسية التي أدت إلى وضع الحدود بالنسبة لهذه النقطة عند طرف الأراضي الزراعية لا تزال تحتفظ بكامل قيمتها. ومع ذلك، ومن أجل أخذ ملاحظات الوزير قدر الإمكان بعين الاعتبار، فقد اقترح كتابة للفقرة 7

تشرط أنه في حال تعذر إنجاز الخطط عبر الجنوب فيمكن له استعارة مسار قصير على أرضنا وذلك بعد اتفاق جديد مع الحكومة الفرنسية .

واختتمت جلسة يوم 4 ضمن هذه الشروط . وبعد لحظات من اختتامها استدعي السيد جورج — ييكو إلى مكتب السير آرثر نيكولسون . وأعلن سكرتير الدولة الدائم بداية أن الوزراء كانوا قد فوجئوا إلى أقصى حد باتساع الطلبات الفرنسية التي كانت تتجاوز التوقعات كافة . ومع ذلك ، فقد قبلوا لرغبتهم في عقد الاتفاق بالملكرة المقترحة ، كما كانت مقدمة ، مع حذف الفاتحة فقط ، مع الاشتراط فقط أن يقي كل شيء مرتبطاً بالمشاركة الفعلية للعرب وموافقة روسيا .

فكان من المناسب إذن إعلام الحكومة الإمبراطورية على وجه السرعة بالمسألة ، ذلك بإطلاعها على المفاوضات التي أعجزت هكنا ، إنما مع الاشتراط بعد اتخاذ أي توزيع نهائي .

واقترحت إنكلترا أن يتم ذلك دونما إبطاء . وعندما تعطي روسيا موافقتها ، وعندها فقط ، تتابع المفاوضات مع شريف مكة ويمكن توقيع اتفاق بين فرنسا وإنكلترا .

وبعد أن أخذ السيد جورج — ييكو علماً بذلك ، أكد على أن تؤجل البقية المرسلة إلى بتروغراد Petrograd عبر حكومة لندن إلى مساء الثلاثاء حتى لا تسبق البقية التي سترسل إلى سفير الجمهورية في هذه المدينة . ووافق السير آرثر نيكولسون بسرور وقبل أيضاً بالألا يلمح الممثل البريطاني إلى أي بند من الاتفاق ، مكتفياً بالقول : إن الحكومة الفرنسية ستعلم الحكومة الإمبراطورية بهذا الموضوع .

ولي الشرف أن أرفع لمعالكم طي هذه الرسالة نسخة من المذكرة كما أقرتها الحكومة البريطانية . فإذا قبلتها أيضاً الحكومة الفرنسية بعد دراستها ، فسيكون من المهم جداً كما يبدو لي عدم تأخير افتتاح المفاوضات مع روسيا أكثر من ذلك .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . حرب 1914-1918 . جزء 872

تركيا — سورية — لبنان — فلسطين ، جزء VI ص 1-3 .

أ. برهان إلى سفارة لندن (ب. كامبون)

القراح لصالح الصهاينة في فلسطين

لقد رغبتم سفارة جلالة الملك البريطانية، عبر مذكرة بتاريخ 12 من آذار، بالتباحث مع وزير الشؤون الخارجية حول القراح كان قد قُدم إلى السير إد. غري يتعلق بإمكانية تسوية خاصة بفلسطين بقصد إرضاء المطالب اليهودية بشكل كامل، وعلى الرغم من عدم اهتمام عدد كبير من الإسرائيليين اتجاه الصهيونية، إلا أن القائمين الداعين لهذا المشروع يقدرون أن تحقيقه سوف تقوم عليه بحماسة قصوى مجموعة كبيرة وقوية من المجتمع اليهودي، وهي ذات طبيعة قادرة على إكساب الحلفاء تعاطف يهود أمريكا والمشرق وأقطار أخرى هؤلاء يقفون حالياً بأغليبتهم إلى جانب القوى الجرمانية.

فقد قام السيد لوسيان وولف Lucien Wolff إلى السير إد. غري العرض التالي للتطلعات اليهودية المتعلقة بفلسطين: «على بريطانيا العظمى وفرنسا، ضمن احتمال أن تصبح فلسطين ضمن دائرة نفوذهما بعد انتهاء الحرب، أن تأخذنا بعين الاعتبار الاهتمامات التاريخية للجماعة اليهودية في هذه المنطقة».

ويجب أن يؤمن للشعب اليهودي التمتع بالحقوق السياسية المتساوية مع بقية الشعب، وكذلك الحرية المدنية والدينية، وامتيازات بلدية أساسية في المدن والأماكن الأخرى التي يسكنها اليهود، وكذلك تسهيلات عادلة للاستيطان والهجرة».

ويرأي السير إد. غري حول هذا الموضوع أن المشروع المطروح يمكن أن يمارس تأثيراً إيجابياً على معظم اليهود، وذلك إذا جعلناهم يشعرون أنه عندما تصبح مستوطناتهم في فلسطين متمتعة بالقوة الكافية بالمقارنة مع السكان العرب فإنها ستستطيع الإمساح بالإدارة الداخلية للمنطقة، باستثناء ما يخص القدس والأماكن المقدسة.

إن سكرتير الدولة الرئيسي للشؤون الخارجية تحول النظر والمواقفة في كل حل للمسألة، مهما كانت الأسباب الداعية للاعتقاد بأن حماية دولية متلاقي معارضة فحة متنفذة من الرأي العام الإسرائيلي. كذا، فإن هدفه الوحيد هو إيجاد حل يسمح بإجراء تنظيم يرضي أغلبية اليهود ويؤمن هكذا للحلفاء دعم المجتمع اليهودي.

وقد أطلع رئيس مجلس الوزراء، وزير الشؤون الخارجية، باهتمام على هذا الرأي وشدد على أهميته. ومع ذلك فتمة إمكانية للتساؤل إذا ما كان المشروع الذي طرحه السيد لوسيان وولف سيلقى فعلياً التأثير المنتظر على مشاعر المجتمع اليهودي، علماً أن موقف أعضاء هذه الفئة الكارمة للحلفاء مستلهم من دوافع لا قاسم مشترك بها وبين الطموحات الصهيونية، وأن تحقيق هذه الطموحات لن يُغيب هذا البغض.

ومن جهة أخرى، فإن حل القضية المطروح بهذا الشكل لا يتخلو من صعوبات حقيقية، وسيجاذف العمل حالياً بمشروع مصمم بهذا الاتجاه في إيقاظ حفيظة العرب بشكل خاص والذين يجب ملاحظتهم. ويعتقد السيد برهان بوجوب تنبيه الحكومة البريطانية بشكل خاص إلى هذه المنطقة. وهو يرى أن دراسة هذه المسألة لا يمكن أن تطرح مجدداً بشكل مثير إلا إذا حلت مسألة إنشاء إمبراطورية عربية.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918 جزء 872
تركيا — سورية — لبنان — فلسطين، جزء VI ص 40-41.

من فلوريو Fleuriau ، المكلف بالأعمال ، إلى بريان

معلومات قدمها السير سايكس حول الوضع في أرمينيا
وكيليكيا وحول احتمال تكهن إمبراطورية عربية

كنت قد أشرت لمعاليتكم في برقيتي في 12 من نيسان ، رقم 431 ، إلى جوهر الآراء التي قدمها السير مارك سايكس فيما يتعلق بالوضع العسكري والعمليات التي يجب القيام بها عند الضرورة في آسيا الصغرى . وقد جاء الكولونيل الإنكليزي مساء البارحة لمقابلتي وهأمم ملخص ما دار بيننا .

تعلّمون معاليكم أنه بعد تفاوض السير مارك سايكس مع السيد جورج — بيكو حول الترتيبات الفرنسية — الإنكليزية المتعلقة بآسيا الصغرى ، ذهب الأول إلى بتروغراد للدفاع عن هذه الترتيبات أمام الحكومة الروسية . وبعد أن أنجز مهمته قام برحلة مريضة إلى القوقاز حيث استقبله الدوق نيكولا الأكبر Grand Duc Nicolas .

وكان الدوق الأكبر حينها عظيم القلق . فعل جبهته الواسعة الممتدة من البحر الأسود إلى قلب فارس لم يكن يملك غير 120000 رجل . ومع ذلك فإن ما ينقصه ليس الرجال وهو الذي لديه تحت تصرفه ميليشيات وكثائب القوقاز . بل إن ما يعاني منه هو النقص في البنادق (كذا) التي تأكد السير سايكس من وجودها في روسيا كلها . ويخشى الدوق من حشد قواته المؤلفة من 500000 رجل في الجنوب والغرب ، حيث يستطيع الأتراك إخلاء القسطنطينية التي يحميها البلغار والتمساقون ضد جيش سالونيك الحليف .

« وقد أوضحت للسير سايكس أن أرمينيا كانت بلداً جليلاً خالياً من السكك الحديدية والطرق وأن الجيوش الكبيرة لم يكن يُستطاع نقلها وقوتها .

وأجانبني الضابط الإنكليزي : « إن هذا كان صحيحاً فيما مضى لكن الآن يعملون في هذا البلد منذ سنة . وقد أنشأوا فيه الخنازين وأصلحوا وشيدوا الطرقات ، وأقاموا خدمات النقل بالسيارات . وقد وجدت الدولة الروسية الكبرى الدليل على النتائج التي تم الوصول إليها في إرزروم Erzeroum . فمن المعروف أن الرحلة بالسيارة من القسطنطينية إلى إرزروم كانت تتم خلال أربعة أيام . ومن الممكن اليوم نقل وتحميل 250000 رجل عبر طريق آزور (٢) Azore — سيفاس Sivas — إرزينغلو Brzinglyou ، ويمكن بالتالي إتمام الحصار التركي في حزيران القادم . وبرأيي فإن مخاوف الدوق الأكبر مبررة تماماً . فالجيش الروسي في القوقاز ليس مهدداً بالخروج من أرمينيا الروسية فحسب ، بل يمكن أن يطرد أيضاً من تيفليس Tiflis ومن القوقاز .

إن هزيمة تلحق بجيش القوقاز يمكن أن تعرض ضمن الوضع الراهن حالة الناس في روميا جيشاً يتحول بسهولة إلى ثورة . وهكذا يمكن أن يجبر الإمبراطور فجأة على تدعيم جيش القوقاز عن طريق اقتطاعات من جيشه الكبير . وسيؤدي ذلك إلى إضعاف الجيش الكبير في حزيران وتموز في الوقت الذي سيحتاج فيه الإنكليز والفرنسيون إلى مؤازرته الكاملة القصوى . »

وتفسر هذه الاعتبارات محاولة الجنرال ألكسيف Alexieff ، والتي استأنفها السيد سازونوف Sazonoff ، الهادفة إلى تضليل الجيوش الخليفة في آسيا الصغرى .

وقد قلعنا بمقابل هذا التضليل حججاً ممتازة أضاف إليها السير م . سايكس حجة وباء منطقة الإسكندرون في فصل الصيف . وتبعاً لرأيه فإننا لن نستطيع إنزال قطعات على هذا الساحل قبل شهر تشرين الأول دون تعريضها لجائحات وبائية خطيرة .

لكن السير مارك سايكس يقدر أنه علينا نجدة الروس قدر الإمكان . ونقوده معرفته بالشرق إلى النصح بتدخل الجيش الإنكليزي على جبهة مصر وعلى حدود القطاعات الأرمنية في كيليكيا .

وقد طرح بنفسه العملية على الحدود المصرية على الجنرال ريكاردسون Richardson . وهو يقدر أنه من الممكن قطع الصحراء والمركز في العرش . وإذا لم ينجح الترك في القيام بالعملية المعاكسة فذلك لأنهم ما كانوا يملكون الموارد والقواعد الضرورية ، وهذه المصادر والقواعد موجودة في مصر . وإذا تم التحضير للعملية بعناية ثم تمت قيادتها بحموية فسيتمكن الجيش الإنكليزي أن يصل إلى العرش في منتصف حزيران ، وهو

التاريخ الذي يمكننا تعديده لإنهاء التركزات التركية في أرمينيا الشمالية . وتشتمل خطة السير مارك سايكس على إنشاء خط حديدي عبر الصحراء .

وسيمكن للجيش الإنكليزي بعد وصوله العريش التوجه نحو فلسطين وسورية إذا ترك له العدو الساحة خالية . لكن الكولونيل سايكس لا يتوقع عمليات على نطاق واسع جداً . ويهدف مشروعه إلى جذب القرى التي كان الأتراك قد أرسلوها نحو الشمال إلى الجنوب .

كانت قضية مصر من شأن الإنكليز ، أما تنظيم القطاعات الأرمينية فيقع على عاتق الفرنسيين .

وقد أبلغني السير مارك سايكس أنه تم في بروجراد تعديل المنطقة الفرنسية في آسيا الصغرى ، بحيث تشكل أرمينيا فرنسية شمال أضنة وبالتالي فإننا نكون معينين بشؤون أرمينيا .

سيكون من الممكن استقالة عدة آلاف من الأرمن . ويقترح السير مارك سايكس تجميعهم في جزيرة قبرص حيث يقوم ضباط فرنسيون بإعطائهم تدريباً عسكرياً وتسليمهم . وبعد تسليمهم يُوزع هؤلاء الرجال في مجموعات صغيرة من 25 رجلاً ويتم إزناطهم بواسطة قوارب ساحلية محلية على شواطئ كيليكيا وعندها يبدأ الأرمن على أراضيهم الوطنية نوعاً من حرب المصايات . وسيتمكن التسبب بإزعاج جدي للأتراك في منطقة هامة جداً من وجهة نظر المواصلات والاتصالات .

ويمكن تنفيذ هذه العمليات دون إزعاج هجوم سالونيكى ، وستسمح بإرضاء المطالب الروسية إلى حد ما . وبما أن السير مارك سايكس هو صاحب الخطة العربية التي نتجت عنها التسييمات المنظمة للمناطق الفرنسية والإنكليزية والروسية في آسيا الصغرى ، فهو يتوي الاستفادة من التحولات التي يقترحها من أجل إثارة العالم العربي .

وسيكون من نتيجة وصول الجيش الإنكليزي إلى العريش منع إرسال مساندات عثمانية إلى الحجاز عبر الخط الحديدي إلى مكة . وسيكون ذلك هو الوقت المناسب لتحريض الشريف الأكبر على إعلان نفسه . وهكذا ، بعد أن يتخطى الجنود الإنكليز مباشرة الحدود المصرية سيضعون العلم العربي ويظهرون كمحررين للعرب الخاضعين للهيمنة التركية .

إن السير مارك سايكس لا يعتقد أبداً بتحقيق إمبراطورية عربية كبرى. لكنه يرى فيها موضوعاً لإثارة العرب وإشعار الهياج بينهم الأمر الذي يضر بأعدائنا. وفي العرش سيعمل عملاء إنكليز وفرنسيون على الاتصال بالقادة. بل لقد التقى السير مارك سايكس أصلاً بعرب في القوقاز. وقد استقدم في لندن ضابطين من أصل عربي هارين من الجيش العثماني كان يرغب أن يجمعهما مع السيد جورج بيكو. وباختصار شديد: فإن ما يرغب الكولونيل الإنكليزي القيام به هو خطوة من المؤامرات على الشرق.

ويتوقف نجاح هذه الخطوة المعقدة وكأنها قصة من ألف ليلة وليلة على قضية بلاد الرافدين بالتأكيد. والحالة هذه، فإن الآمال في لندن ضعيفة حول مصير للكتيبة المدنية المحاصرة في شط العمارة Kut-El Amarna منذ أربعة أشهر. فبعد أسبوع من الآن يكون رجال هذه الفرقة الصغيرة قد أنهمكوا، ولا نعلم إن كانت المساعدات ستصلهم في الوقت المناسب. إن السير مارك سايكس يعرف هذا الوضع كما أعرفه. لكن ما يشغله ليس الاستسلام المحتمل للكتيبة المدنية Townsend بل التراجع الممكن لجيش الإنقاذ الذي سيؤدي إلى إخلاء البلد المحتل. إن أسر خمسة أو ستة آلاف رجل بعد حصار طويل سيكون نجاحاً عثمانيّاً غير أن صدها لن يكون كبيراً جداً على السكان الذين سمعوا به منذ عدة أسابيع.

ولن يكون الأمر ممثلاً بالنسبة لانسحاب عام للجيش البيطاني وتخليه عن المناطق التي يحتلها حالياً. ومثل هذا الإخلاء سيُفسر على أنه هزيمة كاملة للإنكليز. وسيمس ذلك عميقاً الهوية البريطانية وسيصبح من المرجح تعلل تنفيذ خطوة إثارة العرب.

إن السير مارك سايكس يعرف الشرق جيداً. وقد رأيت أن آرائه تستحق العرض على معاليكم.
تفضلوا...

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. حرب 1914-1918، جزء 872.
تركيا — سورية — لبنان — فلسطين، جزء VI، ص 137-142

من السفير موريس باليولوغ Maurice Paléologue إلى أ. بريان

الاتفاق الروسي - الفرنسي حول آسيا الصغرى وسورية

تمة لبريقي هذا اليوم، أتشرف بأن أرسل لكم طي هذه الرسالة نسخة من الرسائل التي تبادلناها أنا والسيد سازونوف Sazonoff للتحقق من المعاهدة المثبتة بين حكومتينا بالنسبة لآسيا الصغرى .

وتستند رسالة السيد سازونوف إلى ملحوظتين أرفق نسخة منهما :

الأولى تاريخها 174 من آذار وكانت جواباً على المذكرة التي قدمها في 10 من آذار السيد جورج - بيكو والسير مارك سايكس إلى السيد سازونوف .

والثانية من 8 إلى 21 من آذار وهي مخصصة لمسألة الجمر، وتجب على ملحوظة صدرت حصراً عن السفارة البريطانية .

ملحق بالبرقية. الاتفاق الروسي - الفرنسي (الإنكليزي)

بعد تأكد الحكومتين الفرنسية والإنكليزية عبر المعلومات التي حصلتا عليها من أن الشعوب العربية، سواء في شبه الجزيرة العربية أو في ولايات الإمبراطورية العثمانية، كانت معارضة بشدة للاحتلال التركي وأنه سيصبح من الممكن حالياً إنشاء دولة عربية أو اتحاد معادٍ للحكومة التركية وموالٍ لقوى التحالف، فقد بدأت المحادثات وتفحصتا سوية الموضوع.

بعد تبادل وجهات النظر، اتفقتا على المبادئ التالية التي ترغب الحكومتان إيصالها إلى الحكومة الروسية قبل الذهاب إلى أبعد من ذلك.

مادة (1) إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان للاعتراف ولحماية دولة عربية مستقلة أو اتحاد لدول عربية في المنطقتين (A) و (B) المشار إليهما في الخارطة المرفقة تحت حكم (هكذا) قائد عربي. وسيكون لفرنسا في المنطقة (A) ولبريطانيا العظمى في المنطقة (B) حق الأولوية بالنسبة للمشاريع والقروض المحلية. وسيكون لفرنسا في المنطقة (A) ولبريطانيا العظمى في المنطقة (B) وحدهما الحق بتقديم مستشارين أو موظفين أجانب بناءً على طلب الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية.

مادة (2) إن فرنسا في المنطقة الزرقاء وبريطانيا العظمى في المنطقة الحمراء مخولتان بإقامة أي شكل من الإدارة المباشرة أو غير المباشرة أو أية رقابة ترغبان بها وتريهاتهما مناسبة بعد الاتفاق مع الدولة أو اتحاد الدول العربية.

مادة (3) سوف تقام في المنطقة المبيّنة إدارة دولية يُقرر شكلها لاحقاً بعد التشاور مع روسيا ومن ثم الاتفاق مع بقية الحلفاء ومع ممثلي شريف مكة.

مادة (4) يتم منح بريطانيا العظمى:

أ) مرفأَي حيفا وعكا.

ب) ضمانات بكمية محدودة من ماء نهري دجلة والفرات من المنطقة A إلى المنطقة

. B

وإن حكومة جلالتة تلتزم من جهتها عدم المباشرة في أي وقت بمفاوضات بهدف التخلي عن قبرص إلى قوة ثالثة دون الموافقة المسبقة للحكومة الفرنسية .

مادة 5 سيكون الإسكندرون ميناءً حراً فيما يخص تجارة الإمبراطورية البريطانية ولن يكون ثمة فرق في المعاملة بالنسبة لحقوق المرفأ ، ولا في الفرص الخاصة بالمنوعة على الملاحاة أو على البضائع الإنكليزية . وسيكون الترانزيت حراً بالنسبة للبضائع الإنكليزية المارة عبر الإسكندرون وعبر الخط الحديدي المار في المنطقة الزرقاء عندما تكون هذه البضائع متجهة إلى المنطقة الحمراء أو المنطقة A أو B أو آتية منها . ولن يكون ثمة فرق في التعامل المباشر أو غير المباشر على حساب رسوم البضائع الفرنسية على أي خط حديدي ، وكذلك على البضائع أو السفن الفرنسية في أي مرفأ كان يخدم ويؤمن الوصول إلى المناطق المذكورة .

مادة 6 لن يتم مد خط بغداد الحديدي ، في المنطقة (A) إلى أبعد من الموصل باتجاه الجنوب وإلى أبعد من السامرة باتجاه الشمال في المنطقة (B) ، وذلك حتى يتم الانتهاء من إنشاء خط حديدي يربط بغداد بحلب عبر وادي الفرات وذلك بمشاركة الحكومتين فقط .

ملحوظة على المادة 6 : كان دافع هذه المادة الرغبة بمنع إتمام وتنظيم خط بغداد الحديدي الألماني .

مادة 7 إن لبريطانيا العظمى وحدها الحق ببناء وإدارة وملكية الخط الحديدي الذي يربط حيفا أو المنطقة (B) . وإن لها إضافة إلى ذلك الحق الدائم بنقل جيوشها .

مادة 8 ستبقى التعريفات الجمركية التركية لمدة 20 سنة سارية المفعول في أنحاء المنطقتين الزرقاء والحمراء كافة ، وكذلك في المنطقتين (A) و (B) . وإن أية فائدة في نسب الرسوم أو أي تغيير للحقوق بحسب القيمة إلى حقوق نوعية لا يمكن أن يتم إلا بعد موافقة القوتين .

ولن يكون هناك جمارك داخلية بين أي من المناطق المذكورة أعلاه . وستفرض رسوم الجمارك المقطعة على موافق الدخول وتنقل إلى إدارة المنطقة المعنية .

مادة 9 ستبقى الحكومتان الفرنسية والإنكليزية ، بما أنهما حاميتان للدولة العربية ، على عدم اجتياز وعلى عدم قبول اجتياز قوة ثالثة أملاًكاً في أراضي شبه الجزيرة العربية

أو بناء قاعدة بحرية في الجزر على الساحل الشرقي للبحر الأحمر . غير أن ذلك لا يمنع تعديلاً بسيطاً في حدود عدن إن كان ضرورياً بسبب تهديد الأتراك الحديث لها .

مادة (10) تستكمل المفاوضات مع الحرب حول حدود الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية عبر الطرق نفسها القائمة سابقاً وباسم القوتين معاً .

مادة (11) من المفروض منه أن تناقش الحكومتان وسائل رقابة على استيراد الأسلحة على الأراضي العربية .

ملذكرات الحكومة الإمبراطورية الروسية الملذكرة الأولى بتاريخ 17/4 من آذار ، بتروغراد

إن تبدلاً في وجهات النظر الخاصة بالمشروع الإنكليزي — الفرنسي ، المتعلق بتأسيس مناطق مختلفة في آسيا الصغرى وشبه الجزيرة العربية ، بما هو خاضع لتدقيق لجنة خاصة ، لا بد أن يختصر حالياً إلى عرض المبادئ العامة ، وهكذا :

1- ستكون الحكومة الروسية جاهزة لإعلان عدم اهتمامها كلياً بالمنطقة الواقعة جنوب الخط المار بأمادي — ابن عمر — ديار بكر — صوصة — Sousat — مرش — أضنة ، ومستقبل دون صعوبة كل تسوية يمكن أن تطرأ على هذا الموضوع بين فرنسا وإنكلترا .

2- بم التشديد على ضرورة ضم مضائق بينليس Bitlis ومنطقة بحيرة أورمية Urmiah إلى المنطقة الروسية ، ويقترح أن تتخلل بالمقابل لفرنسا عن أرض أرمينيا الصغرى بين سيواس Siwas — غريوت قيصرية .

3- وفيما يتعلق بفلسطين ، تلتزم الحكومة الروسية بأي مشروع من شأنه تأمين حرية ممارسة العبادة لجميع المؤسسات الأورثوذكسية الموجودة على الأراضي المقدسة وكذلك الحفاظ على الحقوق والامتيازات المكتسبة ، وهي لن تبدي أي اعتراض مبدئي ضد دخول المستوطنين الإسرائيليين إلى البلد .

4- ومن البديهي أن موافقة روسيا على النقاط السابقة تبقى خاضعة لتحقيق تفاهم بينها وبين فرنسا حول القسطنطينية والمضائق .

الخاتمة بتاريخ 21/8 من آذار ، بتروغراد

جواباً على المذكرة المؤرخة في 20-7 من آذار الجاري، يتشرف الوزير الإمبراطوري للشؤون الخارجية بإعلام سفارة جلالة الملك الهولندي أن الحكومة الروسية، إذ تحيط علماً بالتسوية التي تمت بين فرنسا وإنجلترا حول موضوع الحفاظ على التعريفات الجمركية السابقة المعتمدة خلال فترة 20 سنة في المنطقة الإنكليزية والفرنسية في تركيا الآسيوية، ترى فإن عليها صياغة بعض الاستثناءات فيما يخص توسيع هذه المعايير لتشمل أراضي آسيا الوسطى التي متلحق بروسيا.

إن الأهمية التجارية والاقتصادية لهذه المناطق، الناتجة عن موقعها الجغرافي، ترتبط كلياً بأهمية روسيا بحيث يكون من المستحيل وضع حواجز جمركية بينهما. ومن جهة أخرى، فإن روسيا ترغب أن يتضمن هذا التقرير الحرية الكاملة للحركة كم أجل الاستخدام الأمثل لمواردها المالية بعد انتهاء الحرب.

وأخيراً، ولأسباب سياسية الطابع، ستكون الحكومة الروسية مرغبة على المباشرة بالضم الكامل للمقاطع موضوع البحث إلى الإمبراطورية. وبالنسبة لن يكون بالإمكان القبول بإقامة نظام جمركي استثنائي مختلف عما هو متبع في الإمبراطورية.

الرسائل المتبادلة بين السيد سازونوف والسيد بالبولوغ في 26/13 من نيسان

من وزير الشؤون الخارجية سازونوف إلى السفير السيد بالبولوغ

يرجسي إلى المذكرتين اللتين وجهتهما وزارة الخارجية الإمبراطورية إلى السفارة الفرنسية بتاريخ 17/4 و 21/8 من آذار الجاري، فإنه يشرفني إبلاغ معاليكم أنه بعد المحادثات التي أجريتها مع السيد جورج-بيكو، المبعوث الخاص للحكومة الفرنسية، والمتعلقة بالأعراف والمعاهدة التي كانت قد أبرمت بين فرنسا وإنجلترا من أجل إقامة دولة أو اتحاد دول عربية ومن أجل اقتسام أراضي سورية وكيليكيا وما بين النهرين، فإن الحكومة الإمبراطورية مستعدة لقبول الترتيبات المثبتة وفق الأسس التي أشير إليها، ضمن الشروط التالية :

1- تضم روسيا مناطق لوزرزم Erzeroum و تربريزوند Trébizonde وفان Van وبتيليس Bitlis حتى نقطة يتم تمديددها على ساحل البحر الأسود غرب تربريزوند .

2- يتم التنازل لروسيا عن منطقة كردستان الواقعة جنوب فان وبتيليس بين مرش وسرت Seert وبحاري دجلة وجزيرة ابن عمر وخط ذرا الجبال التي تشرف على أماديا Amadia وعلى منطقة كارغافار Karga Var ، وتعترف روسيا بالمقابل لفرنسا بملكية الأراضي الواقعة بين آلا داغ Ala Dagh وقيصرية والعك داغ Ank Dagh والإيلديس داغ Yidis و زارا Zara وإغيبه Eghier وخربوط Kharput . إضافة إلى ذلك ، فإن حدود الدولة العربية ستبقى ابتداءً من منطقة مارغة فار Marga Var خط ذرا الجبال التي تحدّ حالياً الأراضي العثمانية والفارسية . إن هذه الحدود معينة بشكل عام وتخاضعة للتعديلات في التفاصيل بحسب اقتراح لجنة التحديد التي ستجتمع لاحقاً حول المواقع .

وتقبل الحكومة الإمبراطورية إضافة إلى ذلك بالموافقة على بقاء امتيازات السكك الحديدية والاتفاقات الأخرى كافة الممنوحة للفرنسيين من قبل الحكومة العثمانية ضمن الأراضي العثمانية كافة الممنوحة إلى روسيا وفق ماورد أعلاه . وإذا ماأرادت الحكومة الإمبراطورية لاحقاً تعديل هذه الامتيازات ، من أجل جعلها متناسبة مع قوانين الإمبراطورية ، فإن هذا التعديل سيتم بموافقة حكومة الجمهورية .

وفيما يتعلق بالمؤسسات الإدارية والمنشآت الدينية والمدارسية والمستشفيات إلخ ... التي ترعاها الأمتان ، فستستمر بالتمتع بامتيازاتها التي كانت قد أعطيت لها حتى الآن وفق المعاهدات والاتفاقات والعقود المبرمة مع الحكومة العثمانية . ومع ذلك يبقى متفقاً عليه أن اشتراط مثل هذا الإبقاء لا يعني أن الحكومتين ترغبان بالمطالبة في المستقبل بالاحتفاظ بحقوق السلطة القضائية وبالحماية الدينية والامتيازات في المناطق التي ستصبح تابعة لروسيا وفرنسا ، بل تأمين بقاء المؤسسات والمنشآت الحالية وفتح الطريق ، بعد استتباب السلم ، لفتح المفاوضات بين السلطتين .

وأخيراً تقبل الحكومتان مبدئياً بأن كل دولة ستضم أراضي تركية ، عليها المشاركة بحمل الدين التركي .

وتفضلوا ...

جواب بالبولوغ إلى سazanوف

السيد الوزير :

يشرفني إبلاغكم استلامي الكتاب الذي أرسلتموه سيادتكم اليوم والمتعلق
باعتراف الحكومة الإمبراطورية وفق الشروط اللاحقة بالاتفاق الذي سيقع بين فرنسا
وإنكلترا من أجل تشكيل دولة أو اتحاد دول عربية وتأمين اقتسام أراضي سورية وكميليكيا
وما بين النهرين وفق الأسس التي تم إعلامكم بها من قبل المبعوث الخاص للحكومة
الفرنسية . وقد كلفتنى حكومة الجمهورية من طرفها بإبلاغكم أنها قررت الموافقة على
التسويات المطلوبة وهي :

1) ...

2) ...

(كما وجدت في الرسالة السابقة لسazanوف حرفياً) .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية ، حرب 1914-1918 . جزء 872 .
تركيا — سورية — لبنان — فلسطين ، جزء VI ، ص 173-159 .

الاتفاقات الفرنسية - البريطانية المعروفة باسم سايكس - بيكو

1- في 8 من أيار، أرسل بول كامبون إلى السير إدوارد غري نص هذه الاتفاقات في 11 بنياً (أو 12 بنياً) بحسب الترجمة.

انظر نص الرّشيف في هذا الملف، ص 17 وتبعاً، كما قدّم للحكومة الروسية. ومع ذلك، فقد أضاف إيتور روسي Ettore Rossi بنياً إضافياً عليها رقمه 9 في المصدر التالي:

Documenti sull'origine e gli sviluppi della questione Araba (1875-1944) pp. 50-53

2- وفي 15 من أيار جاء جواب الوّزير غري بالإيجاب مع طلب ضمانات بموافقة ب. كامبون في اليوم نفسه في النص التالي، وهو مأخوذ من فحوى ما نشره إيتور روسي في المرجع السابق الذكر، ص 53:

« لقد أعزهم معاليكم عبر اتصالكم هذا اليوم وقيل الإجابة على رسائي المؤرخة في 9 من الشهر الجاري والمتعلقة بإيجاد دولة عربية، عن رغبتكم بطلّي الضمان بأنه، في المناطق التي ستصبح فرنسية أو المناطق التي ستسود فيها المصالح الفرنسية، سيتم حفظ امتيازات وحقوق الملاحة وكذلك حقوق ومزايا المؤسسات الدينية والمدنية والطبية البريطانية. وبالمقابل سيكون من المفروغ منه أن حكومة الملك ستعترف لفرنسا بالحقوق نفسها في المنطقة الآيلة لإنكلترا.

وإنني أتشرف بإبلاغ معاليكم أن الحكومة مستعدة للتقبل بالامتيازات البريطانية المختلفة التي يرجع تاريخها بالتأكيد إلى ما قبل الحروب، وذلك في المناطق التي ستصبح ملحقة بها أو التي ستكون خاضعة لتفويضها، أما بالنسبة للمؤسسات الدينية والدراسية والطبية فإنها مستعمر في عملها كما كانت في السابق، لكن مع العلم أن هذا الاستمرار لا يشمل الاحتفاظ بالحقوق القضائية والامتيازات الأجنبية في هذه الأراضي. »

3- بعد تأكيد هذه الضمانة ، عبر الوزير غري في 18 من أيار 1946 عن قبول الحكومة الإنكليزية لنص الاتفاقية المعروفة باسم سايكس — بيكو .

Documenti sull'origine e gli sviluppi della questione : Ettore Rossi : المصادر :
araba (1875- 1944), Roma, 1944, p.53

برقية من ب. كامبون إلى الوزير ، الساعة 23-30
اتفاقيات سايكس - بيكو لعام 1916 والوزير بلفور Balfour
بمواجهة نية السير مارك سايكس السيئة

«إن السيد بلفور لم يكن على علم بالاتفاق الذي رجوتوني معاليكم المطالبة بتصديقه بشكل عاجل . وقد أخبرنا السير مارك سايكس الذي استدعاه وكيل وزارة الخارجية أن الأمر مجرد مشروع أعدله السيد جورج بيكو . وكان قد عُرض بالإجمال على مجلس الشؤون الشرقية وأنه لم يكن ليستطيع الموافقة عليه دون تعديلات جوهرية .

وقد أدى ذلك إلى فتح نقاش طويل . وأصر السير مارك سايكس على استحالة الطعن بسلطة قيادة القوى الإنكليزية ، وعلى ضرورة التبصر في دخول جيش عربي إلى سورية بل وربما في إعلان حكومة عربية في دمشق ، وعلى المهرجان الذي يمكن أن يولده ضد فرنسا الخوف من سياسة الضم ، وعلى فائدة الحصول من حكومتنا على إيضاحات تطمئن الرأي العام حول هذه الناحية .

لقد أجيبت على هذه الاعتبارات كافة ، والتي لا يخلو بعضها من الصحة مكرراً باتفاقنا لعام 1916 وراجياً النوايا البهيمانية الطيبة .

وقال السيد بلفور — الحساس جداً تجاه مشاعر الشرف — إن على إنكلترا قبل كل شيء الالتزام بمواثيقها تجاه فرنسا ، وقد كتب أثناء جولتي مع السير مارك سايكس إعلاناً سلمني إياه وهاأنذا أرسل ترجمته عبر البقية التالية :

لقد اتفقنا مع ذلك أن القضايا التي يطرحها جلاء الأتراك عن سورية تتطلب بحثاً وفهماً بين الحكومتين . إن السيد جورج بيكو يستطيع الحضور إلى لندن أو يستطيع السير مارك سايكس السفر إلى باريس بأسرع ما يمكن للمباشرة ببحث الموضوع . وإنني لأرجوكم إيجابي بما تفضله حكومتكم .

إن الحكومة البريطانية تولي اهتمامها للسياسة المضمرة بالنسبة لسورية . وهي توافق بشكل خاص على أنه إذا وقعت سورية في دائرة اهتمام قوة أوروبية فإن هذه القوة ستكون فرنسا . ويبدو مرغوباً بالنسبة لها أن تكون هذه السياسة واضحة جداً في فرنسا كما ولي كل مكان .

إن طريقة التصرف التي ستبناها الحكومتان ، إذا دخلت جيوش الجنرال ألنبي Allenby إلى سورية ، هي التشاور فوراً في باريس ولندن .

غير أنه من الثابت في الأحوال كافة أنه إذا تم تكليف ضباط بممارسة وظائف مدنية فإن هؤلاء الضباط سيكونون (إلا إذا لدى الحكومة الفرنسية أي معارض) فرنسيين وليسوا إنكليزاً، وذلك دون المساس طبعاً بالسلطة العليا للقائد الرئيس طالما كان البلد واقعاً تحت الاحتلال العسكري .

المصادر : أرشيف الشؤون الخارجية . المشرق 1918-1929

سورية — لبنان ، الملف العام . جزء 2 ، ص 44-46 .

بروقية عاجلة جداً من بول كامبون إلى الورور ييشون

الاتفاقيات المصنعة من أجل تسوية مسألة إدارة الأراضي المحتلة من قبل جيوش الحلفاء في سورية

لقد اعتمدنا، خلال الاجتماع الذي تم هذا الصباح في مكتب الخارجية Foreign office من أجل حل مسألة إدارة الأراضي المحتلة من قبل الحلفاء في سورية، النص التالي الذي وجدته يليي الرغبات التي صاغتها الحكومة فقبلته بالتالي.

يقبل القائد العام، في المناطق ذات الأهمية الخاصة لفرنسا والتي يحددها الاتفاق الإنكليزي-الفرنسي عام 1916، المحتلة منها أو التي يمكن أن تحتلها قوى الحلفاء بواسطة جيش الحملة المصرية، بمثل الحكومة الفرنسية كـمستشاره السياسي، على أن تكون وظائف المستشار السياسي هي التالية :

1- يعمل المستشار السياسي تحت السلطة العليا للقائد العام كوسيط وحيد في القضايا السياسية والإدارية بين القائد العام وأية حكومة أو حكومات عربية دائمة أو مؤقتة يمكن أن تقوم في المنطقة المذكورة في حيثيات البنود النهائية في اتفاق 1916، مع التحفظ بأن هذه البنود النهائية لا يمكن أن تُفسر على أنها تمنع أبداً كان من حق الوصول مباشرة إلى القائد العام أو على أنه يعطي للمستشار السياسي الحق في حضور الاجتماعات العسكرية أو التصرف كوسيط فيما يخص المسائل العسكرية بين القائد العام أو الدولة التي يتمتع إليها وقواد القوى العسكرية العربية الحليفة. وسيكون من المتفق عليه أن القائد العام سيطلع للمستشار السياسي تباعاً على جوهر كل المباحثات الرسمية حول مسائل غير عسكرية يمكن أن يجرىها مع أية شخصية ذلت منزلة رفيعة لكي يقرها عبر وصاظة المستشار السياسي.

2- يُكَلَّف المستشار السياسي بناءً على طلب القائد العام وتحت سلطته العليا بإقامة إدارة مدنية مؤقتة في مدن الساحل السوري الواقعة في المنطقة الزرقاء وفي المنطقة الزرقاء عموماً (هنا) والتي يمكن أن تكون ضرورية من أجل حفظ النظام أو تسهيل العمليات العسكرية .

3- يختار المستشار السياسي بعد موافقة القائد العام :
أ — الشخص الذي يحتاج لإتمام وظائفه الوسيطة كما هو منصوص عنها في البند الأول من هذا الإعلان .

ب — الأشخاص المستشارين والشخص الأوروبي الملحق الذي يمكن أن توظفه الحكومة أو الحكومات العربية القائمة في المنطقة (A) بحسب المادة (I) للمعاهدة الإنكليزية — الفرنسية لعام 1916 .

ج — الأشخاص الضروريين للوظائف المدنية في مدن الساحل والمناطق الأخرى في المنطقة الزرقاء ، مع ملاحظة أن هؤلاء الموظفين سيشتغلون مكاتبهم تحت السلطة العليا للقائد العام الذي سيكون له الحق بالطلب إلى المستشار استبدال أي موظف إداري أو ضابط ارتباط ، وذلك لأسباب تتعلق بالكفاءة أو السلوك أو النظام .

4- يكون المستشار السياسي مسؤولاً أمام القائد العام عن العلاقات السياسية في المنطقة (A) وعن الإدارة المدنية المؤقتة في المنطقة الزرقاء .

5- يبقى هذا الاتفاق المذكور أعلاه ساري المفعول حتى اللحظة التي يتطلب فيها الموقف العسكري بحثاً جديداً لقضية الإدارة المدنية للعلاقات السياسية في المناطق المحتلة .

وقد أضيف مطلبان اثنان للاتفاق . ويتعلق الأول منهما بمقدار ما كان مهماً لإنكلترا وفرنسا أن تنشرا ، بأسرع ما يمكن ، إعلاناً مشتركاً بين المبادئ العامة للسياسة التي يتفق الحلفاء على اتباعها تجاه شعوب المناطق المحتلة . وتؤدي مثل هذه المبادرة إلى إسقاط الشبهات التي غالباً ما تكون معارضة لنا في بعض الأوساط العربية أو السورية وتُزعم إنكلترا بمسلك سياسي مطابق لمسلكتنا وتحضر لمخاضات مع الرئيس ويلسون Wilson وهي ما تجمع الظروف وبخاصة احتمال حوار مع تركيا على جعلها عاجلة .

ويؤكد المطلب الثاني على ضرورة استخدام القطعات الفرنسية قدر الإمكان في طليعة القوات خلال العمليات الجارية في المناطق التي تمننا من أجل الإشارة إلى الدور الهام الذي لعبناه في عملية التحرير .

وقد صدرت للتو تعليمات مطابقة من وزارة الحربية إلى الجنرال ألبي . وتعهد الممثلون البيطانيون بإرسال تعليمات قوية إلى السير إ. ألبي B.Allenby لكي يتخذ الترتيبات التي تؤمن مكانة مهيمنة للوحدات الفرنسية في العمليات كافة في المنطقة الزرقاء بقدر ما تسمح بذلك الظروف العسكرية .

وتم الاتفاق خلال المؤتمر على حث الحكومتين الإنكليزية والفرنسية على انتهاز فرصة قادمة لإصدار إعلان أو إعلانات تبين موقفهما بالنسبة للأراضي العربية المحررة من الاحتلال التركي . ويجب على مثل هذا الإعلان إظهار أن أيًا من الحكومتين لا تملك أقل نية بضم أي جزء من الأراضي العربية ، بل إن الحكومتين قررتا ، بحسب بنود الاتفاق الإنكليزي-الفرنسي لعام 1916 الاعتراف أو دعم دولة عربية مستقلة أو اتحاد لدول عربية ، ولهذا الهدف قررتا مد يد العون للوصول إلى إدارة فعالة لهذه الأراضي تحت سلطة الرؤساء والشعوب المحليين .

وانني لأرجو أن أتمكن من حمل جواب الحكومة الفرنسية إلى الحكومة البيطانية يوم الأربعاء .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . المشرق 1929-1918
سورية — لبنان ، الملف العام ، جزء 2 ، ص 83-89 .

من الوزير س. يشون إلى بول كامبون (في لندن)

عاجل جداً

جواب برقية 30 من أيلول : إدارة الأراضي المحتلة في سورية

يمكنكم إبلاغ الحكومة الإنكليزية أن الحكومة الفرنسية تعطي موافقتها على النص الذي أعدتموه مع مكتب الخارجية بالنسبة لإدارة الأراضي المحتلة في سورية والعلاقات بين القائد العسكري الإنكليزي والمندوب السامي الفرنسي .

وفيما يخص مشروع نشر الإعلان المشترك حول المبادئ العامة لسياسة الحلفاء حيال سكان هذه الأراضي ، فإنني أرغب قبل إقرار نص ما بالاطلاع على المشروع الذي يجب أن يكون قد أعد من قبل الحكومة الإنكليزية بإسهام السيد جورج بيكو والسير م. سايكس .

ومع أن الحكومة الفرنسية تشارك الأفكار الإنكليزية العامة حول ضرورة احترام الإدارة المحلية للأراضي العربية التي حرزناها من الاحتلال التركي ، فإنها ترى أن بنود إعلان يشير إلى تأسيس مملكة عربية أو اتحاد دول عربية مستقلة يجب أن توزن بعناية وذلك لسببين : سبب عام هو تجنب أية غيبة أمل لدى حلفائنا العرب عندما نصل إلى تطبيق هذه المبادئ؛ ولكي لا نوقظ لديهم طموحات وآمالاً معاكسة لرؤيانا للمستقبل . وسبب خاص هو عدم المخاطرة بوقوع سورية والأراضي المخصصة لبسط نفوذنا وحضارتنا تحت النفوذ المباشر الفوري أو المستقبلي للملك الحجازي وبالتالي للإنكليز .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . المشرق 1929-1918

سورية — لبنان — الملف العام، مجلد 2 ، ص 106-107 .

من بول كامبون إلى الوزير يشون . سري للغاية لوي جورج Lloyd George في باريس واتفاق 1916

لقد أبلغني اللورد روبرت سيسيل Robert Cecil أن حكومته التزمت بالاتفاقية المعقودة بيننا في الأول من تشرين الأول . وأخبرته بالتزام حكومة الجمهورية بها أيضاً . هذا علماً أن اللجنة الإنكليزية لشؤون الشرق قد طلبت في اجتماعها البارحة بعض التعديلات على هذه الاتفاقية ، وقد نهبت اللورد روبرت إلى أن هذه الاتفاقية لم يكن هدفها سوى التنظيم المؤقت لموضوع إدارة سورية خلال الاحتلال الإنكليزي الفرنسي ، وأن هذه التعديلات لم تمس أية قضية أخرى . وألححت عليه أن يرسل لي رسالته الرسمية بالموافقة خلال أقرب وقت ممكن . وأجابني أن السيد لوي جورج الذي سافر إلى باريس هذا الصباح اصطحب معه الملفات الخاصة باتفاقياتنا لعام 1916 وتلك التي عقدناها للتو وأنه لم يصطحب معه أي موظف من وزارة الخارجية ، وأن مآربه غير معروفة ، وأنه يرغب بلا شك بمقابلة السيد كليمانصو Clémenceau من شؤون الشرق وأنه كان من المناسب انتظار عودته قبل تبادل رسائلنا .

وهذه المناسبة أسمح لنفسني بتذكير معاليكم بما حدث في سان جان دو مورين St. Jean de Maurienne . فقد صاغ رئيس الوزراء الإنكليزي ، دون اتفاق مسبق مع الحكومة الفرنسية ولا مع حكومته ، اقتراحات قبلناها مع أن تبنيها يحمل للمستقبل صعوبات حقيقية . إنني أطلب منكم راجياً تذكير السيد رئيس الوزراء بهذا الحادث .

من بول كامبون إلى ألويش ييشون

المساعي الإنكليزية لتعديل اتفاقات 1916

... إن محادثتنا الأخيرة حول إدارة الصحافة (هكذا) أظهرت من جهة التصحيح المطلق لوزارة الخارجية ولأهمية فلسطين؛ ومن جهة أخرى عودة الإمبريالية (هكذا) عند بعض المحافظين المهمين جداً في لجنة الشرق. ويعتبر كل من اللورد كورزون Curzon والجنرال سميثس Smits وربما اللورد ميلنر Milner أن اختفاء روسيا يفتح لإنكلترا احتمالات واسعة جداً في فارس والتي لا بد من احتلال الموصل من أجل تحقيقها وبمعطيات إمكانية مراجعة اتفاقات 1916 التي لا تترك لإنكلترا كل ما تسمح لها نجاحاتها بالحصول عليه.

وليس من المستحيل أن نمارس على السيد لويد جورج ضغوط قوية لحمله على أن يطلب منا عدم الاهتمام بالتعديلات الاقتصادية أو غيرها لكل موقف سيمسي خاص في الأراضي الأرمنية. وما ذاك إلا تغلّب عن المشاعر التي يكنّها لنا الشعب الذي يمثل نحن اليوم أمله الوحيد بالخلاص. إنني آخذ باحترام شديد ملاحظة معاليكم حول الأهمية الاستثنائية التي تشكلها المنطقة الشمالية والشرقية كلها، والتي كانت مخصصة لنا في عام 1916، في المحادثات الفرنسية—الإنكليزية القادمة.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. المشرق 1918-1929

سورية—لبنان، الملف العام، مجلد 2، ص 123-124، 138-139.

من الوزير ييشون إلى بول كامبون

التعليمات الموجهة إلى مندوب السامي الفرنسي في فلسطين

إلى لندن فقط : أوجه إلى مندوبنا السامي في فلسطين
التالية :

جواباً على برقيتكم 28

إن اتفاقينا مع الإنكليز تحدد بشكل واضح الوضع المحفوظ لنا في سورية، وحتى لو واجهتم بعض الصعوبات في تطبيقها المؤقت بسبب المشاكل العائدة للعمليات العسكرية التي تساهم فيها جنسيات مختلفة إضافة إلى العرب، فإن التوقيع الإنكليزي سيظل محترماً وستبقى الالتزامات البريطانية محفوظة.

لقد تم إيقاف تفاهم دقيق في لندن حول تنفيذ الاتفاقات في الفترة الراهنة، وهو يسعى إلى التنظيم الإداري وإلى تثبيت علاقات القائد العسكري الإنكليزي مع الإدارة المحلية وعبر وساطة الضباط الفرنسيين. وقد تأخر توقيعه بسبب غياب السيد لويد جورج واللورد روبرت سيسيل اللذين كانا مرتبطين بالمؤتمر في باريس. إلا أن هذا التأخير ليس سوى تأخير شكلي.

إن دخول الأميرال فارني Varney إلى بيروت وحماس الشعب يبينان لكم نقطة الارتكاز الضرورية لمنع حصول امتلاكات إداية لأي جزء كان من المنطقة الزرقاء الفرنسية من قبل ممثلين هاضمين، وذلك بالتوافق مع الجنرال ألنبي. وليس ثمة إمكانية لأي اتفاق حول هذه النقطة لأنها مسألة عميقة. وليس ثمة مجال لمناقشة الأمر فيصل حول هذه النقطة، بل يجب وضعه أمام قرارنا الذي لا يمكن إلا أن يكون مدعوماً من قبل الجنرال ألنبي. وإذا كان هناك أي تردد مهما كان صغيراً فستراجع فوراً الحكومة الإنكليزية.

أما بالنسبة للبنان فراجعوا المستشار الإداري . فهو يعلم أن الخلفاء لا يفكرون أبداً بتقليص الحكم الذاتي في لبنان وأن فرنسا المحررة لاتضع في منظورها غير ازدهاره ونموه . ونحن مستعدون للاعتراف بسلطة المستشار الإداري على بيروت والبقاع وطرابلس إذا بدا السكان مستعدين للانضمام إلى لبنان .
إن السيد بيكو في باريس الآن ، ولن يتأخر في العودة إلى مكان وظيفته .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . المشرق 1918-1929
سورة - لبنان ، الملف العام ، جزء 2 ، ص 173-174 .

مذكرة من اللورد روبرت سسيل، الترجمة الفرنسية

ضرورة محادثات ومفاوضات جديدة حول الشرق الأدنى

إن حكومة جلالتة مستعدة لقبول التسوية التي توصل إليها المؤتمر المنعقد في وزارة الخارجية في 30 أيلول، إنما مع ضرورة مراجعتها بالطبع بما تتطلبه مواجهة الوضع الناشئ عن التقدم الحديث لقوى الجنرال ألبي وبما يتعلق فقط بالأراضي المحتلة أو التي ستحتلها هذه القوات.

وفيما يخص الحكومة المقبلة لهذه الأراضي المذكورة في الاتفاق الفرنسي—الإنكليزي عام 1916، فإن حكومة جلالتة تفكر جداً بإيضاح أن الوضع العام قد تغير كثيراً منذ توقيع هذا الاتفاق وأن أحكامه لا يمكن أن تتوافق من النواحي كافة مع الشروط الحالية. فليس الوضع العسكري في بلاد ما بين النهرين وفلسطين وسورية قد تغير كلياً وحسب، بل إن تغيرين سياسيين عظميين الأهمية قد ظهرا على الساحة: فقد دخلت الولايات المتحدة الحرب بينما اختفت روسيا.

فمن الجلي من جهة أنه لا يمكن تجاهل أمرها في أية تسوية تتعلق بمستقبل هذه الأقطار وخاصة سورية وفلسطين. ومن جهة ثانية فإن التسويات المعقمة للجزء الشمالي—الشرقي من أرمينيا قد انقلبت كلياً بسبب غياب روسيا.

وثمة صعوبة أخرى ولدها البند النهائي 9 من معاهدة لندن التي تعترف بالمطالب الإيطالية فيما يخص شرق المتوسط. إن الاقتراحات المؤقتة التي قدمها سان جان دو موربين لأخذ هذه المطالب الإيطالية بعين الاعتبار قد سقطت. وسيكون من الصعب تحقيقها اليوم ووضعها موضع التنفيذ دون احتجاجات من اليونان وحتى من تركيا.

وقد وجدت حكومة جلالة الملك ، في حين جذبت الانتباه إلى هذه النقطة ، أنه سيكون من غير الضروري البحث عن تصحيح نظامها في الوقت الحاضر ، وترى أنها يجب أن تشكل موضوع مباحثات جديدة تساهم فيها حكومتا إيطاليا والولايات المتحدة إضافة إلى حكومتي فرنسا وإنجلترا .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية ، المشرق 1918-1929

سوية - لبنان ، الملف العام ، جزء 2 ، ص 185-186

اللجنة المركزية السورية، قسم: مراسلات الشرق

احتجاج يعلق بالاتفاقات الفرنسية — الإنكليزية لعام 1916

1- رسالة تقديمية لرئيس اللجنة، شكري غانم.

باريس في 11 من تشرين الأول 1918

معالي السيد ستيفن بيخون Stéphen Pichon، وزير الخارجية.

حضرة صاحب المعالي:

يشرفني أن أقفل لكم باسم اللجنة المركزية السورية التي أمثلها باسم الجاليات السورية في المهجر احتجاجاً يتعلق بالاتفاقات الموقعة بين فرنسا وإنكلترا حول موضوع تقسيم سورية. ولعاليكم التوقيع والإخلاص.

رئيس اللجنة المركزية السورية

شكري غانم

2- نص الاحتجاج.

باريس في 8 من تشرين الأول 1918

إن مجلس اللجنة المركزية السورية، المنعقد هذا اليوم برئاسة السيد شكري غانم، صوّت بإجماع أعضائه بعد التشاور على الاحتجاج التالي، وكلّف مكتبه بإيصاله إلى معالي وزير الخارجية الفرنسية والرجاء منه رفعه إلى قنصليات قوى التحالف إذا وجد ذلك مفيداً.

« أمام اضطراب نفوس مواطنينا، الناتج عن معرفتهم بالخطوط الرئيسة للاتفاقيات المعقودة بين فرنسا وإنكلترا وروسيا، والتي نشرتها صحيفة آسيا الفرنسية (Asie Française) وأعدت نشرها الصحافة الفرنسية .

وبوازع من مشاعرنا الخاصة بالمفاجأة المؤلمة، وكذلك مشاعر أعضائنا واللجان المرتبطة بنا في بقاع العالم كافة .

وباعتبارنا أن هذه الاتفاقيات، إذا كانت قد عقدت على أنها نهائية، سنشجع على العكس، بدلاً من أن تعيد السلام والوفاق إلى سورية، على استمرار وزيادة الانقسامات فيها التي يذررها الأتراك فيها منذ فترة قريبة وكثرة وتعددية التأثيرات والمنافسات والمزاومات الأوروبية .

وفضلاً عن ذلك، فبدج الأراضي الحجازية مع الأراضي السورية الخالصة، ويفصل سورية عن عاصمتها دمشق، وبحرمانها من مواثيقها الرئيسة على ساحل هو طريق ولوجها وسيابها التاريخي، ومن سهولها المنتجة في حوران ومن أهم مدنها الداخلية، مثل حلب وحمص، لا نعمل إلا على تغيير تبعيتها مع زيادة أعبائها هذه، بحيث أنها لن تستطيع أبداً بعد تجزئتها وتقطيعها بأيدي الأقوياء حتى أن تعيش على الأمل كما في الماضي .

وبما أننا بنينا آمالنا على فرنسا التي كنا نتحضر تجاهها لنفياً بوسائلنا كافة جهائلها الطويلة التي لها علينا، وذلك بأن نعهد إليها أمر تنظيم حياتنا المستقبلية في مجمل أرضنا ووحدة الوطنية .

ولكن، بما أن الإبقاء على هذه الاتفاقيات، التي تمت دون استشارة أو قبول وحتى دون إعلام المظلومين المساكين بمصيرهم وما ينتظرهم، يمنع ضعفنا من مقاومة تحقيقها بطريقة أخرى غير هذا الاحتجاج .

فلتقدمه متواضعاً مثل حالنا، وحزيناً ومتألماً مثل نفوسنا .

إنما مع رغبتنا مع ذلك في بناء أملنا على فرنسا التي يرتبط اهتمامها ارتباطاً وثيقاً باهتمامنا، والذي إذا كان قد انعدم، كما هو مؤدى هذه الاتفاقيات في الواقع، فسيكون شجبنا لحياة بلا كرامة لا يريد أحد أن يجيها .

فإننا تمسك بأن نضيف إلى هذا الاحتجاج تجديد تأكيدنا بالإخلاص لصديقتنا العربية .

ونعلن مجدداً أننا إذا كنا نرفض شرف أن نكون فرنسيين أو إنكليزاً أو حجازيين ، لكي نكون جواسع وساطة سوريين ، فإننا مع ذلك نطلب من فرنسا المساعدة الضرورية لنا لكي ننظم حياتنا المستقبلية في ظل نظام ديمقراطي فيدرالي . وإننا نطلب منها المساهمة الفعالة والكرامة لمقدرتها ، التي ترفعها عالياً في مجالات الفكر والعمل كافة ، ولشجاعته البطولية التي تكشفت مؤخراً مرة جديدة في الحرب العالمية ، إذ آمنت نصر الحرية والحق . وإننا نقدم لها امتناننا العميق وكذلك لحلفائنا الذين حرروا بلادنا إذ دحروا العدو المشترك حيثما وجد وشكل تهديداً لهم ، فكسبوا للحضارة ، وهي جوهر إنساني ، أراضي يمكن لسكانها مع المساعدة التي يرجونها الحفاظ على هذه الحضارة .

بائيس في 8 من تشرين الأول 1918

الوقيع :

شكري هانم	جميل مردم بك
د . لكح	د . ص . سمعة
ن . ي . بطار	ف . جمعاتي
	غ . دباس
	وآخرون أمثالهم غير مذكورة .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . المشرق 1918-1929

سورية — لبنان ، الملف العام ، جزء 2 ، ص 245 و 246-248 .

مذكرة من أ. غوت A. Gout حول موضوع النشاط السيامي لشكري غانم

لقد ترأس شكري غانم بخلاص مشرف جداً لجنة سورية كانت ضرورياً قد ظهرت عام 1917 من أجل :

- 1- تشجيع تسجيل السوريين في فيلق الشرق .
- 2- نشر الدعاية في الأوساط السوية في أمريكا .
- 3- السعي لإقامة الوحدة الكاملة بين السوريين المستقرين في أوروبا وأمريكا ، بغض النظر عن الاختلافات الدينية والعرقية .

وقد تم تحقيق بعض النتائج بالنسبة للنقطتين الأولى والثانية ، في حين كان الإخفاق كاملاً بالنسبة للنقطة الثالثة . ورغم أن شكري غانم يحظى شخصياً باحترام مواطنيه لكنه لم يستطع كصغير قوي فرض نفسه . فقد نشبت نزاعات في قلب المجتمع السوري وتعرضت اللجنة المركزية لانتقادات شديدة ، ليس فقط من قبل بعض الدخلاء مثل الكاهن الماروني ، فارس Mgr Phares ، وخير الله الصحفي في جريدة الزمن Le Temps ، بل وأيضاً من قبل عدد غير قليل من اللبنانيين والسوريين الذين يكادون لا يتنبسون حتى إلى السياسة الشعبية البسيطة .

وسيكون من الخطر أن نجعل من اللجنة المركزية السورية عضواً في الحكومة الفرنسية مقابل شعوب سورية . إن انصهار الاهتمامات المتباينة في سورية يمكن أن يتم شيئاً فشيئاً عن طريق النشاط الشخصي لمتناصرينا الفرنسية المتواجدة خارج التكتلات المحلية وفوقها في آن واحد . وسيكون من الخطر إذن إرسال شكري غانم إلى سورية ، قبل معرفة الشكل الذي سيأخذه عملنا . إن شكري غانم المبعد عن وطنه منذ طفولته يملك فيه شهرة أدبية لكنه لا يملك أنصاراً .

ومع ذلك ، علينا أن نقر له بتلك الحماسة الخاصة التي اهتم بها بقضيتنا ، وهي حماسة تقوده أحياناً أبعد مما تسمح به الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة (مثل طلبه مراجعة اتفاقات 1916 وإقامة دولة سورية كبرى موحدة تحت حماية فرنسا وحدها) .

فليس ثمة مجال إذن لتركه يذهب إلى سورية ، بل إن السلطات العسكرية تستطيع بالتذرع بأن فترة العمليات العسكرية لم تنته بعد رفض توجه أي مدني إلى سورية مهما كانت صفته .

وفي الوقت نفسه سيكون حسناً مدّه بالموارد كي يستطيع مساعدة المتطوعين السوريين وعائلاتهم . وضمن هذا المنظور يمكننا أن نفتتح اعتماداً له لصالح اللجنة السورية بقيمة 50.000 فرنك يقوم بتوزيعها على المتطوعين على شكل منح للمحتاجين وطرود هدايا للجرحى وللمجنود على جبهة فلسطين .

وأخيراً ، يستطيع الوزير إخباره أن فرع قيادة آسيا قد أوصل معونات مالية للجرائد السورية في أمريكا وأن المندوب السامي لن يألو جهداً في أخذ ملاحظاته وآرائه بخصوص السلوك الذي سيأخذه تجاه الصحافة في سورية .

وستطيع الوزير لفت نظره إلى أن بقاءه في باريس سيكون مفيداً جداً من أجل خدمات القسم المكلف بشؤون سورية ، إذ يمكن أن نجد عنده أفكاراً ثمينة .

مذكرة إلى الوزير، احتلال سورية والإدارة الفرنسية

مقتطفات ... ما يتعلق باتفاقات 1916

... إن اتفاقاتنا مع إنكلترا تحفظ لنا شكلياً السيطرة الكاملة وحقوقاً قاصرة علينا على كامل الساحل السوري وعلى كيليكية والحق الخاص بنا بتزويد الحكومات العربية التي تتشكل في الداخل بالمستشارين والإداريين (رغم مؤامرات الإمبرياليين الإنكليز [هكذا] وبخاصة منهم الموظفين الإنكليز - المصريين الذين أجهلوا أنفسهم، وليس دون نجاحات، بإقامة إدارة إنكليزية في فلسطين بالقوة دون الأخذ بعين الاعتبار للاتفاقات الساعية لتحويل هذه المنطقة).

علينا بالتأكيد الوثوق بأمانة الحكومة البريطانية. ولكن ما كنا نمنع السكان من ملاحظة غيابنا، في الوقت الذي يعرض فيه جيش التحرير واختفاء المحتلين والأسياذ الطغاة الطموحات والدسائس والأطماع كافة...

وعلى ألا يغيث عن نظرنا من ناحية أخرى أن الروح التي كانت قد عقدت بها اتفاقاتنا مع إنكلترا تستعد أية فكرة حول إدارة استيطانية حتى على المناطق الساحلية. وقد أصبح ضرورياً تجنب كل مظهر نشاط يخص تنظيمياً استيطانياً منذ أن انضمت الولايات المتحدة إلى الحلفاء.

إن الدور الذي سيكون لفرنسا أن تلعبه في هذه المناطق، مع شعوب متعلمة نسبياً وذات أذهان متحررة وأخلاق سبق أن تأورت (أي اكتسبت الشكل الأوروبي) ولن تحمل أبداً إدارة استيطانية، سيكون دور الحامي المحسن أو بالأصح دور الوسيط بين العناصر المختلفة من الشعب. أما المقابل للجهود والتضحيات التي سوف تحملها بلادنا بذلك فسيكون فتح مجال جديد للعمل لتجارتنا وصناعتنا وفي مقدرات المملك المتزايدة التي ستعطيها تنمية هذه الأقطار التي كانت مزدهرة فيما مضى لسكانها الحاليين.

وضمن الوضع الراهن لا بد من تفحص :

- 1- التنظيم الفوري لخدمات للتدوب السامي الفرنسي، بصفته المستشار السياسي للجنرال القائد الإنكليزي .
- 2- استكشاف الشاطئ الشمالي السوري بأسرع ما يمكن بواسطة المراكب الفرنسية وذلك للوقوف على وضع المناطق البحرية ولإظهار قواتنا عند الحاجة وتشجيع المنظمات المحلية فيها التي قررت الاعتماد علينا من أجل الوصول إلى الحكم الذاتي .
- 3- عمل النشاط السياسي الذي سنارسه تجاه الشعوب المسلمة في الداخل .
- 4- الدعم التلويحي لفصلنا فلسطين — سورية بحيث نكون خلال أقرب وقت ممكن قادهن على الانضطلاع بأنفسنا بحماية البلد المحرر .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية . المشرق 1918- 1929

تركيا . 1918- 1929 ، مجلد 6 ، ص 67 .

مذكرة إلى الوزير (أعدها السيد جورج- بيكو)

ضد سياسة أمهيالية (هكذا) في سورية

نستنتج من المعلومات الواصلة من لندن أن مخاوف شديدة تظهر هناك فيما يخص السياسة التي ستتبعها فرنسا في الشرق في حال تطبيق اتفاقات 1916. ويتردد أنه إذا سلمت سورية وكيليكيا إلى فرنسا فإن هذه البلاد ستجد نفسها خاضعة للحال لنظام شبيه بالذي في الجزائر، أي لاستئثار الشركات المالية والصناعية الفرنسية، وأن ذلك يعني نهاية أي استقلال حقيقي لهذه المناطق، لأن الفرنسيين لم يعرفوا أبداً كيف يعملون لكي يقدروا مستعمراتهم نحو حكومة حكم ذاتي. وأضيف أن مثل هذا النظام سوف يلاقي عداءً عاماً من سكان الداخل وأن اضطرابات لا بد أن تحصل. ويردد الكثيرون أن هذا الاحتمال يهدد كل ما تعمله تجاه العرب.

وبغض النظر عن صحة هذه الطريقة في رؤية الأمور، فلا يسعنا تجاهل أن هذا الشعور عام جداً عند الإنكليز، وحتى أكثرهم تأييداً للاتفاق، مما يجازف بجعل المفاوضات المتعلقة بتشكيل إدارة فرنسية في سورية صعبة جداً، وما لاشك فيه أن الإمبرياليين لا زالوا يأملون باستدراج حكومة سانت جيمس St. James إلى العدول عن اتفاقات قطعية، وذلك اعتقاداً على تحريك الرأي العام وكذلك على بعض الأساط السورية التي لا تؤيد كثيراً سيطرتنا. وسيكون من المهم إذن أن ننتهز الفرصة بأقرب وقت ممكن لقطع الطريق على هذه الحركة بإعلان شعبي يأتي عبر ناطق مسؤول يُعرف بإيجاز السياسة التي ترى حكومة الجمهورية اتباعها تجاه الشعوب التي تتكل علينا.

فليس القصد، ولا يمكن أن يكون القصد بعد حرب كان هدفها تحرير الشعوب المضطهدة، أن تُفرض على السكان المحليين المحررين من الأتراك هذه المؤسسات أو تلك، إنما فقط تأمين السير الطبيعي للنظام الذي سيختارونه بحرية وذلك من خلال الحماية

والمساعدة الفعالة . إن الدور الذي تضطلع به فرنسا في المناطق المدعوة للصرف فيها وفق اتفاقات 1916 هو مساعدة النمو الاقتصادي للبلد بتحريض وتشجيع المبادرات المحلية ، وتأمين عدالة شرعية فيه للجميع بغض النظر عن الطوائف أو الأصول ، وخلق وحدة وطنية حقيقية بإنهاء الانقسامات التي عكرت الشرق لفترة طويلة بتشجيع من الأتراك . ذلكم هو الدور الذي تضطلع به فرنسا في المناطق المدعوة للعمل فيها وفق اتفاقات 1916 . وإننا نؤكد مجدداً أن بلدنا يكون بذلك قد أسهم في تحرير شعوب ظلت لفترة طويلة مضطهدة وتأمين دخولها الحر إلى الحياة الوطنية التي طالما أملوا — محققين — بها بطريقة منظمة .

إن إعلاناً من هذا النوع سوف يضع حداً دون شك للشبهات للنشوة ضدنا وسيجمع السوريين حول فرنسا ، المسيحيون منهم والمسلمون على حد سواء ، الذين لا زالوا يترددون في الموافقة على حمايتها لهم .

المصدر : أرشيف الشؤون الخارجية ، المشرق .

سورية — لبنان ، الملف العام ، جزء 3 ، ص 53-54 .

من ف. جورج — ييكنو إلى الوزير، برفقة صرية

كيفية التصرف تجاه مطالب فيصل

إنه لمن المناسب، لكي أستطيع مواجهة الأمر فيحصل بشكل مُجدٍ، أن أكون على اطلاع دقيق بخطة العمل التي ترى حكومة الجمهورية اعتمادها تجاه الأمير.

وثمة ثلاثة حلول أمامنا:

- 1- ربط لبنان بسورية عبر وثاق ضعيف بحيث يطري غرور الشريف ويترك لنا ممارسة نشاطنا في حماية مجمل هذه الأراضي.
- 2- نتحالف مع الشريف بحيث يعترف لنا بحرية النشاط كاملة في لبنان الكبير مقابل تسهيلات أكبر له في المنطقة (A).
- 3- تشجيع الانشقاقات في المنطقة (A) التي لن تتأخر في الظهور وتضعف بالتالي نفوذ الشريف.

إن الحل الأول سيفضّب اللبنانيين بالتأكيد، أما الثالث فسيثير الإنكياز.

وأبداً كان الحل الذي سيُعمد، فمن المناسب اتخاذ موقف، وإظهار قوتنا بلا إبطاء عن طريق إرسال فيلق محتر من الجيش. لقد كان الأمير فيصل من قبل، والذي بات يعتبر نفسه سيداً للبلد ويتصرف على هذا الأساس، يرفض الدخول في مساومات معنا. وهكذا فإن عملائنا كافة سينفصلون بسرعة كبيرة عن حماهم الضعفاء وغير الموثوقين.

المصدر: أرشيف الشؤون الخارجية. المشرق

سورية — لبنان، الملف العام، مجلد 6، ص 157.

فهرس البلدان

١٧٧٠، ١٧٥٤، ١٧٤٤، ١٧٣٤، ١٧٢٤، ١٧١٤، ١٧٠٤، ١٦٩٤، ١٦٨٤، ١٦٧٤، ١٦٦٤، ١٦٥٤، ١٦٤٤، ١٦٣٤، ١٦٢٤، ١٦١٤، ١٦٠٤، ١٥٩٤، ١٥٨٤، ١٥٧٤، ١٥٦٤، ١٥٥٤، ١٥٤٤، ١٥٣٤، ١٥٢٤، ١٥١٤، ١٥٠٤، ١٤٩٤، ١٤٨٤، ١٤٧٤، ١٤٦٤، ١٤٥٤، ١٤٤٤، ١٤٣٤، ١٤٢٤، ١٤١٤، ١٤٠٤، ١٣٩٤، ١٣٨٤، ١٣٧٤، ١٣٦٤، ١٣٥٤، ١٣٤٤، ١٣٣٤، ١٣٢٤، ١٣١٤، ١٣٠٤، ١٢٩٤، ١٢٨٤، ١٢٧٤، ١٢٦٤، ١٢٥٤، ١٢٤٤، ١٢٣٤، ١٢٢٤، ١٢١٤، ١٢٠٤، ١١٩٤، ١١٨٤، ١١٧٤، ١١٦٤، ١١٥٤، ١١٤٤، ١١٣٤، ١١٢٤، ١١١٤، ١١٠٤، ١٠٩٤، ١٠٨٤، ١٠٧٤، ١٠٦٤، ١٠٥٤، ١٠٤٤، ١٠٣٤، ١٠٢٤، ١٠١٤، ١٠٠٤، ٩٩٤، ٩٨٤، ٩٧٤، ٩٦٤، ٩٥٤، ٩٤٤، ٩٣٤، ٩٢٤، ٩١٤، ٩٠٤، ٨٩٤، ٨٨٤، ٨٧٤، ٨٦٤، ٨٥٤، ٨٤٤، ٨٣٤، ٨٢٤، ٨١٤، ٨٠٤، ٧٩٤، ٧٨٤، ٧٧٤، ٧٦٤، ٧٥٤، ٧٤٤، ٧٣٤، ٧٢٤، ٧١٤، ٧٠٤، ٦٩٤، ٦٨٤، ٦٧٤، ٦٦٤، ٦٥٤، ٦٤٤، ٦٣٤، ٦٢٤، ٦١٤، ٦٠٤، ٥٩٤، ٥٨٤، ٥٧٤، ٥٦٤، ٥٥٤، ٥٤٤، ٥٣٤، ٥٢٤، ٥١٤، ٥٠٤، ٤٩٤، ٤٨٤، ٤٧٤، ٤٦٤، ٤٥٤، ٤٤٤، ٤٣٤، ٤٢٤، ٤١٤، ٤٠٤، ٣٩٤، ٣٨٤، ٣٧٤، ٣٦٤، ٣٥٤، ٣٤٤، ٣٣٤، ٣٢٤، ٣١٤، ٣٠٤، ٢٩٤، ٢٨٤، ٢٧٤، ٢٦٤، ٢٥٤، ٢٤٤، ٢٣٤، ٢٢٤، ٢١٤، ٢٠٤، ١٩٤، ١٨٤، ١٧٤، ١٦٤، ١٥٤، ١٤٤، ١٣٤، ١٢٤، ١١٤، ١٠٤، ٩٤، ٨٤، ٧٤، ٦٤، ٥٤، ٤٤، ٣٤، ٢٤، ١٤، ٤، ٠	١١٩ ١٤ الاستقاة ١٥٤، ١٦٤، ١٧٤، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٠٤ آسيا ١٤٤، ١٥٤، ١٦٤، ١٧٤، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٠٤ آسيا الصغرى ١١٤، ١٢٤، ١٣٤، ١٤٤، ١٥٤، ١٦٤، ١٧٤، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٠٤ أفريقيا ١١١ الأراضي الأمريكية ٧٠ الأردن ١٤٤، ١٥٤، ١٦٤، ١٧٤، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٠٤ أرمينيا ١٤٤، ١٥٤، ١٦٤، ١٧٤، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٠٤ أرمينيا الصغرى ٥٢ أرشلة ١٠٤، ١١٤، ١٢٤، ١٣٤، ١٤٤، ١٥٤، ١٦٤، ١٧٤، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٠٤ أريحا ٩٥ أشلة ١٤٤، ١٥٤، ١٦٤، ١٧٤، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٠٤ ١٧٥، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٥، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٠٥ أفريقيا ١١٩، ١٢٩، ١٣٩، ١٤٩، ١٥٩، ١٦٩، ١٧٩، ١٨٩، ١٩٩، ٢٠٩، ٢١٩، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦٩، ٢٧٩، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٠٩ أفغانستان ٨٧، ٩٧، ١٠٧، ١١٧، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٧، ١٧٧، ١٨٧، ١٩٧، ٢٠٧، ٢١٧، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٧٧، ٢٨٧، ٢٩٧، ٣٠٧ الاقليم السلطانية ١٧٤ الاقليم الشمالية ٣٤٢٠ الاقليم السلطانية العربية ١٦٤، ١٧٤، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٠٤ ١٧٥، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٥، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٠٥ الاقليم الشرقية ١٥٤، ١٦٤، ١٧٤، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٠٤ الإداع ١٧٥، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٥، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٠٥ أفريقيا ١٩ أفريقيا ١٩٤، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٤، ٣٠٤ ١٧٥، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٥، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٠٥ ١٧٥، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٥، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٠٥ ١٧٥، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٥، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٠٥
--	---

ح

الحجاز ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٨، ٥٧، ٦٢،
٦٩، ١٠، ١٣، ١٤، ١٤٥

حضرموت ٧٢

حلب ٢٠، ٢٨، ٣٢، ٣٦، ٣٧، ٤٣، ٤٤، ٥٠، ٦٢، ٧١،
٧٨، ٨٥، ٨٨، ٩١، ٩٤، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦، ١١١، ١١٤

١٢٤، ١٢٤

حصاة ٣٦، ٨٨، ٩١

حصن ٧٠، ٣٦، ٤٠، ٧١، ٨٨، ٩١، ١٤٤

حوران ٩٧، ١١٤، ١٤٤

حوط ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٩١، ٩٣، ٩٩، ١٠٥،
١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٤، ١٢٣، ١٢٤

خ

خربوط ٥٢، ٥٤، ١٢٥، ١٢٧

الخليج (الفارسي) ٤٣، ١٠٧

الخليج ١٢، ١٦، ٢٠، ٢٣، ٣١، ٤٧، ٥٧، ٦٧

خليج الإسكندرون السوري ٢٢، ٢٣، ٣١، ٤٧

خليج البصرة ٢٢

خليج الحقة ٢٢

خليج عكا ٤١

خوشباد ١٠٣

د

الدقوب ١٥

دجلة ٢٨، ٤٠، ٤١، ٥٤، ٥٥، ٦٩، ٧٢، ٧٦، ٩٨

١٢٣، ١٢٧

الدرخيل ١٤، ١٥، ٢٢، ٢٥، ٢٥، ٣٨، ٥٦، ٥٢

٥٣، ٧٦، ٨٣

دراور ٨٣

دركود ٤٦، ١٠٧

دمشق ٢٣، ٢٤، ٢٨، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥٧،

٦٢، ٦٤، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٨، ٨٥، ٨٨، ٩٠،

٩١، ٩٤، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١١١، ١١٣،

١٤٤

دولة الإيمومين ٩٤

الدولة الصهيونية ١٢، ١٨، ٢١، ٦٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦،

٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٤، ٩٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٥،

دولة الطويين ٦٢

الدولة القيسية ٩٤

الدولة القبايقية ٩٤

دولة المزيين ٩٤

ديار بكر ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٤٤، ٤٤، ٥٢، ٧٩، ٨٨، ٩٢،

١٠٣، ١٠٦، ١١١، ١٢٥

دير القزور ٢٠، ٢٨، ٣٦، ٤٠، ٧٩، ٩١، ٩٧

ر

رأس قلصور ٣٦، ٤٤، ٩١، ١٠٣

رأس العين ٤٤، ١٠٤

رأسيا القفار ٦٩

رافح ٦٩

رواندوز ٤٤، ٥٢، ٥٤، ١٠٤

روسيا (الحكومة القيسية) ٥، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧،

١٨، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٥،

٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨،

٥٩، ٦٦، ٧٩، ٩٨، ٩٩، ١٠٥، ١٠٧، ١١٣،

١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥،

١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٤

روما (الروماني) ٦٢، ٩٤

روماتيا ٥



الهلل الحرري المصوب ٣٠٠٧٤٠٢٣٠١٨

٢٠

الهند ٨٧٠٢٩٠٢٥

و

الوردي (Wardi) ٩٧٠٤٠

ي

٩٥

البرمك ٦٩

يوسلافيا (الجبل الأسود) ١٤

اليونان ١٤١٠١٣

يونانية ٥

٥٦٠٥٤ Daghi

٣٧ Modu

كروزون ١٣٨

كروو ٨٣، ٨٦

كلينتون ٧٢

كلويل (اللقواء) ٨٧

كلينمنسو ١٣٧، ٥٩

ل

لطف الله ١١٠

لكح ١٤٥

لويد جورج ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩

م

محمد (الرسول ﷺ) ٣٧، ٧٦، ٩٢

محمد علي ١٦

مدينت بانبا ١٨

مرحم بك جميل ١٤٥

مكسويل ٨٣

مكمان هنري ٢٤، ٢٥، ٢٩، ٣٨، ٦٠، ٧١، ٧٢، ٨٣

ميلز ١٣٨

Murry (الجنرال) ٣٨

ن

نيكولا الأكبر (القوق) ١١٨، ١١٩

نيكلسون آرثر ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٨، ٤٩، ٧٢، ٨٢

٨٢، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ١٠١

١١٤، ١١٥

هـ

هريتزل ٨٧

هولدرنر ٨٧

و

ولي عهد إمبراطور النمسا والمجر ٢١

ويكلي ون ٨٧

الوهابي سعود (أمير نجد) ٢٤، ٦٠

وولف لوسيان ١١٦، ١١٧

ويسون ٦٦، ١٣٤

Benckendorff ٥٣

Von der goltz (الجنرال الألماني) ٢٥

سورية بلاد الشام : تجزئة وطن : حول اتفاقات سايبكس بيكو : دراسة
وملف وثائقي / جوزيف حجار. - دمشق : دار طلاس للدراسات
والترجمة، ١٩٩٩. - ٢٥٦ ص ٢٤٤ سم.

النص باللغتين العربية والفرنسية.

١ - ٨٤,٠٨٤ ح ج ١ ص ٢ - العنوان ٣ - حجار
مكتبة الأسد

رقم الاصلدار ٨٠٢ رقم الايداع : ١٩٩٩/٨/١٣٧٢

رقسم: ٤٤٢٤٨
تاريخ: ١٩٩٩/٣/١١

L

Lakab 80
Loutfallah 45

M

Macmahon Henry 24,25,29,38,60
Mahomed 10,27
Mardam Bey Jamil 80
Maxwell 17
Mikner 73

N

Nicholson Arthur 16,29,30,33,
34,35,36,48

P

Paléologue Maurice 57,62,63
Pharés (Mgr) 81
Pichon Stéphane 68,71,72,73,74,78
Picot F. G 8,9,15,16,19,21,22,23,24,25,
26,31,35,36,40,41,44,46,47,49,50,5
3,
56,57,62,63,66,71,75,85,87

Q

Quentin 6

R

Richardson 54
Rossi 65

S

Sazonoff 54,57,62,63,64
Simits 73
Sykes Mark 21,23,25,26,31,
32,33,34,35,36,40,44,46,47,49,
53,54,55,56,57,65,66,67,71

T

Tazr 13

V

Varney 74

W

Weakley . wn 21
Wolff Lucien 51,52

Index des Personnes

A

Afghanistan 6
 Alexieff 54
 Allenby 67,70,74,75,76

B

Balfour 66
 Berthelot 45
 Bertie Lord 10
 Bitar.N.Y 80
 Briand 5,8,9,15,16,19,26,31,41,44,
 46,48,51,52,53,57

C

Callwele 21
 Cambon Paul 8,9,10,15,16,19,26,
 31,41,42,47,48,51,65,66,68,71,
 72,73,74
 Cecil Robert 72,74,76
 Chekri Ganem 78,80,81
 Chérif de la Mecque
 7,8,9,15,16,20,22,23,25,26,27,32,41
 ,4748,50,55,58,71,77,87
 Clayton 7
 Clemenceau 72
 Crowe Lord 17,19
 Curzon Lord 73

D

David 29
 De France 5,45,46
 Debbas.G 80
 Djemal Pacha 45

F

Faysal 74,87
 Fleuriat 53

G

George Lloyd 72,73,74
 Gout.A 81
 Grand Duc Nicolas 53,54
 Grey Edward 9,15,17,20,49,51,65

H

Hirtzel 21

J

Jamati.V 80
 James S.T. 9,85

K

Khairallah 81
 Kitchener Lord 17,49

Paris 17,25,41,44,45,47,51,6,71,72,
74,75,76,78,80,81,82,83,85
Pay de Judée 29,30,51,52,61
Perse 6,13,14,21,33,41,53,63,73
Persqu' ile du Sinaï 6,17
Persqu' ile Gallipoli 17,18
Petit zabe 33,41
Petrograd 50,53,55,57,60,61
Philistin 29
Phoenicien 29
Port Said 34
Proche Orient 76

R

Rome 29,65
Rass Ul -Ain 38
Russie 10,13,14,33,35,39,42,48,
50,53,54,55,57,58,60,61,62,63,
65,73,76,79

S

Salonique 17,53
Samarie 42,55,59
Seert 62
Shergat 33

W

Wardi 32,62

Y

Yldiz Dagħ 62

Sivas 54
Siwas 61
Soudan 17
Sour 32,46
Sousat 61
St Jean d' Acre 35,38,39,46,59
St Jean de Maurienne 72,76
Syrie 5,6,7,8,9,10,11,12,13,14,
15,16,17,19,20,21,22,23,25,26,
28,29,30,31,32,35,37,40,41,43,
44,45,46,47,48,49,50,55,56,57,
60,62

T

Tartous 23
Taurus 7,13,25,38
Tigre 6,13,33,59,62
Trébizonde 62
Tripoli 24,32,75
Turquie 5,10,12,14,15,17,18,20,21,24, 25,
28, 30,35,38,40,42,43,44,45,46,
47,48,50,52, 53,54,55 ,56,58,60,61,
63,64,66,70,71,76,77,79,84,86

V

Van 13

Z

Zakhu 38
Zara 62

K

Kapou 13,25
Karga Var 62
Kerkisieh 42
Kerkouk 13,25,33,41
Kharput 61,62
Khochbad 38
Koweit 6
Ksar-y- Shrin 38
Kurdistan 62
Kut El Amarna 56

L

La Côte Syrienne 5,12,23,24,29,
34,38,46, 48,54,69,79,83
Lac de Tibériade 35,52
Lattakieh 23
Liban 5, 13,14,15,18,19,20,22,
23,24,25,26,27,28,30,31,35,37,
40,41,43,44,45,46,47,48,50,51,
52,56,64,67,70,71
Lieux Saints 9,21,34,38,39,42,52,61
Londres 8,9,10,15,16,19,21,26,29,
31,36,44,45,46,48,50,51,53,65,
66,67,68,72,73,74,75,76,77,78,
80,81,83,85,86,87
Libye 7

M

Madu 13,25,26,41
Mamouret Ul- Aziz 13
Marache 13,22,25,46,61,62

Mascaté 6
Mecque 15,16,20,22,23,24,27,
39,41,47,48,50,55,58
Méditerranée 9,11,14,25,34,37,39, 42,76
Mer Morte 30,35
Mer Noire 53,62
Mer Rouge 6,47,60
Merga Var 62
Mersine 46
Mésopotamie 5,6,10,33,37,39,41,56
Moabites 29
Mont Marghanet 13
Montagne des Druzes 32
Mossoul 13,25,33,37,38,41,46,47, 49,59,73

N

Nestorienne 33
Nedjef 41

O

Oront 11,12,27,29,35,36,51,72,
73,78,81,85,86
Oronte 29
Ourmiah 61
Orfa 22,29

P

Palestine 12,16,19,22,25,29,35,
37,39,41,42,43,45,50,52,56,61,
64,73,74,76,82,83,84
Palmyre 38,42

D

Damas 5,13,19,22,24,25,29, 37,38,41,
42,46,66,79
Darfour 17
Dardancilles 10,17
Deir Zor 13,25,32,33
Dercude 42
Diarbékir 13,22,26,38,41,46,61

E

Ediomites 29
Eghier 62
Egypte 6,7,12,16,17,21,24,25,
29,34,42,54,55,68,83
Empire Arabe 5,6,7,10,15,19,20,
22,23,24,25,26,27,32,35,36,38,
39,41,48,52,53,55,58,62,64,65,
66,68,69,70,71,85
Empire otoman 8,10,11,14,31,36,
37,38,47,55,56,58,63,71
Erzeroum 54, 62
Erzinglou 54
Espagnols 42
Euphrate 6,13,32,33,39,42,59
Europe 67,69,79,81,83

F

France 5,6,8,10,11,12,13,14,15,16,
17,19,20,21,22,23,23,24,25,26,
27,31,32,33,34,35,36,37,38,39,
40,41,42,43,46,47,48,49,50,51,
53,54,55,56,57,58,59,60,61,62,
63,64,65,66,67,68,69,70,71,72,
73,74,75,76,77,78,79,82,83,84,
85,86

G

Gallipoli Persqu' ile 17,18
Gaza 34,35
Golfe Persique 37
Grand Zabe 33
Grèce 77

H

Hadramout 6
Hama 22,25
Hedjaz 71,79
Homs 5,22,25,32,79
Houran 32,49,79

I

Ile de Cypre 47,55
Ile de Rouad 25
Iles Farsan 47
Indes 21
Irak 5,14,29,33,41
Italie 9,10,35,39,42,76,77

J

Jéricho 30
Jérusalem 13,19,29,30,37,38,39,42,46,52
Jéziret Ibn Omar 38,61,62
Jourdain 35

Index Géographique

A

Aak Dagh 62
 Adalia 46
 Adana 13,26,38,41,55,61
 Aden 6,60
 Afghanistan 6,21
 Afrique 7
 Airtab 22,25
 Ala Dagh 62
 Alep 5,13,19,22,25,29,37,38,
 41,46,59,79
 Alexandrette 17,23,26,33,34,
 38,40,41,47,54,59
 Alexandrie 17
 Algérie 85
 Allemagne 5,6,7,17,38,42,53,60
 Amadia 61,62
 Amanus 7
 Amérique 24,51,76,77,81,82,83
 Anamour Cap 25,38
 Ansarieh 41
 Anti – Taurus 42
 Antiche 29
 Arabie 9,29,38,41,42,47,48,58,60
 Arghana 13,25,26,41
 Arisch 38,54,55,56
 Arménie 14,19,42,53,54,55,73,76

Asie Mineu 13,47,53,54,55,57, 60,61,79
 Asiétique 10,38,82
 Antrichiens 53
 Azore 54

B

Bagdad 6,14,25,33,37,38,39,40,47,49,60
 Bahrein 6
 Bassorah 6,38
 Bekaa 24,26,31,41,75
 Beredjik 25
 Bethléem 13
 Beyrouth 8,13,19,23,24,25,26, 31,37,41,75
 Bitlis 25,61,62
 Bulgares 53
 Gde-Bretagne (Angleterre) 5,6,9,10,11,12,13
 14,15,16,17,20,21,22,23,24,25,26,27,28,
 29, 31,32,33,34,35,37,38,39,40,41,42,
 43,44,45,46,47,48,49,50,51,52,53,54,55,
 56,57,58,59,60,61,62,63,64,65,66,67,68,
 69,70,71,72,73,74,77, 78,79,83,84,85,87

C

Caiffa 25,34,35,39,41,42,43,46,49,59,60
 Caire 5,20,45,46,87
 Caucase 53,54,56
 Césarée 61,62
 Cilicie 12,15,19,22,26,29,41,53,54,
 55,62,64,83,85
 Coloniaux Anglais 26
 Constantinople 7,10,53,54,61

Paris, 6

9

-3-

? être vécue.

"Tenons à ajouter à cette protestation le renouvellement de nos assurances de fidélité à notre séculaire Amie,

" Déclarons à nouveau que si nous déclinons l'honneur d'être français ou anglais ou hadjarisins, pour être modestement et simplement Syriens, nous réclamons cependant à la France l'aide qui nous est nécessaire pour organiser notre vie future sous un régime démocratique fédératif. Nous lui demandons la collaboration puissante et généreuse de son génie, qui la porte si haute dans tous les domaines de la pensée et de l'action, et de sa vaillance légendaire qui vient de se révéler une fois de plus dans la guerre des peuples, en assurant la victoire de la liberté et du droit. Et lui exprimons notre gratitude profonde ainsi qu'à nos Alliés qui, pour battre l'ennemi commun et il se trouvait et les menaçaient, ont délivré notre pays et conquis à la civilisation, entité humaine, des territoires que leurs habitants pourraient, avec l'aide qu'ils réclament, conserver à cette civilisation./

*Paris, le**19*

Nedjariana avec les territoires purement syriens et en décapitant la Syrie de Damas en capitale, en l'amputant des ports principaux d'une côte qui est son chemin d'accès et sa sauvegarde historique, de ses plaines productives du Hauran et de ses plus importantes villes de l'intérieur, comme Alep et Homs, on ne fait que la changer de servitude avec cette aggravation que morcelée, dépecée par de puissantes mains elle ne pourrait même plus, comme dans le passé, vivre d'espérance.

° Attendu que fondant nos dépêches sur la France vis à vis de laquelle nous nous préparons à nous acquitter selon nos moyens de tous les longs bienfaits reçus, en lui confiant le soin d'organiser notre vie future dans notre intégrité territoriale et notre unité nationale.

° Mais attendu que le maintien de ces accords intervenus sans la consultation, ni l'aveu et sans même que connaissance ait été donnée aux malheureux opprimés de leurs termes et de leurs portée, interdit à notre faiblesse de s'opposer à leur réalisation tant que par cette protection.

° La faisons humble comme notre condition, engoûtée et douloureuse comme le sont nos âmes.

° Mais voulant, néanmoins, espérer en la France dont l'intérêt est intimement lié au nôtre et qui, s'il était annihilé, comme il l'est effectivement par ses accords, serait notre condamnation à une vie sans dignité qui ne vaudrait pas

*Paris, 6**19*

Le Conseil du COMITÉ CENTRAL SYRIEN réuni ce jour sous la présidence de M. Chekri Ghanem, après délibération, vote à l'unanimité de ses membres, la protestation suivante et charge son bureau de la remettre à S. Ex. le Ministre des Affaires Étrangères de France en le priant, s'il le juge utile, de la communiquer aux Chancelleries des Puissances alliées.

" Devant le trouble des esprits de nos compatriotes résultant de la connaissance des lignes principales des accords intervenus entre la France, l'Angleterre et la Russie, publiés dans l'"ASIE FRANÇAISE" et reproduits par la presse de France,

" Obéissant à nos propres sentiments de douloureuse surprise ainsi qu'aux sentiments de nos adhérents et des Comités rattachés au nôtre, dans toutes les parties du monde;

" Considérant que ces accords s'ils étaient t. une pour définitifs, au lieu de rétablir la paix et la concorde en Syrie, concourraient, au contraire, à y perpétuer et à y augmenter les divisions semées naguère par les Turcs et par la multiplicité des influences, des compétitions et des rivalités européennes,

" Qu'en outre, en confondant les territoires

Mesjanisme....

Annexe

COMITÉ CENTRAL SYRIEN

Organ : CORRESPONDANCE SYRIENNE

5, Rue Laffitte, PARIS (8^e)

245

Tél. : 20-47

Adm. : Théodore CORRESPONDANCE-PARIS

Paris, le 11 OCTOBRE 1918

Mon Excellence Monsieur Stéphane FLOREN

Ministre des Affaires Étrangères

PARIS 8^e

Tel. : 20-47

Excellence,

J'ai l'honneur de vous transmettre au nom du Comité central syrien agissant en son nom et au nom des colonies syriennes de l'Étranger, une protestation en ce qui concerne les accords intervenus entre la France et l'Angleterre au sujet du partage de la Syrie.

Je suis, de Votre Excellence, le respectueux et dévoué serviteur.

LE PRÉSIDENT
du Comité central syrien :

Ch. M. Janney

Le Caire, 16 November 1918.

**F. Georges-Picot au ministre,
télégramme secret.**

Comment agir à l'égard des prétentions de Faysal.

Pour que je puisse aborder utilement l'Emir Faysal, il convient que je sois exactement fixé sur la ligne de conduite qu'entend adopter le gouvernement de la République vis-à-vis du Prince.

Trois partis s'offrent à nous:

- 1) Associer le Liban à la Syrie par un lien assez lâche qui flatterait la vanité du Chérif et exercer notre action de patronage sur l'ensemble de ces territoires.
- 2) Composer avec le Chérif pour nous faire reconnaître une liberté d'action complète dans un Grand Liban contre certaines facilités plus grandes à lui accorder dans la zone (A).
- 3) Encourager dans la zone (A) les dissidences qui ne manqueront pas de se produire et miner ainsi l'influence du Chérif.

La première solution mécontentera à coup sûr les Libanais.

La troisième irritera les Anglais.

Mais que l'une ou l'autre soit adoptée, il convient de prendre un parti et de manifester sans délai notre force par l'envoi d'un corps de troupes sérieux. Auparavant, l'Emir Faysal, qui se considère déjà comme maître du pays et agit comme tel, se refuse à entrer en tractations avec nous. Tous nos anciens clients se détacheront bien vite de protecteurs si timides et si incertains.

Source: *Archives Affaires Étrangères*. E. Levant.

Syrie-Liban. Dossier général, vol. 4, fol. 157.

gouvernement de la République vis-à-vis des populations qui se confient à nous.

Il ne s'agit pas. Il ne peut s'agir, après une guerre qui a pour but libérer les peuples opprimés, d'imposer aux populations affranchies des Turcs telles ou telles institutions, mais seulement d'assurer, par une protection et une assistance efficace, le fonctionnement normal des régions qu'elles se seront librement données. Aider au développement économique du pays en suscitant et en encourageant les initiatives locales, y assurer une justice légale pour tous sans acception de groupes ni d'origine *créer véritablement une unité nationale, en mettant fin aux divisions* encouragées par les Turcs, qui ont trop longtemps troublé l'Orient. Tel est rôle que la France revendique dans les zones où elle est appelée à agir par les accords de 1916. Une fois de plus, notre pays aura ainsi contribué à émanciper des peuples trop longtemps opprimés et à assurer d'une manière régulière *leur libre accession à la vie nationale* à laquelle ils aspirent légitimement.

Une déclaration de ce genre, mettrait fin, à n'en pas douter, aux suspicions intéressées formulées contre nous et grouperaient autour de la France les Syriens, tant chrétiens que musulmans, qui hésitent encore à se prononcer en sa faveur.

Source: *Archives Affaires Étrangères. E. Levant.*
Syrie-Liban. Dossier général, vol.3, fol. 54-55.

Paris, 17 Octobre 1918.

**Note pour le Ministre
(Préparée par Mr Georges-Picot).**

Contre une politique impérialiste (sic) en Syrie.

D'indications qui parviennent de Londres, il résulte que des appréhensions très vives s'y font jour quant à la politique qui serait suivie par la France en Orient, au cas où les accords de 1916 seraient appliqués. On va répétant qu'au cas où la Syrie et la Cilicie lui seraient livrées, ces pays se verraient aussitôt imposer un régime semblable à celui de l'Algérie, l'exploitation par les sociétés financières et industries, les françaises, que ce jour marquerait la fin de toute indépendance réelle pour ces contrées, car les Français n'ont jamais rien su faire pour acheminer leurs colonies vers un gouvernement autonome. On a ajouté qu'un tel régime rencontrerait chez les populations intérieures une hostilité générale et que des troubles ne manqueraient pas de survenir. Et d'aucuns vont répétant que cette éventualité risque de compromettre toute l'action poursuivie par l'Angleterre auprès des Arabes.

Sans examiner le bien fondé de cette manière de voir, on ne peut se dissimuler que ce sentiment très général parmi les Anglais, même les plus favorables à l'Entente, risque de rendre assez difficiles les négociations relativement à l'organisation d'une administration française en Syrie. Il n'est pas douteux que les impérialistes qui espèrent encore amener le cabinet de St James à revenir sur des engagements formels, en jouant tant auprès de l'opinion que de certains milieux syriens peu favorables à notre influence. Il y aurait donc intérêt à ce qu'une occasion fut saisie, le plus tôt possible, d'y couper court, par une déclaration publique venant d'une voix autorisée qui définirait brièvement la politique qu'entend suivre le

notre pays aura ainsi à supporter se trouvera dans l'ouverture d'un nouveau champ d'action pour notre commerce et pour notre industrie et dans les pouvoirs d'acquisition grandissante que la mise en valeur de ces contrées autrefois si prospères donnera à leurs habitants.

Dans la situation actuelle, il importe d'envisager:

- 1) L'organisation immédiate des services du Haut Commissaire français, en sa qualité de Conseiller politique du général en chef anglais.
- 2) De faire explorer le plus rapidement possible la côte septentrionale de la Syrie par des navires français, afin de se rendre compte de la situation des régions maritimes, d'y faire voir notre pavillon et, au besoin, d'y encourager les organisations locales résolues à s'appuyer sur nous pour conquérir leur autonomie.
- 3) L'oeuvre d'action politique à exercer auprès des populations musulmanes de l'intérieur.
- 4) Le renforcement progressif de notre détachement de Palestine-Syrie afin d'être aussitôt que possible en mesure d'assumer par nous-mêmes la garde du pays délivré.

Source: *Archives Affaires Étrangères*. E. Levant 1918-1929.
Turquie. 1918-1929, vol. 6, fol. 67.

Paris, 10 Octobre 1918.

Note au Ministre. Occupation de la Syrie et administration Française.

Extraits... ce qui concerne les accords de 1916.

...Nbs accords avec l'Angleterre nous réservent formellement l'autorité complète et des droits exclusifs sur toute la côte de Syrie et sur la Cilicie et le droit exclusif de fournir des conseillers et des administrateurs aux gouvernements arabes qui se constitueront à l'intérieur (malgré les intrigues des impérialistes anglais (sic) et spécialement des fonctionnaires anglo-égyptiens qui se sont efforcés, non sans quelque succès, d'asseoir en Palestine une administration virtuellement anglaise sans tenir compte des accords tendant à l'internationalisation de cette contrée.

Nous devons, certes, faire confiance à la loyauté du gouvernement britannique. Mais nous ne saurions empêcher les populations de s'apercevoir de notre absence, au moment où toutes les ambitions, toutes les intrigues, tous les appétits sont surexcités par l'armée de libération et par la disparition des conquérants et maîtres tyranniques...

Il ne faut pas perdre de vue d'ailleurs que l'esprit dans lequel ont été conçus nos accords avec l'Angleterre écarte toute idée d'une administration coloniale même sur les régions côtières. Et c'est surtout depuis que les Etats-Unis se sont joints aux alliés qu'il importe d'éviter toute apparence d'action concernant une organisation coloniale.

Le rôle que France aura à jouer dans ces régions avec une population relativement instruite, d'esprit délié et de mœurs déjà européanisés qui ne tolérera pas une administration coloniale. ce rôle sera celui d'un protecteur bienveillant ou plus exactement d'un arbitre entre les différents éléments de la population. La contrepartie des efforts et des sacrifices que

permettent les engagements pris par le Gouvernement (par exemple, quand il demande la révision des accords de 1916 et la création d'une grande Syrie unifiée sous l'égide de la France seule).

Il n'y a donc pas lieu de le laisser aller en Syrie. Mais, en invoquant seulement le fait que la période des opérations militaires n'étant pas terminée, les autorités militaires refusent l'accès de la Syrie à *tout civil* quel qu'il soit.

En même temps, il serait bon de lui donner des ressources pour venir en aide aux volontaires syriens et à leurs familles. A ce point de vue, on pourrait lui remettre pour le Comité syrien un crédit de 50.000 fr. qu'il distribuerait aux volontaires, sous forme de dons aux nécessiteux et d'envois de gâteries aux blessés et aux soldats sur le front de Palestine.

Enfin, le ministre pourrait lui dire que la Sous-direction d'Asie fait parvenir des subventions aux journaux syriens d'Amérique et que le Haut commissaire ne manquera pas de tenir compte de ses observations et de ses avis pour la conduite à tenir vis-à-vis de la presse en Syrie.

Le ministre pourra lui faire remarquer que son maintien à Paris sera d'ailleurs fort utile aux services du Département chargé des Affaires de Syrie, car on pourra trouver auprès de lui des avis précieux.

Paris, 12 Octobre 1918.

Note de A.Gout, au sujet de l'activité politique de Chekri Ghanem

Chekri Ganem, avec un très honorable dévouement, s'est mis à la tête d'un Comité dont la nécessité était apparue en 1917.

- 1) Pour favoriser des enrôlements de Syriens dans la Légion d'Orient.
- 2) Pour faire de la propagande dans les milieux syriens d'Amérique.
- 3) Pour tenter de faire parmi les Syriens établis en Europe et en Amérique l'union complète, sans tenir compte des différences de culte ou de race.

Sur les deux premiers points des résultats ont été obtenus. Sur le 3. point, l'échec a été complet. Tout en étant personnellement respecté par ses compatriotes, Chekri Ganem, partisan de la manière forte, n'a pu s'imposer, des conflits ont éclaté au sein de la Communauté syrienne et le Comité central est très discuté, non seulement par des intrigants, tels le curé maronite, Mgr Pharès et Khairallah, le publiciste du *Temps*, mais aussi par bon nombre de Libanais et de Syriens même peu enclins à la politiciallerie.

Il serait imprudent de faire du Comité central syrien un organe du Gouvernement français vis-à-vis des populations de Syrie. C'est par l'action personnelle de nos agents français, placés en dehors et au-dessus des coteries locales, que pourra peu à peu se faire la fusion des intérêts divergents en Syrie. Il serait donc dangereux d'y envoyer Chukri Ganem, avant de savoir quelle tournure prendra notre action. Eloigné de son pays depuis son enfance, Chekri Ganem y a une renommée littéraire mais pas de partisans.

Nous devons cependant lui savoir gré de l'ardeur avec laquelle il a pris notre cause à coeur, ardeur qui l'entraîne parfois plus loin que ne le

qui, pour battre l'ennemi commun où il se trouvait et les menaçait, ont délivré notre pays et conquis à la civilisation, entité humaine, (sic) des territoires que leurs habitants pourront, avec l'aide qu'ils réclament, conserver à cette civilisation».

Paris, le 8 octobre 1918

Signatures:

Jamli Mardam Bey

Chekri Ganem,

Dr S. Samné,

Dr. Lakah.

V. Jamati,

N. Y. Bitar,

G. Debbas

et d'autres noms illisibles.

Source: *Archives Affaires Étrangères*. E. Levant 1918-1929.

Syrie-Liban. Dossier général, vol. 2, fol. 245 et 246-248.

France, l'Angleterre et la Russie, publiés dans *l'Asie Française* et reproduits par la presse de France.

Obéissant à nos propres sentiments de douloureuse surprise ainsi qu'aux sentiments de nos adhérents et des Comités ralliés au notre, dans toutes les parties du monde.

Considérant que ces accords, s'ils étaient tenus pour définitifs, au lieu de rétablir la paix et la concorde en Syrie, concourraient, au contraire, à y perpétuer et à y augmenter les divisions semées naguère par les Turcs et par la multiplicité des influences, des compétitions et des rivalités européennes.

Qu'en outre, en confondant les territoires Hedjaziens avec les territoires purement syriens et en décapitant la Syrie de Damas, sa capitale, en l'emputant des ports principaux d'une côte qui est son chemin d'accès et sa sauvegarde historique, de ses plaines productives du Hauran et de ses plus importantes villes de l'intérieur, comme Alep et Homs, on ne fait que la changer de servitude avec cette aggravation que, morcelée par de puissantes mains, elle ne pourrait même plus, comme dans le passé, vivre d'espérance.

Attendu que, fondant nos espoirs sur la France vis-à-vis de laquelle nous nous préparions à nous acquitter selon nos moyens de tous les longs bienfaits reçus, en lui confiant le soin d'organiser notre vie future dans notre intégrité territoriale et notre unité nationale.

Mais attendu que le maintien de ces accords intervenus sans la consultation ni l'aveu et sans même que connaissance ait été donnée aux malheureux opprimés de leurs termes et de leur portée, inérédit à notre faiblesse de s'opposer à leur réalisation autrement que par cette protestation. Le faisons, humble comme notre condition, angoissée et douloureuse comme le sont nos âmes.

Mais voulant néanmoins espérer en la France dont l'intérêt est intimement lié au nôtre et qui, s'il était annihilé, comme il l'est effectivement par ces accords, serait notre condamnation à une vie sans dignité qui ne vaudrait pas être vécue.

Tenons à ajouter à cette protestation le renouvellement de nos assurances de fidélité à notre séculaire Amie.

Déclarons à nouveau que si nous déclinons l'honneur d'être français ou anglais ou hedjaziens, pour être modestement et simplement Syriens, nous réclamons cependant à la France l'aide qui nous est nécessaire pour organiser notre vie future sous un régime démocratique fédératif. Nous lui demandons la collaboration puissante et généreuse de son génie qui la porte si haut dans tous les domaines de la pensée et de l'action, et de sa vaillance légendaire qui vient de se révéler une fois de plus dans la guerre des peuples, en assurant la victoire de la liberté et du droit. Et lui exprimons notre gratitude profonde ainsi qu'à ses Alliés

Paris, Le 8-11 Octobre 1918.

**Comité Central Syrien. Organe:
Correspondance d'Orient.**

Protestaion concernant les accords franco-anglais de 1916.

1) Lettre d'introduction du président du Comité, Chekri Ghanem.

Paris, le 11 octobre 1918.

Son excellence Monsieur Stéphen Pichon, ministre des Aff- Etran.

Excellence,

J'ai l'honneur de vous transmettre au nom du Comité central syrien, agissant en son nom et au nom des colonies syriennes de l'Etranger, une protestation en ce qui concerne les accords intervenus entre la France et l'Angleterre au sujet du partage de la Syrie.

Je suis, de Votre Excellence, le respectueux et dévoué serviteur.

Le président du Comité central syrien.

Chekri Ghanem

2) Texte de la protestation.

Paris, le 8 octobre 1918.

Le Conseil du Comité central Syrien, réuni en ce jour, sous la présidence de Mr Chekri Ghanem, après délibération, vote à l'unanimité de ses membres, la protestation suivante et charge son bureau de la remettre à Son Excellence le ministre des Affaires Etrangères de France, en le priant, s'il le juge utile, de la communiquer aux Chancelleries des Puissances alliées.

«Devant le trouble des esprits de nos compatriotes, résultant de la connaissance des lignes principales des accords intervenus entre la

ficile de les réaliser aujourd'hui et de les mettre à exécution sans des protestations de la Grèce et même de la Turquie.

Tandis qu'en appelant l'attention sur ce point, le gouvernement de Sa Majesté trouve qu'il serait inutile de rechercher leur règlement au moment présent, il suggère qu'il devrait former l'objet de nouvelles conversations dans lesquelles le gouvernement d'Italie et des E. U., aussi bien que les gouvernements français et britannique seraient invités à prendre part.

Source: *Archives Affaires Etrangères*. E. Levant 1918-1929.
Syrie-Liban. Dossier général, vol. 2, fol. 185-186.

Paris, 8 Octobre 1918.

Note de Lord Robert Cecil.
traduction française

***nécessité de nouvelles conversations et négociations
pour le Proche-Orient.***

Le gouvernement de S. Majesté est prêt à accepter l'arrangement auquel a abouti la Conférence tenue au *Foreign Office*, le 30 septembre, étant bien entendue qu'il doit être envisagé seulement comme faisant face à la situation créée par la récente avance des forces du général Allenby et comme se référant seulement aux territoires occupés ou à être occupés par ces forces.

En ce qui regarde le gouvernement futur de ces territoires mentionnés dans la convention anglo-française de 1916, le gouvernement de Sa Majesté pense juste de faire ressortir que la position générale a tellement changé depuis que cet agrément a été passé que ses dispositions ne pourraient à tous les égards convenir aux conditions présentes. Non seulement la position militaire en Mésopotamie, Palestine et Syrie a complètement changé, mais deux changements politiques de grande importance ont pris place: les E. U. sont entrés en guerre et la Russie a disparu.

Il est manifeste, d'une part, que l'Amérique ne peut être ignorée dans aucun arrangement concernant l'avenir de ces contrées et particulièrement la Syrie et la Palestine. D'autre part, les arrangements prévus pour la partie nord-est de l'Arménie ont été complètement bouleversés par la disparition de la Russie.

Une autre difficulté est créée par la clause 9 du traité de Londres qui reconnaît les revendications de l'Italie en ce qui touche la Méditerranée orientale. Les suggestions provisoires faites à St. Jean de Maurienne pour tenir compte de ces réclamations italiennes sont périmées. Et il serait dif-

appuyée par le *général Allenby*. S'il manquait la moindre hésitation nous en référerions immédiatement au gouvernement anglais.

Quant au Liban, voyez le Conseil administratif. Il sait que les Alliés ne pensent nullement à diminuer l'autonomie du Liban et que la France libératrice n'a en vue que sa prospérité et son développement. Nous sommes prêts à reconnaître l'autorité du Conseil administratif sur Beyrouth, la Bekaa et Tripoli, si les populations se montrent disposées à adhérer au Liban.

Mr Picot est à Paris et ne tardera pas à rejoindre son poste.

Source: *Archives Affaires Etrangères*. E. Levant: 1918-1929.
Syrie-Liban. Dossier général, vol. 2, fol. 173-174.

Paris, 8 Octobre 1918.

Le ministre Pichon à Paul Cambon.

Instructions adressées au haut Commissaire français en Palestine.

Pour Londres seulement: J'adresse à notre *Haut
Commissaire en Palestine* le télégramme suivant:

Je réponds à votre tel. 28.

Nos accords avec les Anglais spécifient nettement la situation qui nous est réservée en Syrie et, même si vous rencontrez quelques difficultés dans leur application provisoire, tenant au trouble qu'apportent des opérations militaires auxquelles participent diverses nationalités et des Arabes, la signature britannique sera respectée et les engagements anglais observés.

Une entente précise sur l'exécution des accords dans la phase présente, tendant à l'organisation administrative et aux rapports du Commandement militaire anglais, par l'intermédiaire des officiers français, avec l'administration indigène, a été arrêtée à Londres. C'est l'absence de M. Lloyd George et de lord Robert Cecil, retenus à Paris par la Conférence, qui a retardé la signature. Mais ce ne peut être qu'un retard de forme.

L'entrée de l'amiral Varney à Beyrouth et l'enthousiasme de la population vous fournissent le point d'appui nécessaire pour écarter, d'accord avec le général Allenby, une prise de possession administrative d'une partie quelconque de la zone bleue française par des représentants hachémites. Sur ce point aucune transaction n'est possible, car c'est une question de fond. Il n'y a pas lieu de discuter à cet égard avec l'émir Faysal, mais de le mettre en présence de notre décision qui ne peut qu'être

Londres, 5 Octobre 1918.

Paul Cambon au ministre Pichon.

Tendances anglaises à modifier les accords de 1916.

...Nos derniers pourparlers sur l'administration de la presse (sic) ont fait paraître, d'une part, l'absolue correction du *Foreign Office* et de l'autorité de la Palestine; d'autre part, une reprise d'impérialisme (sic) chez certains conservateurs très importants de l'*Eastern Comulttee*. Lord Curzon, général Smits et peut-être lord Milner considèrent que la disparition de la Russie ouvret à l'Angleterre de très larges perspectives en *Perse* pour la réalisation desquelles la possession de *Mossoul* serait nécessaire et leur donne la possibilité de réviser les accords de 1916 qui ne laissent pas à l'Angleterre tout ce que ses succès lui permettent d'acquérir.

Il n'est pas impossible que de fortes influences s'exercent sur Mr Lloyd Geotge pour l'emmener à nous demander de nous *désintéresser* moyennant des compensations économiques ou autres de toute situation politique particulière dans les territoires arméniens. Abstraction faite des sentiments qu'a pour nous le peuple dont nous sommes aujourd'hui le seul espoir de salut, j'attire très respectueusement l'attention de V. Exc. sur l'importance exceptionnelle que constitue en vue des futures négociations franco-anglaises toute la zone nord et est qui nous a été reconnue en 1916.

Source: *Archives Affaires Etrangères*. E. Levant 1918-1929.

Syrie- Liban. Dossier général, vol. 2, fol. 124-125 et 138-139.

Londres, 4 Octobre 1918.

**Paul Cambon au ministre Pichon.
Très Confidentiel.**

Lloyd George à Paris et accords de 1916.

Lord Robert Cecil m'a dit que son gouvernement adhérerait à l'accord conclu entre nous, le 1er octobre. Je l'ai informé de l'adhésion du gouvernement de la République. Ayant appris que dans sa séance d'hier le Comité anglais des Affaires d'Orient avait réclamé quelques modifications à cet accord, j'ai fait remarquer à lord Robert qu'il n'avait pour objet que de régler provisoirement la question de l'administration de la Syrie pendant l'occupation anglo-française et qu'il importait de ne toucher à aucune autre question dans cet arrangement. J'ai insisté pour qu'il veuille bien m'adresser le plus tôt possible sa lettre officielle d'approbation. Il m'a répondu qu'en partant pour Paris ce matin, Mr Lloyd George avait emporté les dossiers relatifs à nos accords de 1916 et à celui que nous venons de conclure. qu'il n'avait emmené avec lui aucun fonctionnaire du *Foreign Office* et qu'on ignorait ses intentions, qu'il avait sans doute le désir d'entretenir Mr Clémenceau des affaires d'Orient et qu'il convenait d'attendre son retour avant d'échanger nos lettres.

A cette occasion, je me permets de rappeler à V. Exc. ce qui s'est passé à St. Jean de Maurienne. Sans entente préalable, ni avec le gouvernement français, ni avec son propre gouvernement, le premier ministre anglais a formulé des propositions que nous avons acceptées et dont l'adoption réserve pour l'avenir de sérieuses difficultés. Je vous prie de vouloir bien rappeler ce précédent à Mr le président du Conseil.

Paris, Le 2 October 1918.

**Le Ministre S. Pichon
à Paul Cambon (Londres). Très Urgent.**

**Réponse au télégramme du 30 Septembre:
Administration des territoires occupés de Syrie.**

Vous pourrez notifier au gouvernement anglais que le gouvernement français donne son approbation au texte que vous avez élaboré avec le *Foreign Office* pour l'administration des territoires occupés de Syrie et les relations du Commandement militaire anglais avec le Haut Commissaire français.

En ce qui concerne le projet de déclaration commune à publier sur les principes généraux de la politique des alliés à l'égard des populations de ces territoires, je désirerais, avant d'établir un texte, avoir connaissance du projet qui a dû être préparé par le gouvernement anglais avec la collaboration de Mr Georges-Picot et de sir M. Sykes.

Bien que le gouvernement français partage les idées générales anglaises sur la nécessité de respecter l'administration indigène des territoires arabes que nous venons libérer de la domination turque, il estime que les termes d'une déclaration visant à l'établissement d'un royaume arabe ou d'une confédération d'Etats arabes indépendants doivent être pesée avec soin. Et cela pour deux raisons. Une raison générale, qui est d'éviter toute déception chez nos alliés arabes quand on arrivera à l'application de ces principes et de pas éveiller chez eux des ambitions et des espérances contraires à nos vues d'avenir. Et une raison particulière qui est de ne pas risquer de placer sous l'influence directe, immédiate ou future du roi du Hedjaz et, par conséquent, des Anglais la Syrie et les territoires réservés au développement de notre influence et notre civilisation.

Source: *Archives Affaires Etrangères*. E. Levant 1918-1929.
Syrie-Liban. Dossier général, vol. 2, fol. 106-107.

lien avec le Président Wilson que les circonstances et spécialement l'éventualité d'une conversation avec la Turquie rendent urgentes.

Le second affirme la nécessité d'employer autant que faire se peut les troupes françaises à l'avant-garde au cours des opérations qui se poursuivent dans les régions qui nous intéressent afin de bien marquer la part que nous prenons à une libération.

Des instructions conformes ont été aussitôt adressées par le *War Office* au général Allenby. Les représentants britanniques, prirent l'engagement que des instructions seraient immédiatement envoyées à sir E. Allenby (sic) pour que des dispositions soient prises par lui en vue d'assurer une place prédominante aux contingents français, en toutes opérations dans la zone bleue, autant que le permettraient les circonstances militaires.

Il fut convenu à la Conférence qu'on recommanderait aux gouvernements anglais et français de saisir une prochaine occasion de faire paraître une déclaration ou des déclarations définissant leur attitude vis-à-vis des territoires arabes libérées de la domination turque. Une telle déclaration devrait faire ressortir que ni l'un ni l'autre gouvernement n'a la moindre intention d'annexer aucune partie des territoires arabes, mais qu'aux termes de l'accord anglo-français de 1916, tous deux sont décidés à reconnaître ou à soutenir un Etat arabe indépendant ou une Confédération d'Etats arabes, et dans ce but à prêter leur appui pour obtenir une administration efficace de ces territoires, sous l'autorité des chefs et des populations indigènes.

Il serait souhaitable que je me trouve en mesure de faire connaître mercredi au gouvernement britannique la réponse du gouvernement français.

Source: *Archives Affaires Etrangères*. E. Levant. 1918-1929.
Syrie/ Liban. Dossier général. Vol. 2, fol. 83-89.

tement entre lui et toute personne ayant qualité pour l'approcher par l'intermédiaire du Conseiller politique.

2) A la demande du Commandant en chef et sous son autorité suprême, le Conseiller politique sera chargé d'établir telle administration civile provisoire dans les villes du littoral syrien situées dans la zone bleue et dans la zone bleue en général (sic) qui pourrait être nécessaire pour maintenir l'ordre ou faciliter les opérations militaires.

3) Sous réserve de l'assentiment du Commandant en chef, le Conseiller politique choisira:

- a) Le personnel dont il aura besoin pour l'accomplissement de ses fonctions d'intermédiaire telles qu'elles sont définies par la clause 1) de cette déclaration.
- b) Le personnel de conseillers et le personnel subalterne européen qui pourrait être requis par le gouvernement arabe, ou les gouvernements arabes, institué dans la zone A selon la clause I de l'accord anglo-français de 1916.
- c) Le personnel nécessaire pour les emplois civils dans les villes du littoral et autre parties de la zone bleue, sous réserve que ces fonctionnaires occuperont leurs postes sous l'autorité suprême du Commandant en chef qui aura le droit de demander au principal conseiller le remplacement de tout fonctionnaire administratif ou officier de liaison, pour des raisons de capacité, de conduite ou de discipline.

4) Le Conseiller politique sera responsable vis-à-vis du Commandant en chef des relations politiques dans la zone A de ces relations politiques et de l'administration civile provisoire dans la zone bleue.

5) L'accord ci-dessus restera en vigueur jusqu'au moment où la situation militaire justifiera un nouvel examen de la question de l'administration civile et des relations politiques dans les régions occupées.

Il y a été ajouté deux vœux. Le premier est relatif à l'intérêt qu'il y aurait pour l'Angleterre et la France à publier, une déclaration commune formulant les principes généraux de la politique qu'entendent suivre les alliés vis-à-vis des populations des régions occupées. Une telle manifestation aurait l'avantage de faire tomber des suspensions qui nous sont souvent opposées dans certains milieux arabes ou syriens d'engager l'Angleterre dans une voie politique identique à la nôtre et de préparer un entre-

Londres, 30 Septembre 1918.

**Paul Cambon au ministre Pichon.
télégramme très urgent.**

**Accords complémentaires pour régler
la question de l'administration des territoires occupés par
les armées alliées en Syrie.**

Dans la réunion qui a eu lieu, ce matin, au *Foreign Office* pour régler la question de l'administration des territoires occupés par les armées alliées en Syrie, nous avons établi le texte suivant, qui répond aux vœux formulés par le gouvernement, et que j'ai, en conséquence, approuvé.

Dans les zones d'intérêt spécial français définies par l'accord anglo-français de 1916, occupées ou pouvant être occupées, par les forces alliées du corps expéditionnaire d'Egypte, le Commandant en chef reconnaîtra le représentant du gouvernement français comme son conseiller politique. Les fonctions du Conseiller politique seront les suivantes:

1) Sous l'autorité suprême du Commandement en chef, le Conseiller politique agira comme seul intermédiaire dans les questions politiques et administratives entre le Commandant en chef et tout gouvernement arabe ou tous gouvernements arabes, permanent ou provisoire, qui pourrait être constitué dans la zone qui a été reconnue aux termes de la clause de l'accord de 1916, sous réserve que cette clause ne pourra, d'aucune façon, être interprétée comme enlevant à quiconque le droit d'accès direct auprès du Commandant en chef ou comme donnant au Conseiller politique le droit d'assister aux conférences militaires ou d'agir en tant qu'intermédiaire dans des questions militaires, entre le Commandant en chef ou son Etat-major et les commandants des forces militaires arabes alliées. Il sera également entendu que le Commandant en chef communiquera ultérieurement au Conseiller politique la substance de toute conversation officielle sur des questions d'ordre non militaire qu'aura pu avoir lieu direc-

sir M. Sykes se rendre à Paris le plus promptement possible pour procéder à cet examen. Je vous prie de me faire savoir ce qu'elle préfère.

Le gouvernement britannique donne son adhésion à la politique envisagée pour la Syrie. Il admet notamment que si la Syrie tombe dans la sphère d'intérêt d'une Puissance européenne, cette Puissance serait la France. Il lui paraît désirable que cette politique soit rendue parfaitement claire en France comme partout.

La manière de procéder à suivre par les deux gouvernements, si les troupes du général Allenby entrent en Syrie, serait immédiatement discutée à Paris et à Londres.

Mais il est entendu, en tout cas, que si des officiers sont chargés d'exercer des fonctions civiles, ces officiers devraient (à moins que le gouvernement français ne soit d'avis contraire) être français et non anglais, sans préjudice, bien entendu, de l'autorité suprême du Commandant en chef, tant que le pays sera sous l'occupation militaire.

Source: *Archives Affaires Etrangères*. E. Levant, 1918-1929.

Syrie/ Liban. Dossier général, vol. 2, fol. 44-46.

Londres, 23 Septembre 1918.

P. Cambon au ministre, télégramme, 23 h., 30
les accords Sykes-Picot de 1916 et le Ministre Balfour
face à le mauvaise foi de sir Mark Sykes.

«Mr Balfour n'avait pas connaissance de l'accord dont V. Excellence me prie de réclamer l'approbation d'urgence. Sir Mark Pykes, mandé par le sous-secrétaire d'Etat des Affaires Etrangères nous a dit que c'était simplement un projet préparé par Mr Georges- Picot qui avait été soumis en substance au Comité des Affaires Orientales et qu'il ne pouvait être admis sans de profondes modifications.

Une très longue discussion s'est ouverte. Sir Mark Sykes a insisté sur l'impossibilité de porter atteinte à l'autorité du Commandement en chef des forces anglaises, sur la nécessité d'envisager l'entrée en Syrie d'une armée et peut-être la proclamation à Damas d'un gouvernement arabe, sur le soulèvement que pourrait provoquer contre la France la crainte d'une politique d'annexion et sur l'utilité d'obtenir de notre gouvernement des déclarations de nature à rassurer l'opinion à cet égard.

J'ai répondu à toutes ces considérations, dont quelques unes ne manquent pas de justesse, en rappelant nos accords de 1916 et en invoquant la bonne foi britannique.

Mr Balfour, très sensible aux sentiments d'honneur, a dit que l'Angleterre devrait avant tout tenir ses engagements envers la France, et pendant que nous discussions avec sir M. Sykes, il a écrit et m'a remis la déclaration dont j'envois la traduction par le télégramme suivant:

Nous sommes convenus cependant que les questions soulevées par l'expulsion des Turcs en Syrie exigent un examen et une entente entre les deux gouvernements. Mr Georges- Picot pourrait se rendre à Londres ou

Londres, 9,15,18 Mai 1916.

Accords franco-britanniques connus sous le nom de Sykes- Picot.

- 1) *Le 8 mai, Paul Cambon* adresse à *Sir Edward Grey* le texte de cet accord en 11 articles (ou 12 articles) selon les versions.

Voir le texte des archives, dans ce dossier, tel qu'il a été présenté au gouvernement russe.

Toutefois, Ettore Rossi, in *Documenti sull'origine et gli sviluppi della questione Araba* (1875-1944) pp. 50-53 ajoute un article (9) de plus.

- 2) *Le 15 mai, réponse du ministre Grey*, positive, avec la demande d'une garantie que le même jour P. Cambon accorde dans le texte suivant, repris d'après la teneur imprimée par Ettore Rossi, op. cit., p. 53:

«Par sa communication de ce jour, V. Exc. m'a exprimé le désir, avant de répondre à ma lettre, en date du 9 de ce mois, relative à la création d'un Etat arabe, de *recevoir l'assurance* que, dans les régions qui deviendraient françaises, ou dans celles où les intérêts français seraient prédominants, les concessions et droits de navigation ainsi que les droits et privilèges de tous les établissements religieux scolaires et médicaux britanniques seraient maintenus. Il serait entendu, par contre, que les mêmes droits seraient reconnus à la France par le Gouvernement du Roi dans la sphère dévolue à l'Angleterre.

J'ai l'honneur de faire connaître à V. Exc. que *la Gouvernement est prêt à sanctionner les diverses concessions britanniques ayant date certaine antérieure à la guerre* dans les régions qui lui seraient attribuées ou qui relèveraient de son action. Quant aux établissements religieux, scolaires et médicaux, ils continueraient à fonctionner comme par le passé, étant entendu toutefois qu'une telle réserve ne comporte pas le maintien des droits de juridiction et des Capitulations dans ce territoire».

- 3) Après l'assurance de cette garantie, le ministre Grey exprime, le 18 mai 1916 l'acceptation du gouvernement anglais du texte de l'accord connu sous le nom de Sykes-Picot.

Source : Ettore Rossi: *Documenti sull'origine e gli sviluppi della questione araba* (1875-1944), Rom 2, 1944, p. 53.

établi entre la France et l'Angleterre pour constituer un Etat ou une Fédération d'Etats arabes et assurer l'attribution des territoires de la Syrie, de la Cilicie et de la Mésopotamie sur les bases qui lui ont été indiquées par le délégué spécial du gouvernement français. De son côté, le gouvernement de la République m'a chargé de vous faire connaître qu'il a décidé de sanctionner l'arrangement dont il s'agit:

1)...

2)...

(comme dans la lettre précédente de Sazonoff reprise textuellement).

Source: *Archives Affaires Etrangères. Guerre 1914-1918. Vol. 872.*
Turquie. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. VI, fol. 159-173.

actuellement les territoires ottoman et persan. Ces limites sont indiquées d'une manière générale et sous réserve de modifications de détails à proposer par la Commission de délimitation qui se réunira ultérieurement sur les lieux.

Le gouvernement Impérial consent en outre à admettre que dans toutes les parties du territoire ottoman, ainsi cédées à la Russie, les concessions de chemin de fer et autres accordées à des Français par le gouvernement ottoman seront maintenues. Si le gouvernement Impérial exprime le désir qu'elles soient modifiées ultérieurement, en vue de les mettre en harmonie avec les lois de l'empire, cette modification aura lieu d'accord avec le gouvernement de la République.

En ce qui concerne les institution administratives, établissements religieux, scolaires, hospitaliers etc... relevant des deux nations, ils continueront à jouir des privilèges qui leur étaient accordés jusqu'ici par les traités, accords et contrats conclus avec le gouvernement ottoman. Il demeure toutefois entendu qu'en stipulant une telle réserve les deux gouvernements n'ont pas voulu exiger pour l'avenir le maintien des droits de juridiction, de protectorat religieux et des Capitulations dans les régions qui seraient ainsi annexées à la Russie et à la France, mais seulement assurer la survivance des institutions et établissements actuellement existant et ouvrir la voie, après la conclusion de la paix, à une négociation entre les deux Puissances.

Enfin, les deux gouvernements admettent en principe que chacun des Etats qui annexerait des territoires turcs devrait participer au service de la dette ottomane.

Veuillez...

Réponse de Paléologue à Sazonoff.

Mr le ministre,

J'ai l'honneur d'accuser réception de la communication que V. Exc. m'a adressée, à la date de ce jour, relativement à la reconnaissance par le gouvernement Impérial, aux conditions suivantes, de l'accord qui serait

mieux utiliser ses ressources financières lors de la liquidation de la guerre.

Enfin, pour des raisons d'ordre politique, le gouvernement russe serait obligé de procéder à l'incorporation complète des provinces en question à l'empire et, par conséquent, ne saurait y admettre l'établissement d'un régime douanier exceptionnel différent de celui en vigueur dans l'empire.

Echange de lettres entre Mr Sazonoff et Mr Paléologue, le 13/26 avril.

**Sazonoff, ministre des Affaires Etrangères
à Mr Paléologue, ambassadeur.**

En me référant aux aides-mémoires adressés par le ministère Impérial des Affaires Etrangères à l'Ambassade de France, en date du 4/17 et 8/21 mars actuel, j'ai l'honneur de faire connaître à V.Exc. qu'à la suite des entretiens que j'ai eus avec Mr Georges-Picot, délégué spécial du gouvernement français, relativement à la reconnaissance de l'accord qui serait établi entre la France et l'Angleterre pour la constitution d'un Etat ou d'une Fédération d'Etat arabes et à l'attribution des territoires de la Syrie, de la Cilicie et de la Mésopotamie, le gouvernement Impérial est prêt à sanctionner l'arrangement établi sur les bases qui lui ont été indiquées, aux conditions suivantes:

1) La Russie annexerait les régions d'Erzeroum, de Trébizonde, de Van et de Bitlis jusqu'à un point à déterminer sur le littoral de la Mer Noire à l'ouest de Trébizonde.

2) La région du Kurdistan située au sud de Van et de Bitlis entre Marasch- Seert, les cours du Tigre, Djezireh Ibn Omar, la ligne de faite des montagnes qui dominant Amadia et la région de Karga Var seraient cédée à la Russie qui, en revanche, reconnaîtrait à la France la propriété du territoire compris entre l'Ala Dagh, Césarée, l'Aak Dagh, l'Yldis Dagh, Zara, Eghier et Kharpout. En outre, à partir de la région de Marga Var, la frontière de l'Arabie suivra la ligne de faite des montagnes qui limitent

Commission *ad hoc*, un échange de vues y relatif doit actuellement se réduire à l'exposé des principes généraux. Ainsi:

1) Le gouvernement russe serait prêt à se déclarer complètement désintéressé dans la région située au sud d'une ligne passant par Amadée-Ibn- Omar- Diarbékir- Sausot (?) - Marasch- Adana et accepterait sans difficulté tout arrangement qui pourrait intervenir à ce sujet entre la France et l'Angleterre.

2) On insiste sur la nécessité d'inclure dans la zone russe les passes de Bitlis et la région du lac d'Urmiah et propose, en échange, de céder à la France le territoire de l'Arménie mineure entre Siwas- Kharpout- Césarée.

3) Pour ce qui concerne la Palestine, le gouvernement russe adhérerait à tout projet de nature à assurer à tous les établissements orthodoxes se trouvant en Terre-sainte le libre exercice de leur culte, ainsi que le maintien des droits et prérogatives acquis et il n'opposerait aucune objection de principe contre l'accès de colons israélites dans le pays.

4) Il va sans dire que le consentement de la Russie aux points précédents reste subordonné à la réalisation de son entente avec la France et l'Angleterre relative à Constantinople et aux Détroits.

Le second, en date du 8/21 mars, Petrograd.

En réponse à l'aide-mémoire en date du 7/17 mars actuel, le ministre Impérial des Affaires Etrangères a l'honneur de porter à la connaissance de l'Ambassade de Sa Majesté Britannique que le gouvernement russe, tout en prenant acte de l'arrangement survenu entre la France et l'Angleterre au sujet du maintien d'anciens tarifs douaniers tenu pendant la période de 20 ans dans les zones anglaise et française en Turquie d'Asie, croit devoir formuler certaines réserves quant à l'extension de cette mesure aux territoires de l'Asie mineure qui seront annexés à la Russie.

Les intérêts économiques et commerciaux de ces régions, à la suite de leur situation géographique, sont tellement liés avec ceux de la Russie qu'il serait impossible d'y ériger des barrières douanières. D'autre part, la Russie voudrait se réserver sous ce rapport toute liberté d'action pour

Note à l'article 6: Cet article a été motivé par le désir d'empêcher l'achèvement et l'organisation du chemin de fer allemand de Bagdad.

art. 7) La Grande-Bretagne aura le droit de construire, d'administrer et d'être seule propriétaire d'un chemin de fer reliant Caiffa ou la zone B. Elle aura en outre un droit perpétuel de transporter ses troupes.

art. 8) Pour une période de 20 ans, les tarifs douaniers turcs resteront en vigueur dans toute l'étendue des zones bleue et rouge aussi bien que dans les zones A et B et aucune augmentation dans les taux de droits ou changement des droits *ad valorem* en droits spécifiques ne pourra être faite si ce n'est avec le consentement des deux Puissances.

Il n'y aura pas de douanes intérieures entre aucune des zones ci-dessus mentionnées. Les droits de douanes prélevables seront exigés aux ports d'entrée et transmis à l'administration de la zone destinataire.

art. 9) Les gouvernements anglais et français, en tant que protecteurs de l'Etat arabe, se mettront d'accord pour ne pas acquérir, et ne consentiront pas à ce qu'une tierce Puissance acquière des possessions territoriales dans la presqu'île Arabique ou construise une base navale dans les îles sur la côte est de la Mer Rouge. Ceci toutefois n'empêchera pas telle rectification de la frontière d'Aden qui pourra être jugée nécessaire par suite de la récente agression des Turcs.

art. 10) Les négociations avec les Arabes pour les frontières de l'Etat ou de la Confédération d'Etats arabes continueront par les mêmes voies que précédemment au nom des deux Puissances.

art. 11) Il est entendu que des mesures de contrôle pour l'importation des armes sur les territoires arabes seront envisagées par les deux gouvernements.

Aides-mémoires du gouvernement Impérial de Russie. Le premier, en date du 4/17 mars, Petrograd.

Le projet anglo-français concernant l'établissement des différentes zones dans l'Asie mineure et l'Arabie, étant soumis à l'examen d'une

art. 4) Il sera accordé à Grande-Bretagne:

- a) Les ports de Caïffa et d'Acre.
- b) La garantie d'une quantité définie d'eau du Tigre et de l'Euphrate dans la zone A pour la zone B.

Le gouvernement de Sa Majesté s'engage, de son côté, à n'entreprendre à aucun moment des négociations en vue de la cession de Chypre à une tierce Puissance sans le consentement préalable du gouvernement français.

art. 5) Alexandrette sera un port franc en ce qui concerne le commerce de l'empire britannique et il ne sera pas établi de différence de traitement dans les droits de port, ni d'avantages particuliers refusés à la marine ou aux marchandises anglaises. Il y aura libre transit pour les marchandises anglaises par Alexandrette et par chemin de fer à travers la zone bleue, que ces marchandises soient destinées à la zone rouge, la zone B, la zone A ou en proviennent. Et aucune différence de traitement ne sera établie (directement ou indirectement) aux dépens des marchandises anglaises sur quelque chemin de fer que ce soit comme aux dépens de marchandises ou de navires anglais dans tout port desservant les zones mentionnées.

Caïffa sera un port en ce qui concerne le commerce de la France; de ses colonies et de ses protectorats et il n'y aura ni différence de traitement ni avantage dans les droits de port qui puisse être refusé à la marine et aux marchandises françaises. Il y aura libre transit pour les marchandises françaises par Caïffa et par chemin de fer à travers la zone brune, que ces marchandises soient en provenance ou à destination de la zone bleue, de la zone A et de la zone B. Et il n'aura aucune différence de traitement directe ou indirecte aux dépens des marchandises françaises sur quelque chemin de fer que ce soit, comme aux dépens des marchandises ou des navires français dans quelque port que ce soit desservant les zones mentionnées.

art. 6) Dans la zone A, le chemin de fer de Bagdad ne sera pas prolongé vers le sud au-delà de Mossoul et dans la zone B vers le nord au-delà de Samarra, jusqu'à ce qu'un chemin de fer reliant Bagdad à Alep par la vallée de l'Euphrate ait été terminé et cela seulement avec le concours des deux gouvernements.

Annexe à la dépêche. Accord Russo- Français (Anglais).

Les gouvernements français et anglais, ayant acquis la conviction, d'après les renseignements parvenus à leur connaissance, que les populations arabes, tant dans la presqu'île Arabique que dans les provinces de l'empire ottoman, étaient vivement opposées à la domination turque et qu'il serait actuellement possible d'établir un Etat arabe ou une Confédération à la fois hostile au gouvernement turc et favorable aux Puissances de l'Entente, sont entrés en pourparlers et ont examiné ensemble la question.

Par cet échange de vues, ils se sont mis d'accord sur les principes suivants que les deux gouvernements désirent communiquer au gouvernement russe avant d'aller plus avant.

art. 1) La France et la Grande-Bretagne sont disposés à reconnaître et à protéger un Etat arabe indépendant ou une Confédération d'Etats arabes dans les zones (A) et (B) indiquées sur la carte ci-jointe, sous la suzeraineté (sic) d'un Chef arabe. Dans la zone A, la France, et dans la zone B, la Grande-Bretagne, auront un droit de priorité sur les entreprises et les emprunts locaux locaux. Dans la zone A, la France, et dans la zone B, la Grande-Bretagne, auront seuls à fournir des conseillers ou des fonctionnaires étrangers à la demande de l'Etat arabe ou de la Confédération des Etats arabes.

art. 2) Dans la zone bleue, la France, et dans la zone rouge, la Grande-Bretagne, seront autorisées à établir telle administration directe ou indirecte ou tel contrôle qu'elles désirent et qu'elles jugeront convenable d'établir après entente avec l'Etat ou la Confédération d'Etats arabes.

art. 3) Dans la zone brune sera établie une administration internationale dont la forme devra être décidée après consultation avec la Russie et ensuite d'accord avec les autres Alliés et les représentants du Chérif de la Mecque.

Petrograd, Le 26 Avril 1916.

**Maurice Paléologue, Ambassadeur,
à A. Briand.**

**Accord Russo-Français
sur l'Asie mineure et la Syrie**

Pour faire suite à mon télégramme de ce jour, j'ai l'honneur de vous envoyer, ci-joint, la copie des lettres que Mr Sazonoff et moi avons échangées pour constater l'accord établi entre nos deux gouvernements relativement à l'Asie mineure.

La lettre de Mr Sazonoff se réfère à deux Aides-mémoires dont copie est ci-annexée:

Le premier du 4/17 mars répondait à l'aide-mémoire remis le 10 mars à Mr Sazonoff par Mr Georges-Picot et sir Mark Sykes.

Le second du 8/21 mars, consacré à la question douanière, répondait à une note émanée exclusivement de l'Ambassade britannique.

eux une agitation nuisible à nos ennemis. A El-Arisch des agents anglais et français se mettront en rapport avec les chefs. Déjà en Caucase, sir Mark Sykes vient de rencontrer des Arabes. Il mande à Londres, deux officiers de cette race, déserteurs de l'armée ottomane avec lesquels il désirerait aboucher Mr. Georges-Picot. En un mot: C'est tout un plan d'intrigues à l'orientale que le colonel anglais voudrait instituer.

Le succès de ce projet compliqué comme un conte de mille et une nuits dépend évidemment de l'affaire de Mésopotamie. Or, on conçoit à Londres peu d'espoirs sur le sort de la colonne Townsend assiégé à Kut-El-Amarna depuis 4 mois. D'ici une semaine, cette petite division aura épuisé ses vivres et on ne sait si les secours lui parviendront à temps. Sir M. Sykes connaît comme moi cette situation. Mais ce qui le préoccupe, ce n'est pas tant la reddition éventuelle de la colonne Townsend que la retraite possible des troupes de secours entraînant l'évacuation du pays conquis. La prise de 5 ou 6 mille hommes après un long siège serait un succès ottoman, mais dont la répercussion ne serait pas très grande sur les populations auxquelles elle est annoncée depuis bien des semaines.

Il n'en serait pas de même d'une retraite générale des troupes britanniques et de l'abandon par elles des régions qu'elles occupent actuellement. Une pareille évacuation serait interprétée comme une défaite complète des Anglais. Le prestige de la Grande-Bretagne serait profondément atteint et le plan d'agitation arabe probablement inexécutable.

Sir Mark Sykes connaît très bien l'Orient. Et j'ai pensé que ses opinions méritent d'être rapportées à V. Exc.

Veuillez...

Source: *Archives Affaires Étrangères. Guerre 1914-1918. Vol. 872.*
Turquie. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. VI, fol. 137-142.

centrations turques dans l'Arménie septentrionale. Le plan de sir M. Sykes comprend l'établissement d'une voie ferrée à travers le désert.

Les troupes anglaises, étant arrivées à El-Arisch, elles pourraient remonter vers la Palestine et la Syrie, si l'ennemi leur laisse le champ libre. Mais le colonel Sykes ne prévoit pas des opérations de très grande envergure. Son projet a pour but d'attirer vers le sud des forces que les Turcs avaient envoyées vers le nord.

L'affaire d'Egypte concernait les Anglais. L'organisation des bandes arméniennes incomberait aux Français.

Sir Mark Sykes m'a dit qu'à Petrograd, la zone française de l'Asie mineure avait été modifiée de manière à constituer une Arménie française au nord d'Adana. Nous serions donc intéressés aux affaires d'Arménie.

Il serait possible de recruter plusieurs milliers d'Arméniens. Et ces Arméniens, sir M. Sykes suggère de les réunir dans l'île de Chypre où des officiers français leur donneraient une instruction militaire et des armes. Une fois instruits, ces hommes seraient répartis en petits groupes de 25 à 50 et débarqués au moyen des caboteurs locaux sur la côte de Cilicie. Les Arméniens feraient alors sur leur territoire national une sorte de guerre de partisans. Et ils pourraient causer une gêne sérieuse aux Turcs dans une région très importante au point de vue des communications.

Ces opérations pouvaient s'exécuter sans gêner l'offensive de Salonique. Et elles permettraient de donner une certaine satisfaction à la requête des Russes. ***Auteur du plan arabe dont sortis les arrangements organisant zones française, britannique et russe en Asie mineure, sir Mark Sykes compte tirer parti des diversions qu'il propose pour agiter le monde arabe.***

L'arrivée des troupes anglaises à El-Arisch aurait pour résultat d'empêcher l'envoi de renforts ottomans au Hedjaz par le chemin de fer de la Mecque. ***Ce serait le moment d'inciter le Grand Chérif à se déclarer.*** Aussitôt après avoir franchi la frontière d'Egypte, les soldats anglais déploieront l'étendard arabe et se présenteront en libérateurs des Arabes opprimés par la domination turque.

A la réalisation d'un grand empire arabe, sir Mark Sykes n'y croit guère. Mais il y voit un prétexte pour agiter les Arabes et fomenter parmi

des magasins, réparé et construit des routes, installé des services de transports automobiles. L'Etat-major russe a trouvé à Erzeroum la preuve des résultats obtenus. Il est établi que le voyage en automobile de Constantinople à Erzeroum pouvait se faire en 4 jours. Il est possible aujourd'hui de transporter et d'approvisionner 250.000 hommes par la voie Azore (?) - Sivas - Erzinglou et la concentration turque peut être terminée en juin prochain. Les craintes du Grand Duc sont, à mon avis, parfaitement justifiées. L'armée russe du Caucase peut non seulement être, contrainte d'évacuer l'Arménie russe, mais elle peut être chassée de Tiflis et du Caucase.

Et dans l'état actuel des esprits en Russie, une défaite de l'armée du Caucase peut provoquer une agitation qui deviendrait aisément une révolution. Ainsi, l'Empereur peut-il être amené soudain à renforcer l'armée du Caucase, au moyen de prélèvements faits sur sa grande armée. Et la grande armée serait affaiblie en juin et en juillet au moment où les Anglais et les Français auraient besoin de son plus entier concours».

Ces considérations expliquent la démarche du général Alexieff, reprise ensuite par Mr Sazonoff, et tendant à obtenir une diversion des armées alliées en Asie mineure.

A cette diversion nous avons opposé d'excellents arguments auxquels sir M. Sykes ajoute celui de l'insalubrité de la région d'Alexandrette pendant l'été. Nous ne saurions, d'après lui, débarquer des troupes sur cette côte avant le mois d'octobre, sans les exposer à de graves épidémies.

Mais sir Mark Sykes estime que nous devrions prêter concours aux Russes dans la mesure du possible. Et sa connaissance de l'Orient l'amène à conseiller une intervention de l'armée anglaise sur la frontière d'Egypte et celles des bandes arméniennes en Cilicie.

L'opération sur la frontière d'Egypte a été exposée par lui au général Richardson. Il estime qu'il est possible de tourner le désert et s'installer à El-Arish. Si les Turcs n'ont pas réussi à faire l'opération inverse, c'est qu'ils manquaient de ressources et de bases nécessaires. Ces ressources et ces bases existent en Egypte. Et si on prépare l'opération avec soin, si on la mène ensuite avec énergie, l'armée anglaise pourrait arriver à El-Arish vers le milieu de juin, date à laquelle on peut fixer l'achèvement des con-

Londres, 16 Avril 1916.

Fleuriau, Chargé d'Affaires, à Briand

Informations fournies par sir Sykes sur la situation en Arménie-Cilicie et l'éventualité d'un empire Arabe.

Par mon télégramme du 12 avril, n. 431, j'avais indiqué à V. Exc. le sens des avis donnés par sir Mark Sykes, quant à la situation militaire et aux opérations à entreprendre éventuellement en Asie mineure. Le colonel anglais est venu me voir hier et je résume le sens de notre conversation.

V. Exc. sait qu'après avoir négocié avec Mr Georges-Picot les arrangements franco-anglais relatifs à l'Asie mineure, sir Mark Sykes est allé à Petrograd défendre ces arrangements auprès du gouvernement russe. Sa mission accomplie, il a fait un rapide voyage au Caucase où il a été reçu par le Grand Duc Nicolas.

Le Grand Duc était alors dans un état d'extrême inquiétude. Sur son énorme front, de la Mer Noire au fond de la Perse, il ne disposait que de 120.000 hommes. Ce ne sont cependant pas les hommes qui lui manquent, et il a sous la main les milices du Caucase. Mais il se ressent de la disette des fusils (sic) dont sir Sykes a constaté l'existence dans toute la Russie. Le Grand Duc appréhende la concentration au sud et à l'ouest de ses positions de 500.000 hommes, les Turcs pouvant dégarnir Constantinople protégée par les Bulgares et les Autrichiens contre l'armée alliée de Salonique.

J'ai fait observer à sir Sykes que l'Arménie était un pays montagneux dépourvu de chemins de fer et de routes et où des armées considérables ne pouvaient être transportées et approvisionnées.

«Cela était vrai autrefois, m'a répondu l'officier anglais. Mais les Allemands travaillent dans ce pays depuis plus d'un an. Ils y ont établi

puissants en Palestine pour entrer en ligne de compte avec la population arabe, ils pourraient prendre en main l'administration intérieure de la région, sauf en ce qui concerne Jérusalem et les Lieux-saints.

Le principal Secrétaire d'Etat des Affaires Etrangères est disposé à envisager favorablement toute solution du problème, quoiqu'il ait de raisons de croire qu'un protectorat international rencontrerait l'opposition d'une partie influente de l'opinion Israélite. Son seul but est de découvrir une solution permettant d'arriver à un arrangement qui satisferait la majorité des juifs et assurerait ainsi aux alliés l'appui de la communauté juive.

Le président du Conseil, ministre des Affaires Etrangères, a pris connaissance avec intérêt de cette communication dont il apprécie l'importance. Il y a lieu, toutefois, de se demander si le projet exposé par Mr Lucien Wolff aura réellement sur les sentiments de la communauté juive l'influence qu'on en attend, étant donné que l'attitude des membres de cette communauté qui sont hostiles aux alliés est inspirée par des motifs qui n'ont rien de commun avec les aspirations sionistes et que la réalisation de celles-ci ne fera pas disparaître.

D'autre part, la solution du problème ainsi posé n'est pas sans présenter de sérieuses difficultés et l'établissement actuel d'un projet conçu dans ce sens risquerait notamment d'éveiller les susceptibilités des Arabes qu'il convient de ménager. Mr Briand croit devoir attirer tout particulièrement sur ce point l'attention du gouvernement britannique. Et il émet l'avis que l'étude de cette question ne pourrait être reprise avec fruit avant que celle de la création d'un empire arabe arabe aura été résolue.

Source: *Archives Affaires Etrangères. Guerre 1914-1918. Vol. 872.*
Turquie. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. VI, fol. 40-41.

Paris, 21 Mars 1916.

**A. Briand à Ambassade à Londres
(P. Cambon)**

**Proposition en faveur
des Sionistes pour la Palestine**

Par une note, en date du 12 mars, l'ambassade de S. M. Britannique a bien voulu entretenir le ministre des Affaires Etrangères d'une suggestion qui a été faite à sir Ed. Grey concernant la possibilité d'un arrangement relatif à la Palestine, en vue de donner une satisfaction complète aux aspirations des juifs. Les inspirateurs de ce projet estiment que sa réalisation, malgré l'indifférence qu'un nombre considérable d'Israélites professent envers le sionisme, serait envisagé avec une extrême faveur par une partie considérable et puissante de la Communauté juive et de nature à gagner aux alliés les sympathies des juifs d'Amérique, d'Orient et d'autres contrées qui actuellement sont acquies en grande majorité aux puissances germaniques.

Mr Lucien wolff a soumis à sir Ed. Grey l'exposé suivant des aspirations juives relatives à la Palestine:

«Le Grande-Bretagne et la France, dans l'éventualité où la Palestine à l'issue de la guerre, viendrait à être comprise dans leur sphère d'influence, devraient prendre en considération les intérêts historiques de la communauté juive dans cette contrée.

Il faudrait assurer à la population juive la jouissance des droits politiques égaux à ceux du reste de la population, de la liberté civile et religieuse, des privilèges municipaux essentiels dans les villes et les autres endroits habités par des juifs, ainsi que des facilités raisonnables pour la colonisation et l'émigration».

Sir Ed. Grey exprime à ce sujet l'opinion que le projet dont il s'agit pourrait exercer une influence heureuse sur la majorité des juifs, si on laissait entrevoir à ceux-ci que quand leurs colons seraient devenus assez

mesure du possible des observations faites par le ministre, il suggérerait une rédaction de l'article 7 stipulant qu'au cas où la ligne ne pourrait être réalisée par le sud, elle pourrait emprunter sur un court parcours notre territoire, après entente nouvelle avec le gouvernement français.

La séance du 4 se tint dans ces conditions. Et, quelques instants après sa clôture, Mr Gerges- Picot se vit appelé chez sir Arthur Nicholson. Le secrétaire d'Etat permanent déclara tout d'abord que les ministres avaient été extrêmement surpris de l'étendue des demandes françaises qui dépassaient toutes les prévisions. Cependant, dans leur désir de transaction, ils acceptaient le Memorandum proposé, tel qu'il était, avec la seule suppression du préambule, *en stipulant seulement que tout restait subordonné à l'assistance effective des Arabes et à l'agrément des Russes.*

Il convenait donc de saisir d'urgence le gouvernement impérial de la question, en lui faisant connaître les pourparlers ainsi engagés, mais en stipulant qu'aucun règlement définitif n'était intervenu. Et l'Angleterre se proposait de le faire sans retard. *Quand la Russie aurait donné son acquiescement, mais alors seulement, les négociations avec le Chérif de la Mecque se poursuivront et un accord pourrait être signé entre la France et l'Angleterre.*

En prenant acte de cette communication, Mr Georges- Picot insista pour que le télégramme envoyé à Petrograd par le Cabinet de Londres fut différé jusqu'à mardi soir, afin de ne pas précéder celui qui serait adressé à l'ambassadeur de la République dans cette ville. Sir Arthur Nicholson l'agréa volontiers et consentit également à ce que le représentant britannique ne fit allusion à aucune des clauses de l'accord, en se contentant de dire que le gouvernement français approcherait à ce sujet le gouvernement Impérial.

J'ai l'honneur d'adresser, ci- joint, à V.Exc., une copie du Memorandum tel qu'il a été approuvé par le gouvernement britannique. Si, après examen, le Cabinet français l'accepte également, il y aura tout intérêt, me semble- t- il, à ne pas différer davantage l'ouverture des pourparlers avec la Russie.

Source: *Archives Affaires Etrangères. Guerre 1914- 1918. Vol. 872.*

Turquie. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. VI, fol. 1-3.

7) Engagement par la France de ne pas prolonger la ligne de Bagdad au-delà de Mossoul, sans entente préalable avec l'Angleterre.

En chacun de ces points, des négociations se sont engagées qui ont été parfois laborieuses. Mais, soit directement, soit par l'intermédiaire de sir Mark Sykes, soit même par l'action personnelle de sir Arthur Nicholson, on est parvenu successivement à obtenir des solutions conciliant par une transaction les intérêts en présence.

Le Comité de ministres désigné par le Cabinet pour étudier l'arrangement proposé a donc pu se réunir, le 3 de ce mois, pour aborder l'examen définitif de la question. Lord Kitchener avait, en effet, manifesté une vive opposition au tracé proposé pour la frontière de la zone française à l'est de Caïffa. Autorisé par sir Ed. Grey, sir Mark Sykes vient demander à Mr Georges- Picot d'avoir d'urgence une entrevue à ce sujet avec le maréchal.

Notre délégué se rendit aussitôt au *War Office* où il trouva le ministre examinant la question sur une carte de Syrie. Lord Kitchener déclara nettement qu'il ne pouvait admettre le tracé qui serait imposé au chemin de fer de Caïffa par la frontière suggérée et qu'il se proposait de le dire formellement aux ministres. Il connaissait le pays; les difficultés techniques auxquelles on devrait faire face seraient considérables pour une ligne qui ne rapporterait rien. Il fallait lui donner accès à des régions offrant quelques ressources. Une solution s'imposait, relever la frontière au nord, en *laissant le Hauran dans la zone de protection anglaise*. D'ailleurs, ce pays était sans valeur et la France ne voudrait pas compromettre un arrangement comme celui-là pour quelques lieux carrés de désert.

On ne sait ce que l'on doit le plus admirer dans ce flot de paroles et d'arguments ainsi accumulés par le maréchal, des affirmations contradictoires utilisées tour à tour en faveur de sa thèse ou de l'étonnant manque de mémoire qui faisait du Hauran une région désertique.

Sans discuter les détails de ce véhément exposé. Mr Georges- Picot répondit simplement qu'une modification de la frontière ne lui apparaissait pas comme possible. Ses renseignements concernant le Hauran étaient fort différents de ceux de lord Kitchener et les raisons politiques qui avaient fait sur ce point porter la frontière à la limite des terres cultivées conservaient toute leur valeur. Cependant, pour tenir compte dans la

Londres, 5 Février 1916.

P. Cambon à A. Briand

Situation des pourparlers franco- anglais et nécessité d'en aviser la Russie.

La réunion des délégués des divers Départements intéressés dans la question l'Arabie, que j'avais annoncée à V. Exc., par ma dépêche du 20 janvier dernier, n'étant pas arrivée à un accord définitif, le projet de Memorandum préparé a été envoyé à chacun d'eux afin qu'ils puissent l'examiner à loisir et formuler leurs observations. Chaque administration a fait ainsi parvenir des réponses au *Foreign Office*, de nouvelles notes, où étaient formulées ses observations. Et les pourparlers s'en sont trouvées singulièrement compliquées.

De toutes ces communications, il résultait, en effet, qu'outre les objections de principe faites par l'*Amirauté* et le *War Office*, diverses modifications étaient demandées en vue de rendre l'accord acceptable.

- 1) La rédaction d'un préambule spécifiait que l'arrangement restait entièrement subordonné à l'agrément de la Russie et à la participation des Arabes à la guerre contre les Turcs.
- 2) Une formule spécifiait que la négociation avec le Chérif de la Mecque serait suivie exclusivement par les Anglais, les points de détail devant ensuite être l'objet de pourparlers distincts entre ce Chef, la France et l'Angleterre.
- 3) Maintien du tarif de douane turc tel qu'il existe, sans conversion des droits ad valorem en droits spécifiques.
- 4) Perception des Taxes dans les ports mêmes.
- 5) Engagement par la France et l'Angleterre de ne pas permettre à une tierce Puissance de construire des chemins de fer dans la presqu'île, ni d'occuper un point du littoral.
- 6) Engagement par la France de ne pas se dessaisir d'une partie quelconque de son nouveau domaine, sans consultation préalable de l'Angleterre.

Paris, 31 Janvier 1916.

**Note du Département au sujet
des négociations de Mr Paul Cambon
et de Mr F. Georges- Picot sur la Syrie.**

Des derniers entretiens que Mr Georges- Picot a eus avec sir Mark Sykes, il résulte:

- 1) Que le Board of Trade demande que les tarifs ottomans actuels (11%) soient maintenus dans la région de l'Asie mineure qui serait acquise à la France.

Mr Georges- Picot a fait remarquer que la France ne pourrait pas prendre cet engagement pour la région placée directement sous le régime français (Protectorat), mais que pour les autres régions attribuées à la France et rattachées au Chérif de la Mecque, il serait peut-être possible pour la France de s'engager à maintenir le tarif actuel pendant un certain nombre d'années à fixer.

- 2) Que l'Angleterre désire que la France s'engage avec elle à ne point permettre à une tierce puissance d'établir des chemins de fer ou de créer d'autres établissements en Arabie, y compris les îles de la Mer Rouge (Iles Farsan).
- 3) Que l'Angleterre demande qu'au droit de préemption qu'elle serait disposée à accorder à la France, en ce qui concerne l'île de Chypre, corresponde le consentement de la France à accorder un droit de préemption à l'Angleterre, en ce qui concerne Alexandrette.
- 4) Que l'Angleterre demande que la France consente à ce que la ligne de chemin de fer de Bagdad ne soit pas prolongé au-delà de Mossoul sans le consentement anglais.

Source: *Archives Affaires Étrangères. Guerre 1914- 1918. Vol. 871.*
Turquie. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. V, fol. 222.

Le Caire, 21 Janvier 1916.

Defrance à Briand

**Au sujet des pourparlers
de Sykes- Picot à Londres**

D'après des bruits provenant de sources diverses, et notamment des bureaux de l'*Intelligence Department*, les futures frontières de la Syrie auraient été fixées à Londres.

La zone reconnue à la France comprendrait le littoral à partir de St.Jean d'Acre ou Tyr au sud et jusqu'à un point situé entre Mersine et Adalia au nord. A l'intérieur, cette zone engloberait les régions de Damas- Alep- Marasch et Diarbékir. Caïffa deviendrait à l'Angleterre, si nous réclamions Mossoul ou nous resterait, si nous abandonnions Mossoul à l'Angleterre.

Jérusalem formerait un Etat spécial qui interromperait la continuité de la zone britannique, dans le cas où Caïffa serait attribuée à l'Angleterre.

Ayant jugé préférable de ne pas insister pour connaître l'origine de ces informations, j'ignore si elles sont ou non fondées.

Source: *Archives Affaires Etrangères*. Guerre 1914- 1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. V, fol. 196.

Paris, 12 Janvier 1916.

**Le ministre (Berthelot) à De France,
l'agent diplomatique au Caire.**

**Arrêter les pourparlers avec Djemal pacha
par l'entremise de Mr Loutfallah.**

Les négociations qui se poursuivent à Londres au sujet de la délimitation de la Syrie paraissent devoir aboutir prochainement à une solution qui donnerait satisfaction à nos desiderata.

Dans ces conditions, il ne semble pas qu'il y ait lieu d'attribuer d'importance à des démarches qui, comme celles de Mr Loutfallah, ne répondent plus, à l'heure présente, à aucune réalité et sont, sans doute, l'effet du seul désir de certains Syriens de se mettre en avant.

Source: *Archives Affaires Étrangères*. Guerre 1914- 1918- Vol 871.
Turqui. Syrie/ Liban/ Palestine, vol. V, fol. 182.

Londres, 6 Janvier 1916.

P. Cambon à A. Briand.

**Départ de Georges- Picot pour Paris pour
rendre compte des négociations.**

Mr Georges- Picot se rend à Paris pour donner au Département toutes les indications relatives aux pourparlers suivis par cette Ambassade avec le gouvernement britannique relativement aux limites de la Syrie.

V. Exc. trouvera ci- joint copie du rapport qu'il m'a adressé à ce sujet, ainsi que du Memorandum signé par sir Mark Sykes, M.P. et par lui pour fixer les points où en sont arrivées présentement les négociations.

Source: *Archives Affaires Etrangères*. Guerre 1914- 1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/ Liban, vol.V.fol. 147.

Si la négociation risquait d'échouer sur le régime tri-partite de la Palestine, vous pourriez, après avoir fait les plus grands efforts pour obtenir l'acception de cette combinaison, ne pas en faire une condition sine qua non.

Sur le régime mixte du chemin de fer dans la région française et du port de Caïffa, votre résistance doit être poussée jusqu'à la limite extrême où elle compromettrait définitivement le résultat. Toutefois, si c'était le seul point d'échappement et si vous sentiez les négociateurs anglais irréductibles, vous en référeriez au gouvernement français, comme eux-mêmes en réfèreraient au gouvernement anglais.

Dès maintenant, je tiens à vous remercier des points déjà acquis et de la manière vigoureuse et habile dont vous avez conduit cette négociation qui intéresse hautement les vues traditionnelles de la France et les grands souvenirs de son histoire.

Source: *Archives Affaires Etrangères*. Guerre 1914- 1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/Liban, vol. V. fol. 139- 140.

tution d'un empire arabe sous son influence dirigé contre les Turcs et les Allemands) venait à lui échapper.

D'autre part, nous devons nous prémunir contre toute possibilité d'une exécution partielle de l'accord, au bénéfice, par exemple, des Anglais, si les circonstances leur permettaient d'occuper leur part et de réaliser leur objectif, sans que la France fût en situation de prendre elle-même possession et hypothèque sur sa part de souveraineté d'influence. Je sais qu'à cet égard je peux compter sur votre expérience. Il doit être bien entendu qu'il y a solidarité étroite entre nos concessions et celles des Anglais.

Le gouvernement français estime qu'au point de vue où en sont les pourparlers, vous devez:

- 1) Prendre acte de ce qui nous est reconnu.
- 2) Demander deux petites rectifications. Au sud, de notre zone d'influence pour obtenir Palmyre, route du chemin de fer éventuel de Damas à l'Euphrate vers Kerkisieh. Et au nord, au dessous de Dercude (sic) et jusqu'à l'Anti-Taurus pour suivre les limites du Vilayet et se mettre à l'abri de toute discussion ultérieure.
- 3) Tenter d'obtenir pour Caiffa et le chemin de fer qui y aboutira un régime mixte anglo-français donnant les plus complètes garanties économiques, militaires, politiques à l'Angleterre.
- 4) Proposer pour la Palestine une division en trois lots:
 -) Le premier, français, comprenant la Samarie et tout le nord de la Palestine, à l'exclusion seulement du Moutessaraflik de Jérusalem.
 -) Le second, international, comprenant le Mutessaraflik de Jérusalem, ce qui donnerait satisfaction aux desiderata religieux des Russes, Arméniens, Espagnols, Italiens.
 -) Enfin, le troisième, comprenant tout le sud de la Palestine, jusqu'à la frontière de l'Egypte, serait placé sous la souveraineté anglaise.

Ces propositions répondent aux vues essentielles des Anglais qui tiennent à ne pas nous avoir comme voisins en Egypte et à constituer un tampon entre nous, en gardant sous leur influence l'Arabie et les Lieux-saints musulmans (où, d'après nos accords, nous exercerions d'ailleurs, au point de vue religieux, l'influence nécessaire). Ils obtiendraient également la sortie de leur chemin de fer sur la Méditerranée, dans des conditions leur assurant toute liberté d'action et facilités économiques.



Paris, 5 Janvier 1916.

A. Briand à Paul Cambon

Au sujet des négociations franco- anglaises menées par Georges- Picot.

Les conversations de décembre et du début de janvier relatives à la Syrie entre l'Ambassade et les délégués anglais avaient, d'après ce que vous m'avez fait connaître à Paris, abouti en dernier lieu aux vues suivantes:

La France recevrait en toute souveraineté une zone englobant la Cilicie avec Adana, Alexandrette, Diarbékir avec le bassin minier d'Arghana-Madu, l'Ansarieh, le Liban et Beyrouth.

Lui serait reconnue également une zone d'influence exclusive (sous la souveraineté nominale du Chérif de la Mecque) comprenant le reste de la Syrie avec Damas, la Bekaa où passe la ligne de Damas à Alep, une partie de la Mésopotamie comprenant Mossoul, mais limitée par le petit Zabe et excluant ainsi la région pétrolifère de Karkouk.

L'Angleterre, d'autre part, réclamait, à défaut de la souveraineté sur la Palestine, un régime international pour l'ensemble de cette province, et revendiquait pour elle-même la possession du port de Caïffa, qui deviendrait un port anglais, et de la région par laquelle viendrait aboutir à ce port le chemin de fer transversal amorcé à la hauteur de Nedjef en Irak-Arabie.

Il y a un intérêt évident à aboutir rapidement pour nous assurer, par un accord précis, les très importants résultats déjà acquis. Car nous risquons de voir les événements se modifier. Le Chérif de la Mecque renoncer, sous une influence étrangère, à poursuivre les négociations et l'Angleterre ne pas se lier, si l'objet principal qu'elle poursuit (la consti-

4) La Grande- Bretagne recevra:

-) Les ports de Caïffa et d'Acre.
-) La garantie d'une quantité d'eau donnée par la zone A pour l'irrigation de la zone B.
-) Un accord interviendra entre la France et la Grande- Bretagne concernant le statut commercial d'Alexandrette et la construction d'un chemin de fer reliant Bagdad à Alexandrette.

5) La Grande- Bretagne aura le droit de bâtir, d'administrer et d'être seul possesseur d'un chemin de fer reliant Caïffa ou Acre avec la zone B.

Elle aura un droit perpétuel au transport de troupes sur cette ligne, en tout temps.

4 janvier 1916

signé: F. Georges- Picot
Mark Sykes

Source: *Archives Affaires Etrangères. Guerre 1914- 1918. Vol. 871.*
Turquie. Syrie/ Liban, vol.V, fol. 155- 160.
Complément au rapport du 3 janvier 1916.

2) La solution idéale pour la Grande- Bretagne serait d'avoir un contrôle administratif et priorité d'entreprise dans une zone bordée par la ligne Acre- Tadmor- Rass Ul- Ain, Jéziret Ibn- Omar-Zakhu- Amada- Ruwanduz combinée avec la possession d'Alexandrette y compris un arrière pays convenable reliant la vallée de l'Euphrate à la Méditerranée et des droits de construction de chemin de fer reliant Alexandrette à Bagdad. La Grande- Bretagne aurait en plus un droit de veto sur les projets d'irrigation qui tendraient à détourner l'eau de la Basse Mésopotamie.

D) Intérêts religieux internationaux:

En ce qui concerne Jérusalem et les Lieux- saints, on doit avoir à l'esprit les principes suivants:

- 1) Les religieux latins et orthodoxes ont des droits acquis égaux en Palestine.
- 2) Les membres de la communauté israélite dans le monde entier prennent un intérêt de conscience et de sentiment à l'avenir de ce pays.
- 3) La mosquée d'Omar représente, après la Mecque, le lieu le plus saint et le plus vénérable de l'Islam. En il faut considérer comme une solution sine que non la mosquée d'Omar mise sous le contrôle unique des musulmans et que le Chef de la Confédération arabe ait une part égale dans l'administration de la Palestine.

Solutions proposées:

Les lignes générales de l'accord proposé sont les suivantes:

1) Les Arabes:

—) La France et la Grande- Bretagne sont prêtes à reconnaître et à protéger une Confédération d'Etats arabes dans les zones A. et B sous la suzeraineté d'un Chef arabe.

—) Dans la zone A, la France, et dans la zone B, la Grande- Bretagne, auront la priorité dans les droits d'entreprise et dans les emprunts locaux.

—) Dans la zone A, la France, et dans la zone B, la Grande- Bretagne, fourniront seules des conseillers et des fonctionnaires étrangers à la demande de la Confédération arabe.

2) Dans la zone bleue, la France et dans la zone rouge, la Grande- Bretagne, auront le droit d'établir toute administration ou contrôle directs ou indirects qu'elles désirent.

3) Dans la zone brune, il y aura une administration internationale dont la forme sera décidée après avoir consulté la Russie et ensuite, l'Italie et les représentants de l'Islam.

de 1914 sont venus compliquer la question, en faisant intervenir dans les intérêts français certaines zones qui ne seraient naturellement pas entrées en ligne de compte si on avait borné la discussion du sujet aux traditions et aux formes d'activité mentionnées dans les paragraphes 1,2,3 et 4 de ce chapitre.

6) Se basant sur ce qui précède, on peut dire que dans l'hypothèse où rien autre ne se présenterait, le gouvernement français serait sans doute en droit d'espérer à une prédominance commerciale et politique dans une zone bordée au sud par une ligne tirée d'El- Arisch à Ksar- Y- Shirin et au nord par l'arête médiane du Taurus et de l'Anti-Taurus commençant au voisinage du cap Anamour et finissant aux environs de koshbad.

B) Les Arabes:

1) Bien que divisés par les questions religieuses, douanières (?), les habitudes sociales et les barrières naturelles géographiques, l'ensemble des peuples de l'Arabie proprement dite et les peuples de langue arabe des provinces asiatiques de l'empire ottoman témoignent d'un vif désir d'unité.

2) Les dirigeants de ce mouvement reconnaissent qu'un Etat arabe centralisé n'est ni en harmonie avec le génie national arabe ni possible au point de vue financier et administratif. Ils sont cependant d'avis que si on leur assure une protection efficace contre la domination turco- allemande, une confédération d'Etats de langue arabe pourrait être formée qui satisferait le désir de liberté de leur race et qui serait en même temps conforme à leurs habitudes politiques naturelles.

3) L'idéal des dirigeants arabes serait d'établir une Confédération d'Etats sous l'égide d'un prince arabe comprenant à peu près la péninsule de l'Arabie, plus les provinces ottomanes de Basra, Bagdad, Jérusalem, Damas, Alep, Mossoul, Adana et Diarbékir avec un littoral sous la protection de la Grande- Bretagne et de la France.

Un tel Etat devrait accepter de choisir ses conseillers administratifs parmi les sujets des deux Puissances protectrices et accorder à ces deux Puissances des facilités spéciales en matière d'entreprise et de développement industriel.

C) Grande- Bretagne:

1) En ce qui concerne la Grande- Bretagne, ses desiderata ont déjà été spécifiés dans le paragraphe C des observations préliminaires.

C) La Grande-Bretagne réclame:

- 1) Que sa position dans le Golfe Persique lui soit assurée.
- 2) L'occasion de développer la basse Mésopotamie.
- 3) Des communications commerciales et militaires entre le Golfe Persique et la Méditerranée par voie de terre.
- 4) Une zone d'influence suffisante pour fournir au personnel employé aux irrigations en Mésopotamie des établissements sanitaires convenables et des villégiatures de montagne et contenant des éléments de recrutement indigène suffisants pour les besoins administratifs.
- 5) L'obtention de facilités commerciales dans la zone discutée.

D) Enfin, le tout doit se concilier avec un arrangement satisfaisant les aspirations de conscience de la chrétienté, du judaïsme et de l'islam en ce qui concerne le statut de Jérusalem et des Lieux-saints avoisinants.

II

Afin d'arriver à un résultat satisfaisant, les trois parties intéressées doivent faire montre d'un esprit de conciliation. Cela est évident lorsqu'on considère séparément les diverses prétentions.

Désiderata:

A) France: La nation française a les intérêts principaux suivants:

- 1) Depuis les temps les plus reculés, les Français ont été regardés comme les champions et les protecteurs des catholiques dans l'empire ottoman en général et spécialement les protecteurs des Maronites du Liban, à la suite de l'action du gouvernement français en 1860.
- 2) Grâce à l'effort scholastique français, la France a joué un rôle prédominant dans le développement intellectuel des chrétiens comme des Arabes musulmans, au cours du siècle dernier et spécialement dans les provinces d'Alep, de Beyrouth, de Damas et de Mossoul.
- 3) Se basant sur les faits précédents, une forte opinion publique s'est développée en France en faveur de l'expansion française en Syrie et en Palestine.
- 4) Le développement du réseau du chemin de fer en Syrie est venu fortifier cette opinion et en a fait un facteur permanent dans l'ensemble du point de vue français.
- 5) La participation jusqu'à 30% des capitaux français dans le chemin de fer de Bagdad et les termes de l'emprunt franco-ottoman

Londres, 4 Janvier 1916.

Memorandum signé par F. Georges- Picot et sir Mark Sykes

Ce memorandum a été signé dans les circonstances suivantes: Après que le Comité présidé par sir A. Nicholson fut, à deux reprises, mis en rapport avec Mr Georges- Picot, il devient évident qu'il y avait tant de détails nécessitant une étude séparée qu'il eût fallu au Comité, ou bien consacrer à ses travaux plus de temps que ne le permettait l'abondance des occupations d'autre nature de ses divers membres, ou bien prolonger les négociations, ce que la situation politique et militaire en Orient rendait peu souhaitable.

Aussi, sir Arthur Nicholson a-t-il suggéré que sir Mark Sykes examinât la question toute entière avec Mr Georges- Picot, afin d'en éliminer les détails et collaborât avec lui à la rédaction d'un Memorandum où serait examiné l'ensemble des divers facteurs du problème en général.

I. Observations préliminaires.

Points de vue des diverses parties intéressées.

Le principal problème à résoudre est de découvrir un moyen terme qui réponde aux exigences des diverses parties intéressées, à savoir:

- A) La France réclame:** 1) Un établissement qui compenserait les désavantages et la perte d'influence résultant pour elle du partage de l'empire ottoman. 2) Sauvegardera sa position historique et traditionnelle en Syrie. 3) Lui assurera l'occasion de réaliser en Orient ses aspirations économiques.
- B) Les Arabes réclament:** 1) La reconnaissance de leur nationalité. 2) La protection de leur race contre l'oppression étrangère. 3) La faculté de reprendre leur position en tant que facteur actif du progrès mondial.

point où nous avions des droits certains. Et un tel désistement, de notre part, serait, à coup sûr, difficilement admis par notre opinion. Nous ne pouvions aller au-delà.

J'acceptais, en conséquence, de soumettre la solution suivante au gouvernement français: Caïffa et sa baie avec St. Jean d'Acre seraient remis aux Anglais et la Palestine, en partant de la côte à 15 miles au nord de Caïffa jusqu'au lac de Tibériade au Jourdain, à la mer morte et à Gaza, serait neutralisée sous le contrôle d'une administration internationale comprenant les représentants de la France, de l'Angleterre, de la Russie, de l'Italie et des musulmans. L'Angleterre aurait dans cette enclave le droit de passage par un chemin de fer qu'elle construirait elle-même et par lequel elle pourrait transporter ses troupes quand il lui conviendrait.

Après avoir consulté les diverses administrations intéressées, sir Mark Sykes s'est déclaré satisfait de cette solution.

Une carte a été rédigée en commun, consacrant ces diverses propositions et un memorandum les a résumées. Il a été, en outre, décidé, que dès qu'elles auraient été examinées par le gouvernement français, une réunion nouvelle pourrait être tenue au *Foreign Office* pour leur donner une forme définitive.

Si les solutions auxquelles nous sommes ainsi arrivés ne nous donnent pas toutes les satisfactions que nous pouvions souhaiter, elles nous offrent, du moins, un champ d'action qui occupera, pendant une longue période l'activité française en Orient et assurera définitivement à notre langue la situation prépondérante qu'elle détient déjà dans le Levant. Il semble donc qu'il y ait intérêt à ne pas différer davantage notre acquiescement à l'arrangement proposé.

Le Anglais paraissent actuellement pressés d'aboutir afin de poursuivre leur négociation avec les Arabes. Et nul ne sait les surprises que peuvent nous réserver demain les événements. Dans de telles conditions, vous penserez peut-être comme moi qu'ajourner la solution de ces négociations serait une grave imprudence qu'aucun avantage ultérieur ne viendrait sans doute compenser.

F. Georges- Picot.

Sources: *Archives Affaires Etrangères*. guerre 1914-1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/Liban, vol, V, fol. 148-154.

examiner et qui apparaissait comme la plus épineuse de toutes celles abordées jusque là.

Au cours de la dernière séance au *Foreign Office*, certains délégués techniques avaient signalé l'importance attachée par le gouvernement britannique à la possession d'un port sur la côte où pourrait aboutir une ligne de chemin de fer venant de l'Irak. Ce point d'aboutissement était fixé naguère par beaucoup d'Anglais à Alexandrette et nul n'ignore qu'à l'Amirauté cette manière de voir conserve encore de chauds partisans qui ne l'abandonneraient pas volontiers.

Dans les entrevues qu'il dut avoir quotidiennement avec les diverses administrations anglaises, pendant la dernière phase de ces pourparlers, sir Mark Sykes s'est vu reprocher, avec quelque amertume, la concession qui nous avait été faite sur ce point. « Nous l'avons toujours ouvertement revendiqué depuis 30 ans, lui fut-il affirmé, il y a 30 ans, répondit-il. Mais le délégué français nous a objecté qu'alors la France revendiquait aussi l'Egypte. Quoiqu'il en soit, sir Mark Sykes assurait que, sur cette question du port en Méditerranée, il n'y avait pas de concessions possibles et que ce port devait être Caïffa.

Vainement, je propose Gaza. Je vantais les avantages d'une ligne aboutissant à Port Saïd, à un port sérieusement outillé, alors que celui proposé nécessiterait d'immenses travaux pour être le point de départ d'une ligne stratégique importante. Il fut bien vite évident pour moi que, sur cette question, le débat était peu utile. Allant plus loin, sir Mark Sykes réclamait pour l'Angleterre la Palestine, moins les lieux-saints qui devaient être internationalisés.

Il m'a semblé que, dans ces conditions, prolonger indéfiniment les controverses devenait vain et risquait seulement de l'envenimer sans résultat probable. Il convenait donc de consentir les sacrifices indispensables, en réduisant au minimum les dangers du projet anglais. Pour cela, avant toute autre chose, il était désirable d'éviter qu'à la frontière du désert qui, mieux qu'une rivière ou une ligne de faîte, crée une séparation entre deux pays, fut substituée une autre limite entre les Anglais et nous. J'ai donc posé la nécessité que l'Angleterre ne dépassât pas, par ailleurs, la limite du désert, si nous consentions à lui abandonner Caïffa. En le faisant, après l'arrangement de 1914 avec la Turquie, nous cédions sur un

d'objection absolue et finit par y consentir, malgré les inconvénients que ce tracé présentait pour le chemin de fer envisagé par les Anglais.

A l'est de Deir-el-Zor, la question de la zone à attribuer à la France avait été réservée. Mon interlocuteur ne me cacha pas qu'il était disposé à l'aborder, dans un large esprit de conciliation et nous proposa de nous laisser Mossoul, en faisant suivre à la ligne frontière le cours du grand Zabe. A la demande de la région de Karkouk, il objecta toutefois qu'une telle concession était hors de question. Pour avoir parcouru le pays, il savait que cette province contenait les seuls éléments de population qui rendaient possible la colonisation de l'Irak et permettait l'établissement de sanatoria nécessaires pour les fonctionnaires britanniques. Elle était, par là même, indispensable aux Anglais qui ne sauraient en faire le sacrifice. Toutefois, après un long débat, il admit que la limite de notre zone pourrait être fixée au cours du petit Zabe. Ainsi, les sources pétrolières de Shergat seraient placées dans notre lot et compenseraient l'abandon qui nous était demandé.

Par contre, les Anglais insistaient pour que nous assumions le contrôle de la région nestorienne au nord-est du Tigre jusqu'à la frontière de Perse. Ils considéraient que cette occupation était nécessaire pour se garantir contre la menace russe. Et, par conséquent, la condition même de leur abandon de Mossoul. Si nous venions à y renoncer, force était pour eux de pousser jusqu'au point où ils trouveraient une frontière naturelle aisément défendable contre une invasion venue du nord et d'englober les territoires qu'ils laissaient dans notre lot. Il y avait là une condition absolue de leur proposition actuelle.

Ces points acquis, sir Mark Sykes crut devoir faire deux réserves:

- 1) Un arrangement serait fait entre la France et l'Angleterre garantissant celle-ci contre des mesures tendant à capter les eaux du Tigre et de l'Euphrate qui ruineraient le bas pays.
- 2) Un régime commercial spécial serait étudié pour Alexandrette et une voie de chemin de fer construite après entente entre les deux pays pour assurer les communications avec Bagdad.

Je n'ai pas cru devoir me refuser à soumettre ces suggestions qu'il gouvernait français, d'autant plus que le dernier point avait l'avantage de réduire, en quelque mesure, l'importance d'une question qui restait à

l'abandon de la thèse britannique concernant le Liban, Beyrouth, la plaine de la Bekaa. Et il a consenti, sans trop de difficultés, à la mise de cette région sous la souveraineté française. Il a fait, par contre, de vives objections à ce que nos possessions englobent Tripoli et son chemin de fer.

A mon sens, il était indispensable que l'Arabie joigne directement la mer sur un point quelconque et possède un port convenable lui permettant d'exporter librement ses produits. Longtemps, il est venu à la charge, en insistant sur l'importance de la question aux yeux des Arabes. Je n'ai pas cru devoir céder. Il apparaît, en effet, comme difficilement admissible que nos possessions soient ainsi séparées en deux tronçons indépendants. Des difficultés, tant administratives que militaires et politiques en résulteraient infailliblement, qu'il est préférable d'éviter dès l'abord.

Si Mark Sykes, sans se déclarer convaincu, accepta donc que notre zone continuât sans interruption jusqu'au sud de Sour, sous réserve que nous traitions directement avec les Arabes la question de la possibilité de leur accorder un débouché. Il en fut ainsi décidé à la condition que dans l'accord à intervenir avec les Anglais ce point ne fut pas mentionné et que toute liberté nous fut laissée dans les pourparlers que nous aurions à ce sujet avec le représentant du Chérif.

En ce qui concerne la zone d'intérêt politique et économique réservée à la France, mon interlocuteur se montra également disposé à consentir des concessions importantes. La frontière sud de cette région, telle qu'elle avait été envisagée jusque là, suivait une ligne partant de l'est de Homs et gagnait Deir- el- Zor. Sir Mark Sykes accepta que, partant du lac de Tibériade, elle vint traverser l'Euphrate à hauteur de Wardi, au sud du point primitivement indiqué.

Je crus devoir insister toutefois pour que la ligne s'infléchit en vue de comprendre le massif du Hauran jusqu'à la limite des terres cultivables. Il ne serait pas, en effet, sans inconvénients que les Druzes qui l'habitent restassent en dehors de notre action. Outre la richesse agricole de ce canton, les populations qui le peuplent sont assez importantes et leur pays pourrait éventuellement devenir, dans certaines circonstances, un appui pour notre action contre le possesseur de la Syrie. Sir Mark n'y fait pas

Londres, 3 Janvier 1916.

F. Georges- Picot à Paul Cambon.

Pourparlers franco- anglais.

Au lendemain de la réunion du 21 décembre dernier au *Foreign Office*, sir Mark Sykes m'avait fait exprimer le désir de poursuivre directement avec moi les pourparlers relatifs à la délimitation de la Syrie, qu'il y était autorisé par son gouvernement, en vue de préparer les solutions qui seraient l'objet d'une notification officielle. Une telle procédure lui semblait seule susceptible d'aboutir à résultat utile.

Je n'ai pas cru devoir décliner la suggestion qui était ainsi formulée. Il m'était, en effet, apparu, au cours des pourparlers antérieurs, que soit par ignorance des détails de la question, soit crainte de ne pas mesurer exactement la valeur des concessions consenties, soit l'une et l'autre, la délégation britannique adoptait sur chaque point une position extrême qui risquait de compliquer singulièrement la négociation. Toutefois, en acceptant cette manière de procéder, je n'ai pas caché que j'avais éprouvé une certaine déception d'avoir à transmettre à mon gouvernement la proposition que je lui avais communiquée récemment et j'ai affirmé ma conviction que si nous avions perdu déjà un temps précieux, nous continuerons à en perdre, au cas où les représentants du gouvernement britannique ne voudraient pas voir la question dans son ensemble, en tenant compte de notre situation politique antérieure dans l'empire ottoman et consentir par suite les concessions nécessaires.

Dès la première rencontre qui suivit et dans celles qui se succédèrent presque journellement depuis lors à l'ambassade, sir Mark Sykes en a convenu. Il m'a dit avoir réfléchi aux arguments développés et en reconnaître la valeur, Aucune opposition sérieuse n'a donc été faite par lui à

tefois, ont veut donner une satisfaction aux prédicants, on peut, remontant aux temps plus ou moins légendaires que retracent les chroniques de la Bible, concéder la création d'un pays de Judée qui atteindrait à l'extrême nord une ligne de Jéricho à la mer au sud de Jaffa et serait borné à l'est par la mer morte et au sud par le désert.

Mais cet Etat devrait forcément être à la fois neutre et international à cause de Jérusalem. Les Anglicans ne peuvent, en effet, pas plus que les Orthodoxes ou les Catholiques prétendre exercer une suprématie sur Jérusalem. Et les musulmans, tout comme les chrétiens et les juifs doivent avoir les droits réservés par un statut international.

Source: *Archives Affaires Etrangères*. Guerre 1914-1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/Liban, vol. V, fol. 136.

Londres, 2 Janvier 1916.

Note du Département. Syrie-Palestine.

Il semble que côté britannique, sous la double influence, sans doute, des prédicants et des partisans de la plus grande Egypte, on cherche à faire prévaloir l'idée que la Palestine ait jamais eu une existence propre.

La Palestine n'a jamais été qu'une province de la Syrie romaine, comme elle est aujourd'hui une partie de la Syrie turque. la Syrie n'a eu d'indépendance et de vie politique autonome que sous les Séleucides. Elle comprenait alors la *Syrie blanche* ou Cilicie, la *Syrie noire* (bassin de l'Oronte avec Damas et Alep) et les anciens Etats juif, philistin et phoenicien.

Il faut remonter aux temps bibliques pour trouver, non pas une Palestine, mais deux royaumes, le royaume de Juda et le royaume d'Israël, occupant une partie seulement de ce que les *Romains ont nommé palestine*. Car la côte forme les Etats des Philistins et des Phoeniciens et au sud les Ediomites, à l'est Moabites sont indépendants. La conquête assyrienne en dispersant la race autrefois conquérante des juifs, venus probablement de l'Orient, mais mêlée avec des tribus Ediomites de l'Arabie, fit disparaître ces petits Etats que les règnes de l'Edomite David et de son fils avaient illustré, sans lui donner ni la cohésion ni l'organisation qui maintiennent les Empires. Depuis lors, il n'y a plus eu que les divisions administratives arbitraires des conquérants successifs.

Avec les Croisades, on constate une tentative de reconstitution d'un Etat syrien. Le royaume de Jérusalem en englobe. en effet, Alep, Orfa, Damas, Antioche. Il n'est pas question de Palestine.

Ce serait donc une erreur, aussi bien au point de vue historique qu'au point de vue ethnique de créer une Palestine séparée de la Syrie. Si, tou-

exprimé par le représentant britannique, je serai obligé à V.Exc. de vouloir bien examiner la proposition anglaise et de faire parvenir sans retard à cette Ambassade les directions, tant sur la question du Liban que sur celle des débouchés anglais qui semble devoir être revendiqués par nos alliés au sud de Caïffa.

Veuillez...

Source: *Archives Affaires Étrangères*. Guerre 1914-1918. Vol. 871
Turquie. Syrie/ Liban, vol.V, fol. 121-123.

tion nouvelle. Ce projet que notre délégué a dû consentir à vous communiquer, pour ne pas briser là les pourparlers et pouvoir prendre acte des importantes concessions déjà acquises, présente à premier examen des sérieux inconvénients.

Outre la fâcheuse impression que causerait, à n'en pas douter, aux populations chrétiennes du Liban le fait de se voir soumises, au lendemain de cette guerre, à l'autorité même nominale du Chérif de la Mecque descendant du prophète, l'opinion française éprouverait, à coup sûr, une sévère déception à constater que la région où notre activité s'est exercée avec le plus de suite et où nos oeuvres ont pris le plus grand développement, se trouve précisément exclue de notre souveraineté. Quelle que soit, par ailleurs, la situation privilégiée qui nous y serait faite il y a là un argument de sentiment dont il n'est pas possible de méconnaître la valeur.

On ne peut, d'autre part, se dissimuler que l'organisation nouvelle mettrait le gouverneur français du Liban aux prises avec les difficultés les plus extrêmes. Il suffit de savoir ce qu'est en Orient l'ardeur des rivalités entre rites et religions divers pour prévoir ce que serait la violence des luttes intestines au Liban, le jour où aucune autorité extérieure ne serait en mesure de les refréner. Dès l'abord, on verrait toutes les « nations » chrétiennes faire bloc contre les musulmans qui en appelleraient fatalement au Chérif de la Mecque, en signalant ce paradoxe d'une province arabe où les Mahométans seraient persécutés. Dépourvu de toute milice sur laquelle il pourrait s'appuyer en pareille occurrence, force serait au gouverneur de demeurer spectateur impuissant de cet état de choses et de sembler un ennemi pour les sectateurs du prophète, jusqu'au moment où l'imminence de troubles nous obligerait à intervenir, nous devrions apparaître, au contraire, comme les adversaires des éléments chrétiens qui nous ont toujours soutenu. Cette situation aurait donc le double inconvénient de nous compromettre successivement aux yeux des Arabes que nous devrions nous efforcer de gagner dans toute notre zone d'influence et de nos clients traditionnels qui seront profondément déçus de notre action inattendue.

Il ne semble donc pas qu'il soit possible d'accueillir la proposition anglaise. Mais, en la déclinant, il convient de faire en sorte que les pourparlers se poursuivent. Notre délégué ne manquera pas de s'y appliquer. Mais, en vue de ces négociations ultérieures et pour répondre au désir

Londres, 22 Décembre 1915.

Paul Cambon à Briand.

Résultat de la réunion de la veille, au sujet de la Syrie.

Mr le Président du Conseil.

J'ai l'honneur d'adresser, ci joint, à V. Exc. avec une carte, le compte-rendu du second entretien qu'a eu Mr. Georges- Picot avec sir A. Nicholson relativement à la délimitation de la Syrie.

Ainsi qu'elle le remarquera, les pourparlers ont été rendus sensiblement plus difficiles qu'au mois de novembre, du fait de la présence de sir Mark Sykes, membre du Parlement qui, voyageant en Orient, depuis plus de 20 ans et s'étant fait un spécialiste des questions arabes, a adopté sur plusieurs points les thèses extrêmes des Arabes et des coloniaux anglais qu'il a fait partager, en partie du moins, à sir Arthur Nicholson.

Toutefois, nous ne devons pas nous dissimuler que, dès à présent, des résultats ont été obtenus qui ont une valeur certaine. La Cilicie, avec la riche plaine d'Adana, ne nous est plus contestée. pas plus qu'Alexandrette si âprement revendiquée autrefois par un important parti en Angleterre. Diarbékir et le riche bassin minier d'Arghane et de Madu ont été mis dans la zone placée sous la souveraineté française. Ainsi a été constitué un ensemble qui a sa valeur propre et auquel se rattachera une région importante placée sous la souveraineté nominale du Chérif de la Mecque, mais où notre influence tant politique qu'économique demeurera prépondérante.

Il a été suggéré, d'autre part, de constituer le Liban, accru de Beyrouth et de la Bekaa, en une province spéciale de l'Arabie qui recevrait un gouverneur français et conserverait son régime privilégié dans l'organisa-

C'est un mot que vous exigez également pour le Chérif de la Mecque. riposta Mr Georges- Picot. Vous en sentez donc la valeur. Je ne vous cache pas que vous perdez là un temps que j'estime, comme vous, précieux. Mais, puisque sans cela, nous ne pouvons aller plus avant, je ferai cette communication à Paris. Reste la Palestine.

A mon sens, la question est très complexe, dit sir A. Nicholson. Elle devrait être *réservée*. D'autant plus, souligna sir M.Sykes, que nous devons avoir au sud une sortie sur la Mer pour les régions arabes qui relèvent de nous. La réunion se refusant à entrer dans l'examen de la question, Mr Georges- Picot demanda seulement que l'on décide à qui appartient la police des côtes jusqu'à la frontière d'Egypte. Sous réserve de l'entente à intervenir entre nous pour une sortie sur la mer, je ne vois pas d'obstacle à reconnaître à votre escadre le droit de police, répondit sir A. Nicholson.

Pour conclure, Mr Georges- Picot exprima le désir que la proposition anglaise fut formulée d'une manière précise. Sir A.Nicholson répondit que *les limites de la zone donnée à la France en toute souveraineté pourrait être dessinée* par une ligne partant du cap Anamour pour suivre la ligne de faite du Taurus au nord de Marach, de Modu-Kapou, d'Arghana jusqu'à la hauteur de Bitlis pour redescendre jusqu'au voisinage de la ligne de chemin de fer de Bagdad qu'elle suivrait vers l'ouest en la laissant à l'Arabie. Elle se dirigerait ainsi sur Beredjik, Aintab, gagnerait de là le sud en passant à l'ouest de la ligne de Homs et à hauteur de Hama pour atteindre la mer en face de l'Ile de Rouad.

La zone d'influence commencerait légèrement au nord de Caiffa, comprendrait les vilayets de Beyrouth, de Damas, avec le Liban agrandi, la plus grande partie de celui d'Alep et de Deir el-Zor. La question de Mossoul et de kerkouk resterait réservée pour des discussions ultérieures comme celle de Palestine.

Source: *Archives Affaires Etrangères*. Guerre 1914- 1918- Vol.871.
Turquie. Syrie/ Liban, vol,V, fol.117. 120.

écoles. Mais pour qu'ils puissent le faire, il faut que celles-ci soient situées sous un territoire au moins nominaleme nt arabe.

Sir A. Nicholson et les autres représentants anglais appuyèrent énergiquement cette manière de voir. Le régime actuel pourrait être conservé au Liban, avec cette seule modification qu'un gouverneur français serait placé à sa tête et la province ferait nominaleme nt partie de l'Arabie comme Tripoli, Beyrouth et la côte.

Mr Georges- Picot affirma de nouveau qu'il ne pouvait accepter une telle proposition qui n'était soutenable ni en droit ni en fait. Il ne paraissait guère sérieux de prétendre que le développement de nos établissements d'instruction et le besoin qu'en éprouvaient les Arabes créaient un titre pour eux à la possession de Beyrouth. Toujours, nous serions heureux de les y recevoir et d'aller même à Damas créer pour eux des collèges nouveaux. Ceux qui objecteraient aujourd'hui à notre souveraineté le feraient demain à notre influence intellectuelle.

Aucun libanais n'accepterait la solution proposée qui exclue du Liban Beyrouth, Tripoli et la plaine de la Bekaa. Dès avant la guerre, il était évident pour tout observateur impartial que le Liban, tel qu'il était constitué, n'était pas viable. Il ne pouvait plus nourrir ses habitants Et chaque année, la foule des jeunes hommes (sic) devait émigrer vers des terres plus riches. C'est ainsi que plus de 300.000 habitent l'Amérique. En réduisant, après 1860, la province privilégiée à ses limites actuelles les Turcs savaient ce qu'ils faisaient. Sur cet amas de rochers, ils ne pouvaient croire que ces populations arriveraient à vivre et ils escomptaient le moment où elles devaient les quitter. Par un tour de force, elles ont transformé leurs montagnes en une suite de gigantesques escaliers verts où chaque marque représente un jardin et le nombre des habitants est demeuré sensiblement plus grand en kilomètre qu'en Angleterre même. Mais les transformations économiques rendent chaque année la situation plus précaire. Beyrouth, Tripoli et la Bekaa sont aujourd'hui nécessaires au Liban.

Elles pourraient lui être annexées, dit sir A. Nicholson, mais seulement dans l'Arabie. Transmettez notre proposition à votre gouvernement. Il ne saurait la décliner. Dans la principauté nouvelle, vous avez une situation sensiblement supérieure à celle que nous avons en Egypte. Que voulez- vous de plus? Un mot.

désireux de répondre au vœu de son alliée et de faciliter la création de l'Arabie consentirait à laisser ces quatre villes de notre zone d'influence en Arabie. Il pensait toutefois qu'un tel sacrifice lui vaudrait des concessions plus larges de la part de délégués des anglais et demandait à connaître leurs vues à cet égard.

Après s'être consulté avec les délégués techniques et plus spécialement avec sir Mark Sykes, M.P., qui a une connaissance approfondie du monde arabe, sir A. Nicholson exprime l'avis que l'on pourrait nous concéder Alexandrette, Lattakieh et la côte jusqu'à Tartous, mais que c'était là un *maximum* et qu'au sud nous devrions nous contenter de posséder les avantages de la souveraineté, le Chérif de la Mecque conservant le pouvoir éminent sur ces régions.

Mr Georges- Picot objecta qu'il était d'autant plus surpris d'une telle proposition concernant le Liban qu'il avait été convenu, le 23 novembre, que, province privilégiée sous l'ancien régime, il ne pouvait voir son sort aggravé à la suite d'une guerre considérée par lui comme libératrice. Or le fait d'être placé sous l'autorité même nominale du Chérif de la Mecque apparaîtrait, à n'en pas douter, aux chrétiens libanais comme une déchéance.

Sir Mark Sykes proposa de consulter à ce sujet les libanais par voie de plébiscite.

Mr Georges- Picot répondit que dans un pays où les haines de race, de religion et de rite sont si vives, une telle consultation ne pouvait manquer d'amener de troubles sérieux qui nécessiteraient une intervention armée de notre part. Il n'y avait aucun motif valable pour consentir le *nouvel démembrement de la Syrie*. Et le délégué français s'y refusait d'une manière péremptoire.

Sir Mark Sykes assura que la région au sud de Tartous, à l'exception de la côte libanaise, était peuplée uniquement d'arabes, que l'Arabie avait besoin de ports, sous peine d'être dans l'étroite dépendance des Français, et que Beyrouth notamment, véritable centre intellectuel du pays, où toute l'élite arabe venait étudier dans les écoles françaises lui était absolument nécessaire. Tous les Arabes qui réfléchissent, ajouta-t-il, reconnaissent qu'ils devraient recruter leurs dirigeants parmi les élèves de vos

qu'aucune proposition formelle ne lui avait été présentée par le gouvernement britannique. Il semblait donc qu'il convenait en premier lieu, pour poursuivre utilement l'examen de l'affaire, de formuler des précisions à cet égard. Mr Georges- Picot suggérait, en conséquence, d'examiner successivement trois ordres de questions:

- 1) Quels sont les territoires qui seraient placés sous la souveraineté française.
- 2) Quels seraient ceux compris dans zone française d'influence (sic) sous la souveraineté arabe.
- 3) Quels seraient les droits économiques et politiques reconnus à la France dans cette dernière région.

Tout en acceptant ce programme de discussion, sir A.Nicholson insista pour que le délégué français fit connaître les concessions consenties par la France sur ses premières prétentions.

Mr Georges- Picot objecta que le plan même qu'il venait de proposer admettant une zone française d'influence sous la souveraineté arabe, constituait de la part de son gouvernement une concession de principe de haute importance qui l'autorisait à insister auprès du Représentant du gouvernement anglais pour connaître ses vues.

Au reste, dès la première séance, certaines indications avaient été fournies. Il avait été admis notamment que la Cilicie ne faisait pas partie de l'Arabie, que le Liban, avec son régime privilégié, ne pouvait être fondu dans le nouvel Etat et que les diverses Puissances chrétiennes ne sauraient admettre la suzeraineté du Chérif de la Mecque sur la Palestine. Ce sont là autant de points qu'il convient de préciser.

Sans plus insister, sir A.Nicholson entra dans le vif du débat, en admettant qu'il ne pouvait y avoir de contestation pour la Cilicie et même pour Aintab et Marache. Il reconnaît également que les Arabes ne sauraient établir des revendications valables sur Diarbékir et même sur Ourfa. Mais, avant d'aller plus loin, il pria le délégué français de répondre à la question posée, le 23 novembre, au sujet de Damas, Homs, Hama, Alep.

Mr Georges- Picot fit alors savoir que, si regrettable qu'il lui parût de procéder à un *démembrement de la Syrie* pour constituer un Etat dont l'avenir apparaît au plus haut point incertain, le gouvernement français

Londres, 21 Décembre 1915.

Réunion franco- anglaise, au sujet de la Syrie

Présents: Sir Arthur Nicholson, sir T. Holderner, sir
A.Hirtzel de l'*India Office*, Major general Callwell,
colonel Parker, Lieutenant- Colonel sir Mark Sykes,
M.P. du *War Office*, N. Weakley du *Foreign Office*.

Sir A. Nicholson prie le délégué français de faire connaître à la réunion l'accueil réservé par son gouvernement aux suggestions développées au cours de la séance du 23 novembre, notamment en ce qui concerne les revendications des Arabes sur certains parties de la Syrie et le régime proposé par le représentant anglais pour les diverses régions intéressées.

Mr Georges- Picot répond qu'il n'a pas manqué d'exposer à son gouvernement les idées émises au cours de cette séance, en faisant valoir l'intérêt qui s'attache pour les Alliés et spécialement pour l'Angleterre, maîtresse des Indes et de l'Egypte, à tenter de séparer les Arabes des Turcs, au moment où ces derniers vont accentuer leur offensive sur le front d'Orient. Il y a là une situation dont le plus grand compte doit être tenu et en alliée loyale, la France est disposée à s'inspirer des intérêts généraux de l'Entente comme des intérêts spéciaux de l'Angleterre et des inquiétudes qu'une action arabe en Egypte, en Perse, en Afghanistan pourrait lui causer, pour rechercher une solution qui puisse séduire les Arabes. Mais le gouvernement britannique doit également prendre en considération l'état de l'opinion française pour ne pas demander des sacrifices qu'il ne saurait être question de lui imposer.

Le gouvernement français qui a approuvé les déclarations faites en son nom, au cours de la première réunion, n'a pu que constater

matique ou militaire au cours de cette guerre, à ne pas prendre d'initiative isolée et à nous montrer en étroit contact.

Je n'ai pas manqué de leur rappeler à cette occasion que, dès le mois de septembre 1914, cette affaire avait été envisagée en commun et avait fait l'objet d'un accord précis. Peut-être y aurait-il eu avantage à ce que cette Ambassade en ait eu connaissance avant le moment présent. J'aurai été ainsi à même, dès la première conversation que j'ai eue à ce sujet avec sir Ed. Grey, de l'invoquer pour revendiquer une part à la négociation ouverte avec le Chérif de la Mecque.

Quoiqu'il en soit, mes interlocuteurs, dont l'un tout au moins ignorait la déclaration intervenue à Bordeaux, sont tombés d'accord sur la nécessité d'agir en étroite entente dans cette affaire. Du reste, d'après le sens des réponses faites à l'envoyé du grand Chérif au Caire, le gouvernement britannique, s'il ne nous a pas associé directement à ses pourparlers, a du moins pris soin de réserver formellement nos droits, en se refusant à donner aucune réponse aux Arabes, en ce qui concerne les territoires sur lesquels le gouvernement français avait récemment formulé des revendications.

Veuillez...

Source: *Archives Affaires Étrangères*. Guerre 1914- 1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/ Liban, vol.V, fol. 114-115.

Londres, 20 Décembre 1915.

Paul Cambon à Briand.

Considérations sur la question de Syrie, après avoir pris connaissance des instructions données à F.Georges-Picot.

... En vue de fixer le sens des prochains entretiens que doit avoir cette Ambassade avec le *Foreign Office*, au sujet de la délimitation de la Syrie.

Des directions (sic) qui y sont formulées, il résulte, malgré certaines obscurités, que *que notre nouvelle possession doit comprendre en toute propriété* le Moutessariflek de Jérusalem (avec un régime spécial pour les grands sanctuaires de Palestine) le Vilayet de Beyrouth, y compris le Liban, l'arrière région de Cilicie et la partie nord du Vilayet d'Alep peuplée de Turcs et d'Arméniens, le Département consentirait, par contre, à envisager un régime spécial pour tout le reste des territoires revendiqués par la France, y compris Damas et Alep. Sans réunir ces domaines par un lien de droit formel quelconque à notre possession, les privilèges politiques et économiques qui nous y seraient reconnus, tels que la présence de conseillers auprès des chefs locaux, etc... devraient nous assurer les avantages pratiques de la souveraineté, tout en ménageant les susceptibilités des Arabes et en leur permettant de comprendre ces régions dans la nouvelle Principauté qui serait formée.

Il appartiendrait ensuite à notre représentant en Syrie de multiplier les liens que des intérêts économiques communs ne manqueraient pas de créer entre les diverses régions où s'exercerait notre influence et de donner ainsi toute sa valeur à l'organisation envisagée.

Au cours d'entretiens récents avec lord Crowe qui fait actuellement l'intérim du *Foreign Office* et ensuite avec sir Arthur Nicholson, je leur ai signalé l'intérêt qu'il y avait pour les Alliés dans la question de l'indépendance arabe, comme dans toutes celles relatives à notre action diplo-

Comité de Défense du même jour, répondent aux appréhensions du gouvernement français. Il va de soi que l'occupation de la presqu'île de Gallipoli opérée en commun ne peut être ni abandonnée ni modifiée sans un examen commun et un accord entre les deux gouvernements.

Source: *Archives Affaires Etrangères* . 1914-1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/ Liban, vol. V, fol. 92-93-

Les inquiétudes du gouvernement anglais sont-elles justifiées? N'est-il pas impressionné outre-mesure par les rapports du général Maxwell et de sir H. Mac Mahon qui ne paraissent, ni l'un ni l'autre, des têtes très solides? A-t-il des renseignements absolument certains sur l'action des Senoussi au Soudan et au Darfour? Je l'ignore. Mais il faut reconnaître que les préparatifs des Turcs, l'autorisant à prendre ses précautions contre une offensive dans la presqu'île du Sinaï et à se préoccuper des intrigues allemandes dans les milieux musulmans, *le moment peut venir où les autorités militaires anglaises reconnaîtront que la véritable défense de l'Egypte est la Syrie*. C'est le sentiment de lord Kitchener dont les propositions ont été écartées *now* parce qu'on les trouvait peu justifiées *mais* parce que l'occupation de la presqu'île de Gallipoli et de Salonique ne permettait pas de disposer de contingents suffisants et que l'Amirauté, obligée d'assurer les ravitaillements avec Alexandrie, les Dardanelles et Salonique, se déclarait hors d'état de suffire à l'établissement d'une quatrième ligne de transport.

Mais si les Dardanelles et Salonique sont abandonnées, il est probable que la proposition de lord Kitchener sera reprise. J'en ai eu l'impression au cours de nos entretiens du 19 courant avec lord Crowe. Je lui parlais de la Conférence de la veille entre les principaux membres des Cabinets français et anglais et je faisais allusion à l'accord établi contre un projet d'expédition à Alexandrette. Il me répondit qu'en effet une pareille entreprise était impossible aussi longtemps qu'on occupait la presqu'île de Gallipoli et de Salonique. Le moment peut donc venir où le gouvernement anglais nous proposera de nous entendre à ce sujet. Et, sans en parler, dès à présent, il me paraît prudent de s'en préoccuper. *Comme il est évident que nous ne pourrions pas laisser les Anglais débarquer seuls en Syrie, notre administration de la guerre pourrait étudier secrètement un projet d'occupation de la Syrie. De quelque façon que tournent les événements, une étude de ce genre ne sera jamais perdue.*

Dans votre télégramme du 25 courant, V. Exc. m'invite à «marquer fortement» au gouvernement britannique, à propos des mesures à prendre dans la presqu'île de Gallipoli, que le gouvernement français compte qu'aucune décision ne sera prise sans examen et sans accord avec nous.

La présence à Paris du directeur des opérations militaires au *War office* et le désir exprimé par sir Ed. Grey, à la suite d'une réunion du

Londres, Le 26 Novembre 1915.

Paul Cambon à Briand.

Au sujet de la mission de F.Georges-Picot qui lui a rendu compte de son premier entretien avec sir Arthur Nicholson, en présence de fonctionnaires de l'*India Office* et du *War Office*.

... La situation de l'Egypte est pour le gouvernement britannique un tel sujet de préoccupations qu'il apporte dans ses conversations avec les émissaires du Chérif de la Mecque un empressément fébrile et se montre disposé, comme il l'a fait trop souvent avec d'autres, à prodiguer les promesses et les abandons éventuels de territoires.

Les observations de Mr Georges-Picot ont été nettes et précises. Sir Arthur Nicholson en a été frappé et m'a dit que notre délégué avait une connaissance approfondie des questions du Levant, mais il a ajouté que nous ne semblons pas nous rendre compte suffisamment de la situation qui pourrait nous être faite en Syrie. Palestine et Liban mis à part, le reste serait abandonné aux Arabes, mais, à des conditions telles que la France serait investie de protectorat équivalent à une prise de possession. J'ai répondu au sous-secrétaire d'Etat permanent qu'*il n'y aurait jamais en France un gouvernement en état d'imposer à Popinon un abandon de la Syrie, si déguisé fût-il*. Et je l'ai prié de me dire ce qui se passerait si la France, s'inquiétant des dispositions de ses sujets musulmans, demandait au gouvernement anglais d'évacuer l'Egypte pour donner satisfaction au monde arabe. Le soulèvement que provoquerait en Angleterre une suggestion de ce genre peut donner idée de celui qui se produirait en France s'il était question de renoncer à la pleine domination de la Syrie.

Sir Arthur Nicholson n'en a pas moins insisté pour que le point de vue anglais fut soumis à V.Exc.. Je lui ai dit qu'il serait exposé fidèlement à mon gouvernement, mais je n'ai pu lui faire espérer que Mr Georges-Picot ni moi pourrions l'appuyer.

Paris, Le 14 Novembre 1915.

**Le président du Conseil,
Briand à Paul Cambon,
ambassadeur à Londres.**

Je suis heureux que vous ayez de suite assuré sir Ed. Grey que ni le gouvernement français ni l'opinion n'ont le moindre doute sur les intentions anglaises de respecter entièrement nos droits et nos vues sur la Syrie et la Cilicie.

Nous connaissons trop la loyauté du caractère et la sûreté de la parole du ministre anglais pour soupçonner chez lui aucune arrière-pensée.

Mais nos droits sur la Syrie et la Cilicie n'ont jusqu'ici été traités qu'en principe et plutôt affirmés par nous sans objection du gouvernement anglais que reconnus explicitement par lui dans le détail.

Les négociations avec le Cheikh de la Mecque et notre acceptation de la constitution d'un Royaume d'Arabie qui sera en fait sous l'influence anglaise (quelles que puissent être nos garanties et les apparences) vous permettront sans doute d'obtenir du gouvernement anglais des assurances positives. Nous souhaitons éviter qu'aucune difficulté ne puisse surgir entre nous et nous sommes obligés de tenir compte du sentiment très net de l'opinion et du Parlement à cet égard.

Source: *Archives Affaires Étrangères*. Guerre 1914- 1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/ Liban, Vol. V, fol.56.

Dans ces conditions, la *Syrie* constituera pour la France une compensation sérieuse à la perte de prestige et de puissance que lui fera éprouver le partage de l'empire ottoman. Son lot ne dépassera pas d'ailleurs celui des Alliés, russe en Arménie et en Perse du nord, et de ses alliés, anglais à Bagdad, dans l'Irak et dans le sud de la Perse. Ceux-ci ne seraient donc pas surpris de nous voir, de notre côté, établir nos revendications et nous efforcer de tirer des avantages égaux d'une guerre dont nous aurons supporté le poids principal.

En développant ces divers arguments, il vous appartiendra d'ailleurs de bien marquer que si nous souhaitons obtenir une *Syrie* qui apparaisse viable et susceptible de développements qu'elle peut espérer, nous ne nous refusons pas à tenir compte, dans toute la mesure compatible avec notre souveraineté, des intérêts de nos voisins et à rechercher les combinaisons qui pourraient les satisfaire. Il y aurait lieu notamment, si le gouvernement britannique revendique un débouché pour ses produits sur la Méditerranée de rechercher par quel moyen il pourrait lui être assuré.

Le gouvernement de la République a confiance que, dans la définition des intérêts qui vous sont ainsi confiés, vous saurez déployer tout votre zèle et user, en même temps, du tact nécessaire pour atteindre le résultat que nous avons en vue, sans risquer de froisser inutilement les susceptibilités de nos Alliés et de vous heurter de leur part à une fin de non-recevoir.

Source: *Archives Affaires Étrangères*. Guerre 1914-1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/ Liban, vol. V, fol. 32-36.

si l'Angleterre se refuse d'une manière péremptoire à ce que les territoires dont il s'agit fassent partie de notre nouvelle possession. la *neutralisation de Jérusalem et de Bethléem* pourrait être envisagée par vous, en spécifiant qu'elle restera limitée aux territoires strictement nécessaires autour des deux cités. Aucun des arguments que l'on peut faire valoir en faveur de cette combinaison n'est valable, en effet, pour les régions voisines.

Cette réserve faite, la solution la plus simple paraît être de fixer à la Syrie les limites administratives actuelles. Son territoire comprendrait ainsi les vilayets ou les Moutessarafiats de Jérusalem, Beyrouth, le Liban, Damas, Alep et au nord ouest toute la partie du vilayet de Adana située au sud du Taurus. Des régions particulièrement fertiles ou Adana, noeud des routes de l'Asie mineure, nous seraient ainsi assurés et viendraient donner toute sa valeur à notre nouvelle possession.

A l'est de cette région, la frontière suivrait la ligne de faite du Taurus dans les vilayets ou les Moutessarafiats de Mamouret Ul-Aziz, de Diarbékir et de Van pour redescendre au sud, en suivant les montagnes qui limitent le bassin du Tigre, couper ce fleuve plus bas que Mossoul où nous avons les établissements français les plus prospères qui y ont sérieusement implanté notre influence et atteindre l'Euphrate à la limite de la province de Zor qui resterait dans notre lot.

Ainsi Marache, Madu-Kapou et ses riches mines du mont Marghana, d'où venaient la plus grande partie des ustensiles de cuivre de l'empire, Arghana et ses mines de plomb argentifères, Diarbékir, se trouveraient en Syrie et viendraient accroître ses ressources. Il serait également souhaitable que les régions minières de Kerkouk puissent être englobées dans notre domaine. Mais il est à craindre que sur ce point les Anglais se refusent à entrer dans nos vues.

La nouvelle souveraineté arabe aurait pour limites la Syrie ainsi dessinée. Si nos alliés se montraient opposés à nous voir occuper Mossoul et venaient à émettre quelque prétention sur cette région, il nous appartiendrait de leur signaler l'émotion que soulèverait inévitablement en Russie l'annexion à l'empire britannique d'une province située aussi sensiblement au nord de la région persane qui lui est abandonnée par le gouvernement du Tzar. Devant un tel argument, il n'est pas à croire qu'ils se montrent exigeants sur ce point.

Des échanges de vues qui ont déjà eu lieu entre les gouvernements alliés, des déclarations solennelles faites à la tribune du Parlement français sans soulever la contradiction, il ressort clairement que le Cabinet de Londres est averti et accepte nos revendications concernant la Syrie et la Cilicie. Mais il n'a jamais été spécifié de manière précise jusqu'où elles s'étendaient au sud. Il vous appartiendra à cet égard de fixer les hésitations.

De tout temps, l'appellation Syrie a été entendue en France, dans un sens large. Et le traité de 1840 ne faisait que reproduire l'opinion générale, en donnant le nom de Syrie méridionale à la Palestine. On ne comprendrait donc pas que nous abandonnions une partie quelconque de la côte syrienne. Et vous voudrez insister pour que notre possession ne s'arrête qu'à la frontière égyptienne.

Il suffit d'ailleurs de considérer une carte pour reconnaître que la nature même des lieux impose cette solution. Entre la Syrie du nord et celle du sud, aucune démarcation naturelle pouvant servir de frontière et marquer les limites. Entre l'Egypte et la Palestine, au contraire, une vaste région désertique séparant les deux pays mieux qu'un fleuve ou qu'une chaîne de montagnes, évitant ainsi toutes les difficultés ultérieures entre voisins.

Sans doute, sera-t-il objecté que l'Angleterre ne peut accepter que les Lieux-saints des chrétiens appartiennent sans contrôle à une seule Puissance. Mais il vous sera facile de répondre que, valable pour la France, l'objection le serait également contre tout possesseur éventuel de la Syrie méridionale et, qu'à tout prendre, entre tous les pays qui auraient des droits à faire valoir, ceux de la protection traditionnelle des chrétiens d'Orient ne sont pas les moindres. Du reste, on pourrait concevoir tel régime, ayant la garantie internationale, qui donnerait toute satisfaction aux représentants des diverses communautés chrétiennes, juives et musulmanes, en leur assurant la liberté complète de leur culte.

Peut-être la meilleure solution serait-elle la cristallisation pure et simple de l'état de fait existant, par un protocole réglant les droits de chacun tels qu'ils existent actuellement et substituant simplement la France à la Turquie pour l'exercice de la police. Ainsi, l'on éviterait maintes difficultés. Mais, si ce règlement paraît inapplicable en l'espèce et

répandu a travers l'empire, mais peu à peu pour échapper aux persécutions des fonctionnaires ottomans tout ce qui comptait dans les diverses «nations» chrétiennes s'était groupé alentour, en sollicitant le titre de drogman de ces établissements et faisait désormais partie de nos ressortissants.

De tout cet édifice laborieusement construit bien peu des choses restera dans les provinces détachées de l'empire et ainsi disparaîtra une oeuvre à laquelle l'opinion française est habituée à attribuer avec raison une haute valeur. Il serait vraiment étranger autant qu'inadmissible, il faut le reconnaître, qu'un des résultats des sacrifices consentis sans compter par notre pays depuis une année, notamment en Orient, fut d'aboutir à une telle diminution d'influence.

Il convient donc de lui obtenir la satisfaction qui lui est due, tant par une transformation si préjudiciable à ses intérêts que pour les efforts qu'il a faits au cours de cette guerre. Une longue tradition, les aspirations des populations, comme les désirs de l'opinion en France, font *de la Syrie la région la plus propre à être pour nous la compensation nécessaire.*

Mais il convient que cette Syrie ne soit pas un pays étriqué, aux limites proclamées, poursuivant son existence précaire au milieu de vastes possessions étrangères et restant une charge onéreuse pour notre pays. Il lui faut de larges frontières faisant d'elle une dépendance pouvant se suffire à elle-même et qui deviendrait par ses facultés et ses divers établissements d'instruction le véritable centre de rayonnement de la civilisation de cette partie de la Méditerranée. Ainsi serait conservée à notre langue la situation privilégiée qu'elle possède en Orient. Faute d'avoir les limites qui lui sont nécessaires, *la Syrie nouvelle* risquerait, au contraire, d'être une déception, non seulement pour la France, mais encore pour les Syriens eux-mêmes. Leur imagination, qui voit toujours grand et se satisfait plus volontiers de rêves que de réalités, ne tarderait pas à regretter de faire partie d'un pays à l'avenir limité. Et les plus ardents de nos partisans se laisseraient aller bien vite à nous reprocher, en voyant les colonies voisines, de leur avoir interdit les perspectives lointaines.

Je ne puis que vous laisser le soin de développer ces considérations en vous inspirant des arguments les plus propres frapper les représentants du gouvernement britannique.

Bertie au Département pour spécifier que toute action précipitée risquerait de jeter les Arabes dans les bras des Turcs au grand dommage des Alliés et pour signaler «que le gouvernement du Roi considère comme de la plus haute importance qu'aucune allusion ne soit faite au Khalifat, toute initiative ou simple intervention d'une puissance non musulmane dans une question de cet ordre devront inévitablement soulever un vif ressentiment parmi les mahométans».

Vous devez donc éviter d'aborder vous-même cette question, en vous limitant strictement au mandat spécial qui vous est donné quant aux frontières de la Syrie et en laissant au Représentant de la République à Londres le soin de traiter la question plus générale de la souveraineté arabe.

A s'en tenir simplement aux termes de l'entretien de Mr Cambon, il ne s'agit pas dans le cas présent de formuler le programme de nos revendications en Syrie, mais seulement de fixer les frontières communes de notre possession future et de la nouvelle souveraineté arabe. Toutefois, il ne vous échappera pas que c'est là pour nous une occasion de faire connaître nos desiderata et il conviendra de ne pas laisser passer. (sic)

Tous les événements qui se sont produits depuis la guerre, et plus spécialement depuis l'attaque des Dardanelles, la demande russe concernant Constantinople, les opérations anglaises dans la Basse Mésopotamie, l'entrée de l'Italie dans le conflit et les compensations asiatiques qu'elle exigera, démontrent qu'à l'heure présente, et quelques regrets qu'on puisse en éprouver, il importe d'envisager, dès maintenant, l'éventualité du partage de l'empire ottoman et d'en tirer parti au mieux des intérêts français.

La disparition de la Turquie, avec la situation privilégiée qu'une longue tradition et des traités formels y assuraient à nos nationaux et à notre pays, aura pour résultat d'atteindre gravement la situation de la France dans cette partie du monde. Cet Etat débile où, sous le couvert des Capitulations se multipliaient d'années en années nos écoles, nos hôpitaux, nos institutions de tous ordres avec leur clientèle innombrable, nous offraient un champ d'action illimité où, avec notre influence morale, ne cessait de grandir notre rôle économique. Ce n'étaient pas seulement notre langue, notre esprit et notre culture que tant de créations avaient

ANNEXE

Paris, 9 Novembre.

Annexe au rapport de Briand à Cambon. Instructions à Mr Georges- Picot.

Pourparlers avec les Anglais concernant les limites de la Syrie.

En accueillant la suggestion du gouvernement britannique tendant à fixer les limites de la Syrie et en vous désignant pour mener les pourparlers, le gouvernement de la République a voulu prendre acte sans délai d'une démarche du Cabinet de St. James qui constitue de sa part la première reconnaissance officielle et formelle de nos droits sur les côtes orientales de la Méditerranée.

Une telle décision emporte évidemment un assentiment de principe au projet de constitution d'une souveraineté arabe en faveur du Chérif de la Mecque tel qu'il a été formulé par sir Ed. Grey à Mr Cambon, le 21 octobre dernier. Et nous ne pouvons reconnaître que le désir d'obtenir sur ce point une solution favorable a seul décidé le *Foreign Office* à faire la démarche actuelle. La proposition soumise à l'Ambassadeur à Londres est d'ailleurs conforme à la déclaration faite le 2 septembre 1914 par les Puissances de l'Entente à l'effet de laisser l'Arabie et les Lieux saints musulmans en Arabie sous l'autorité d'un pouvoir musulman indépendant, déclaration à laquelle l'Italie s'est associée par l'article 12 de l'arrangement du 26 avril dernier. Elle ne constitue pas une suggestion nouvelle.

On ne peut certes se dissimuler que la création d'une Principauté arabe, en raison même des liens étroits qui, en droit musulman, unissent les affaires temporelles et spirituelles, risque de soulever la question du Khalifat avec toutes les répercussions qu'elle peut avoir sur le monde arabe. Il convient donc de tout faire pour éviter cette conséquence. Le gouvernement britannique, de son côté, a d'ailleurs la même préoccupation, ainsi qu'il ressort de la note remise le 30 octobre dernier par lord

Paris, 9 Novembre 1915.

**Le président du Conseil, Briand,
à Paul Cambou, ambassadeur à Londres.**

Ainsi que je vous l'ai fait connaître par mon télégramme, n. 3527, et en réponse à la proposition que vous avez vous-même formulée, j'ai chargé Mr Georges- Picot, consul général de France à Beyrouth, actuellement délégué auprès de votre Ambassade, de discuter avec le *Foreign Office* la question spéciale des limites de l'Arabie par rapport à la Syrie.

Dans une lettre que vous trouvez ci-joint et que je vous serai obligé de remettre à Mr Georges-Picot, j'ai fixé les idées directrices des conversations qu'il va être appelé à poursuivre.

Ainsi que vous le verrez, les entretiens de notre consul général devront exclusivement porter sur la question des limites de la Syrie. Tout ce qui touche à la création éventuelle d'un Etat arabe indépendant et sous l'autorité du Chérif de la Mecque et au problème plus délicat encore du Khalifat doit demeurer soigneusement en dehors des entretiens de Mr Georges- Picot et vous être exclusivement réservé. Notre délégué devra s'attacher à profiter des circonstances qui ont amené le gouvernement anglais à reconnaître lui-même la nécessité de fixer avec nous les limites de la Syrie pour obtenir des garanties aussi précises que possible en ce qui concerne les régions que nous entendons englober dans le terme général de Syrie et où nos desseins ne devraient, en cas de partage de l'empire ottoman, non seulement ne rencontrer aucune opposition de la part de l'Angleterre, mais être assurés d'avance de son appui dans le règlement final de la situation de l'empire ottoman.

Source: *Archives Affaires Etrangères*. Guerre 1914- 1918. Vol. 871.
Turquie. Syrie/ Liban, vol. V, fol. 31.

cheikhs et notamment le chérif de la Mecque n'hésiteraient pas à proclamer réellement le Djihad, ce qu'ils s'étaient abstenus de faire jusqu'à présent et que, dans ce cas, la situation en Arabie, en Egypte en Lybie et dans toute l'Afrique du nord deviendrait très grave. Le colonel Clayton a enfin ajouté, confirmant ainsi l'indication que m'avait donné sir Mac-Mahon, au cours de notre précédent entretien, que si les Allemands arrivaient à Constantinople l'Egypte serait très sérieusement menacée et qu'il serait dans ce cas indispensable de la couvrir en occupant la Syrie et en arrêtant les germano-turcs dans les défilés du Taurus et de l'Amanus.

Source: *Archives Affaires Etrangères. Guerre 1914- 1918. vol. 871.*
Turquie. Syrie. Liban. vol.V, fol.1-2. Rapport confidentiel.

questions la France et l'Angleterre, que les promesses illimitées des Allemands.

Enfin, le Haut Commissaire m'a dit que le moment était grave, que la question arabe entière allait se décider, que Arabes n'ayant plus jusqu'à présent soutenu les Turcs que pour la forme donneraient un concours actif et absolu à celui des deux partis avec lesquels ils s'entendraient, que la Perse était à la veille d'entrer aux côtés de l'Allemagne et de la Turquie et que cet événement risquerait fort d'entraîner dans la même voie l'émir d'Afghanistan.

Je me suis borné à répondre à sir H. Mac Mahon que je reconnais aussi bien l'importance de la question que la difficulté de délimiter ce qui était exactement l'Arabie et ce qui devait être la future Arabie indépendante, et je lui ai demandé si les Arabes comprenaient et si l'Angleterre entendait comprendre dans cette Arabie indépendante la Mésopotamie avec Bagdad et Bassorah, Koweït, Mascate, Bahrein, Hadramout, le territoire d'Aden et même l'Egypte. Je lui ai demandé également si l'intention ou le désir des Arabes était de réunir ces immenses contrées en un seul Etat, sous un seul chef, ce qui semblerait être impossible, ou de laisser libre et indépendante chaque tribu, sans lien d'union et sans autorité centrale, ce qui aurait pour résultat de créer une anarchie complète dans toute l'Arabie.

Sir H. Mac Mahon m'a dit qu'il ignorait si l'Angleterre avait ou non l'intention d'occuper à titre définitif les régions du Tigre ou de l'Euphrate ou ses troupes opéraient actuellement, que les traités conclus par l'Angleterre avec différents chefs comme ceux de Koweït, Bahrein, etc... devaient naturellement être respectés et rester en vigueur, que les Arabes eux-mêmes reconnaissaient que les limites occidentales de l'Arabie devaient être la presqu'île du Sinaï, celle-ci exclus et la Mer Rouge, et que lui, personnellement, pensait que les différents chefs arabes étaient trop divisés et trop intrigants pour pouvoir s'unir jamais, ou avant bien longtemps, sous un chef unique et respecter son autorité.

Des indications analogues à celles que je viens de rapporter ont été recueillies, également ce matin, par le lieutenant de St. Quentin à l'*Intelligence Department*. Le chef de ce service a en outre exprimé l'opinion que, si un arrangement n'intervenait pas à bref délai avec les Arabes, les

I

Le Caire, 2 Novembre 1915.

De France, agent diplomatique, au président du Conseil, Briand.

... Le Haut Commissaire, sir Henry Mac Mahon, m'a parlé ce matin et d'une façon bien plus précise des dispositions actuelles des Arabes.

Sir H. Mac Mahon m'a dit que la question arabe était arrivée à un point critique et qu'une solution était nécessaire et urgente, que les Arabes se trouvaient à un croisement de route: la première, celle de la coopération avec l'Allemagne, la seconde, celle de la coopération avec les Alliés et qu'ils doivent, dans un délai très court, opter pour l'une ou pour l'autre, que les Allemands avaient inondé d'or les Arabes, ayant distribué 500.000 livres dans l'Irak et la Mésopotamie et 300.000 dans les autres pays arabes, leur promettant en outre la réalisation de leurs revendications d'indépendance, sans se soucier de la façon dont l'exécution de cette promesse pourrait se concilier avec les intérêts de leur alliée, la Turquie; que, de leur côté, les Anglais avaient répondu aux offres de concours des Arabes, en leur faisant des «promesses» générales au sujet de la garantie d'indépendance qu'ils réclamaient, mais que ces promesses générales devaient maintenant être précisées, notamment au point de vue des limites de la future Arabie indépendante et que le gouvernement britannique était actuellement en pourparlers avec le gouvernement de la République à ce sujet, les Arabes considérant comme faisant partie de l'Arabie la Syrie, y compris Homs, Alep, Damas etc..., sauf peut-être le Liban et une petite portion de la côte syrienne.

Sir H. Mac Mahon a ajouté que les Arabes, se méfiant très fort des Turcs, accepteraient sans doute plus volontiers les promesses restreintes des Alliés, et par Alliés sir Mac Mahon entend seulement à propos de ces

21-	P. Cambon au ministre Balfour, Télégramme.....	66
22-	Paul Cambon au ministre Pichon, Télégramme Très urgent.....	68
23-	Le Ministre S. Pichon à Paul Cambon (Londres).....	71
24-	Paul Cambon au Ministre Pichon, Très Confidentiel.....	72
25-	Paul Cambon au Ministre Pichon	73
26-	Le Ministre Pichon à Paul Cambon.....	74
27-	Note de Lord Robert Cecil.....	76
28-	Comité Central Syrien, organe: Correspondance d'Orient.....	78
29-	Note de A. Gout, au sujet de l'activité Politique de Chekri Ganem.....	81
30-	Note au Ministre. Occupation de la Syrie et administration..... Française.....	83
31-	Note pour le Ministre (Préparée par Mr Georges-Picot).....	85
32-	F. Georges-Picot au ministre, Télégramme Secret	87
•	Annexe	88

TABLE DES MATIÈRES

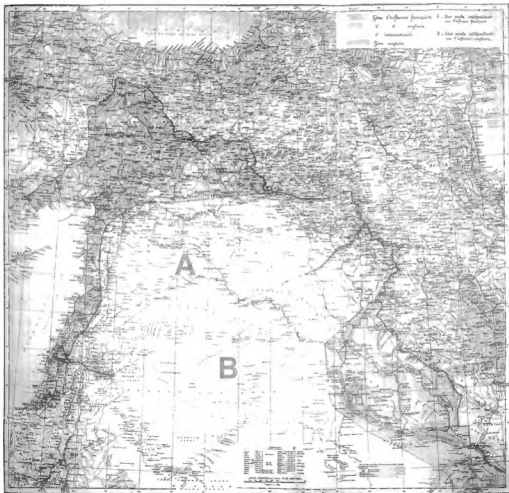
II

1-	De France, agent diplomatique, au président du Conseil Briand.....	5
2-	Le président du Conseil, Briand, à Paul Cambon, ambassadeur à Londres.....	8
	Annexe au rapport de Briand à Cambon.....	9
3-	Le président du Conseil, Briand à Paul Cambon, ambassadeur à Londres.....	15
4-	Paul Cambon à Briand.....	16
5-	Paul Cambon à Briand.....	19
6-	Réunion Franco-anglaise, au sujet de la Syrie.....	21
7-	Paul Cambon au ministre Briand.....	26
8-	Note du Département. Syrie-Palestine.....	29
9-	F. Georges-Picot à Paul Cambon.....	31
10-	Memorandum signé Par F. Georges. Picot et sir Mark Sykes.....	36
11-	A. Briand à Paul Cambon.....	41
12-	P. Cambon à A. Briand.....	44
13-	Le ministre (Berthelot) à De France au caire.....	45
14-	De France au ministre Briand.....	46
15-	Note du Département au sujet des négociations de Mr Paul Cambon et de Mr F. Georges-Picot sur la Syrie.....	47
16-	P. Cambon à A. Briand.....	48
17-	A. Briand à Ambassade à Londres (P. Cambon).....	51
18-	Fleuriau, Chargé d'Affaires, à Briand.....	53
19-	Maurice Paléologue, Ambassadeur, à A. Briand.....	57
20-	Accords Franco-britanniques connus sous le nom de Sykes-Picot...	65

Joseph Hajjar

La Syrie (Bilâd al - Schâm)

Démembrement d'un pays



Joseph Hajjar

La Syrie (Bilâd al - Schâm)

Démembrement d'un pays

هذا الكتاب

• يحتوي الجزء الأول على دراسة سريعة لرؤية شاملة تاريخية ودستورية أراد بها المؤلف وضع اتفاقات سايكس بيكو الخطيرة والمصيرية في إطارها الحقيقي أي في مراحل ما يسمى بالقضية الشرقية العامة التي سيطرت على العلاقات الدولية بين الإمبراطوريات الأوربية والسلطنة العثمانية خلال ماينيف على ثلاثة قرون من سنة 1683 (التراجع بعد محاصرة فيينا) إلى هزيمة سنة 1918 واحتلال بلاد الشام من قبل الحلفاء . وهي فترة التوسع الأوربي والهيمنة على المجال الجيوسياسي العثماني في أقطار أوروبا الشرقية من سلافية ورومانية ويونانية وفي البحر الأسود والمتوسط وفي الولايات العربية الشرقية لاسيما مصر وبلاد الشام والرافدين .

• أما الجزء الثاني فهو يتضمن أهم الوثائق الدبلوماسية الخاصة بالمفاوضات ثم بالاتفاقات التي تمت بين حكومات فرنسا وإنكلترا وروسيا القيصرية خلال فترة الحرب الكونية الأولى (1914-1918) للهيمنة على بلاد الشام ولتجزئتها إذا ماتم النصر على الامبراطوريات المعادية أي ألمانيا والنمسا والسلطنة العثمانية .

استقى المؤلف هذا الملف الوثائقي من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية . وهو فريد في غزائره وشموليته إذا ما قارنه الباحث بالمواد المتاحة له وبالتقارير الموجودة في وزارتي الخارجية في إنكلترا وروسيا .

تنشر هذه الوثائق غير المعروفة أو المنشورة حتى اليوم في نصها الأصلي الفرنسي مع ترجمتها باللغة العربية لتمام الفائدة وللتعريف إلى مضمونها .

